



أوراق عمل

مؤتمر شوري - أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

15-13 أبريل 2025

قاعة الدانة - فندق هوليدي ان السالمية

راعي رئيسي



الشريك الإعلامي

راعي فضي

راعي ذهبي

راعي بلاتيني



تنظيم



شوري للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تنظيم

مؤتمر شورة – أيوفيه التاسع للتدقيق الشرعي



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy



تنظيم

مؤتمر شورة – أيوفيه التاسع للتدقيق الشرعي



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا للعلم، ووفقنا للعمل، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد، معلم البشرية وهادئها إلى سواء السبيل، وعلى آله وصحبه أجمعين.

سعت شركة شوري للاستشارات الشرعية في وقت مبكر إلى لفت الأنظار إلى أهمية التدقيق الشرعي باعتباره أحد عناصر الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، فاتجهت منذ عام 2009 إلى تنظيم سلسلة مؤتمرات متخصصة في التدقيق الشرعي، وجالت بها عددا من الدول شملت دولة الكويت ومملكة البحرين، والجمهورية التركية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وسلطنة عُمان، حاملة معها رسالة علمية تهدف إلى تعزيز جودة التدقيق الشرعي وتوحيد معايير المهنة، وشكلت هذه المؤتمرات – بفضل الله تعالى - محطات علمية ومهنية مهمة لتطوير هذه المهنة وتعزيز حضورها في الصناعة المالية الإسلامية.

وقد شهد عام 2019 انعقاد آخر مؤتمر ضمن هذه السلسلة، قبل أن تتوقف تلك المسيرة المباركة بسبب جائحة كورونا وما تبعها من متغيرات في أنماط التواصل والفعاليات، إذ اتجه العالم إلى الاعتماد على وسائل الاتصال والاجتماع عن بُعد. إلا أن التجربة أثبتت أن هذه الوسائل - رغم جدواها المؤقتة - لا تضاهي كفاءة وثراء اللقاءات الحضورية، خاصة في المؤتمرات العلمية المتخصصة التي تتطلب التفاعل المباشر والنقاش المعمق وتبادل الخبرات بشكل حي وفعال.

وفي هذا الإطار، يأتي مؤتمر التدقيق الشرعي التاسع الذي ينعقد تحت عنوان: "التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتقاء آفاق جديدة"، ليعيد إحياء هذا التقليد العلمي الرصين، ويؤكد استمرار المسيرة، في وقت نشد فيه الحاجة إلى إعادة النظر في أطر التدقيق الشرعي القائمة، وتطوير أدواته لمواكبة المستجدات التشريعية والتقنية، ومواصلة جهود إرساء أطر تنظيمية وقانونية متكاملة لهذه المهنة. وارتقاء قطاعات جديدة لا تقل أهمية الحوكمة الشرعية فيها عن القطاع المالي، كالقطاع غير الربحي ومؤسسات العمل الانساني والخيري. راجين أن تساهم مؤتمرات التدقيق الشرعي، بما تحمله من رؤى ومبادرات، في تقريب هذا الهدف، والتأسيس لمنظومة أكثر نضجاً واحترافية لهذه المهنة الحيوية.

ويسرنا أن نقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب الذي يضم الأبحاث وأوراق العمل التي أعدها نخبة من الباحثين والمفكرين والمهنيين المختصين في الحوكمة والتدقيق الشرعي، في ضوء العناوين والمحاور التي وضعتها اللجنة العلمية للمؤتمر، والتي شملت القضايا التالية:

تنظيم

مؤتمر شوري – أبووفى التاسع للتدقيق الشرعي



شوري للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

- الجلسة الأولى (حوارية): الاشتراطات المهنية الواجب توافرها للترخيص لنشاط التدقيق الشرعي، والتي ستلقي الضوء على المحاور التنظيمية والمهنية المتصلة بمنح الترخيص، والجهات المختصة به، والفروقات بين النماذج التطبيقية المعتمدة في عدد من الدول.
- الجلسة الثانية: التدقيق الشرعي الخارجي في القرارات والتعليمات التنظيمية، وبيان دوره في ضبط الأداء المالي المتوافق مع الشريعة، ورفع كفاءة الالتزام المؤسسي.
- الجلسة الثالثة: مجالات تطوير التدقيق الشرعي في تعليمات الجهات الرقابية على قطاع التأمين التكافلي، مع تحليل التحديات العملية وسبل تطوير المعايير التنظيمية.
- الجلسة الرابعة: التدقيق الشرعي الخارجي وأثره في تطوير حوكمة مؤسسات العمل الخيري والإنساني وزيادة كفاءة نموذج عملها وتدعيم الثقة بها، بهدف استعراض الأثر الرقابي والشرعي على فاعلية واستدامة العمل غير الربحي.

وإننا إذ نقدّم هذا الكتاب إلى القراء والباحثين والمهنيين، فإننا نأمل أن تأخذ أبحاثه وأوراقه حقها من النقاش المثمر والحوار البناء في أروقة المؤتمر وجلساته لإثراء الساحة العلمية، وتحفيز الجهود نحو المزيد من البحث والتطوير في هذا المجال الحيوي. والخروج بنتائج وتوصيات تعزز الحوكمة الشرعية وأدواتها.

وفي هذا السياق، نتوجّه بجزيل الشكروعظيم الامتنان إلى جميع الباحثين والمشاركين في هذا المؤتمر المبارك، على ما بذلوه من جهد علمي، وما قدّموه من إضافات معرفية قيّمة أغنت محاور المؤتمر ورفعت من مستواه العلمي والمهني. كما نثمن عالياً دعم الجهات الراعية للمؤتمر، والتي أسهمت مساهمة مشكورة في تمكين انعقاده من الناحية المادية، إيماناً منها بأهمية هذا المسار المهني، وفي دعم البنية الرقابية والشرعية للصناعة المالية الإسلامية.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى شريكنا في تنظيم هذا المؤتمر السادة/ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيو في)، على ما لمسناه من تعاون وجهد مشترك ساعد في تحقيق أهداف المؤتمر وإنجاح فعالياته.

والله ولي التوفيق،،

اللجنة العلمية

دولة الكويت، 6 شوال 1446 الموافق 5 أبريل 2025

تنظيم

مؤتمر شوري - أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي



شوري للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy



فهرس الأبحاث وأوراق العمل

البحث	الصفحة
الجلسة الأولى (حوارية): الاشتراطات المهنية الواجب توافرها للترخيص لنشاط التدقيق الشرعي	8
ورقة عمل الدكتور/ منصور علي محمد القضاة	10
ورقة عمل الدكتور/ محمد عمر جاسر	25
ورقة عمل الدكتور/ بشر موفق	38
الجلسة الثانية: التدقيق الشرعي الخارجي في القرارات والتعليمات التنظيمية	50
بحث فضيلة الشيخ/ أحمد عبدالرحيم آل محمود	52
بحث الدكتور/ أحمد العمومي	65
بحث الدكتور/ عمر الشريف	80
الجلسة الثالثة: مجالات تطوير التدقيق الشرعي في تعليمات الجهات الرقابية على قطاع التأمين التكافلي	96
بحث الدكتور/ شرف خالد الشرف	98
بحث الدكتور/ أمين فاتح	107
الجلسة الرابعة: التدقيق الشرعي وأثره في تطوير حوكمة مؤسسات العمل الخيري والإنساني	118
زيادة كفاءة نموذج عملها وتدعيم الثقة بها	
بحث الدكتور/ فؤاد العمر	120
بحث الدكتور/ حسن الحمامي	132

تنظيم

مؤتمر شوري - أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy



مؤتمر شومر – أيوفيه التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليدي ان السالمية

الجلسة الأولى (حوارية)
الاشتراطات المهنية الواجب توافرها
للترخيص لنشاط التدقيق الشرعي

المحاور

- التعريف بالجهات الرقابية المانحة لترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي في دول مجلس التعاون الخليجي.
- الاشتراطات المهنية الواجب تو افرها لمنح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي.
- دور مؤهلات CSA وCIPA في تنظيم صناعة التمويل الإسلامي: تلعب مؤهلات المحاسب الشرعي المعتمد CIPA والمراقب والمدقق الشرعي المعتمد CSA التي تقدمها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI دورًا مؤثرًا في تنظيم صناعة التمويل الإسلامي. يمكن للجهات التنظيمية أن تعتبر هذه المؤهلات معيارًا لتحديد مدى ملائمة وكفاءة المدققين الشرعيين.
- هل يتم منح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي لمكاتب الاستشارات الشرعية أم لمكاتب التدقيق المحاسبي، أمهما أفضل؟ ولماذا؟ (التجربة الكويتية مقابل التجربة العمانية والبحرينية).
- هل يتم الترخيص بممارسة نشاط التدقيق الشرعي ككل، أم يتم الترخيص بممارسة نشاط التدقيق الشرعي الخارجي بشكل منفصل وباشتراطات مستقلة عن تلك المتعلقة بمنح نشاط التدقيق الشرعي الداخلي؟
- أهمية إصدار الجهات الرقابية للاشتراطات ذات الصلة بالزامية تطبيق معايير التدقيق الشرعي الصادرة عن المنظمات المهنية التي تصدر هذه المعايير.
- اقتراح تشكيل مجلس لضمان جودة التدقيق الشرعي تحت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، يضم المجلس أعضاء من الجهات التنظيمية حيث تقوم AAOIFI بإدارة هذا المجلس لتقديم درجات ضمان الجودة للتدقيق الشرعي، على غرار معايير ISQC ، مع وجود آلية تقييم مناسبة.



مؤتمر شوره – أيوفيه التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليداي ان السالمية

الجلسة الأولى (حوارية)

**الاشتراطات المهنية الواجب توافرها
للترخيص لنشاط التدقيق الشرعي**

ورقة عمل تمهيدية من إعداد

الدكتور / منصور علي محمد القضاة
مدير الإدارة الشرعية
بنك نزوى-سلطنة عمان

ورقة عمل تمهيدية

الجهات المانحة لترخيص نشاط التدقيق الشرعي الخارجي

- في دول مجلس التعاون الخليجي، هناك عدة جهات رقابية تمنح تراخيص لممارسة نشاط التدقيق الشرعي، ومنها:
1. البنك المركزي: في معظم دول مجلس التعاون، مثل البنك المركزي العماني، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والبنك المركزي السعودي، تقوم هذه البنوك بوضع الإرشادات والمعايير اللازمة لترخيص المدققين الشرعيين.
 2. هيئات السوق المالية: مثل هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، التي تنظم الأنشطة المالية وتضع معايير للتدقيق الشرعي في الشركات المدرجة.
 3. المنظمات الدولية الشرعية: مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التي تصدر معايير للتدقيق الشرعي ومعايير الضبط والحوكمة الشرعية وتمنح الاعتمادات والشهادات للمدققين الشرعيين.
 4. وزارة التجارة: في بعض الدول، قد تكون هناك متطلبات إضافية من وزارات التجارة أو الصناعة لترخيص المدققين الشرعيين.
 5. منظمات مهنية: مقترحة مثل مؤسسة المهنيين الشرعيين Sharia Professionals Association أنشئت بالإمارات العربية المتحدة لترخيص من غرفة تجارة دبي عام 2020م، أو الجمعية الدولية للمدققين الشرعيين والتي خرجت بتوصيات اليوم الثاني من المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي والتي قد تقدم شهادات معترف بها في هذا المجال مستقبلاً.
- تختلف المتطلبات والإجراءات من دولة لأخرى، لذا يُفضل الاطلاع على اللوائح المحلية لكل دولة للحصول على المعلومات اللازمة.

معياري آيوفي رقم 6

التدقيق الشرعي الداخلي: وحدة إدارية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة وظيفتها مساعدة إدارة المؤسسة في التحقق من حسن أداء نظام الرقابة الشرعية الداخلية وفعاليتها في تحقيق أهداف إدارة المؤسسة في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

التدقيق الشرعي الخارجي: عملية سنوية تتمثل في جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة ومعاملات البنك للتأكد من مدى مطابقتها لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

حدد المعيار رقم (6) أسس إجراء عملية التدقيق الشرعي الخارجي بشكله:

1. التدقيق الشرعي الخارجي المباشر.
2. التدقيق الشرعي الخارجي القائم على فحص مستوى المطابقة، وذلك في الحالات التي تتطلبها الجهات الرقابية ذات الصلة، وحيثما يكون تقرير الالتزام "بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية" مطلوباً من إدارة المؤسسة المالية الإسلامية.

أهداف التدقيق الشرعي الخارجي:

- أ. ابداء رأي فني محايد عن مدى صدق القوائم المالية والحسابات الختامية للبنك.
- ب. التحقق من مدى التزام البنك الاسلامي بالأسس والقواعد المحاسبية والفقهية الخاصة بتنفيذ العقود الشرعية عند قياس وتوزيع عوائد الاستثمارات.
- ج. التحقق من مدى التزام البنك بتنفيذ الفتاوى والأحكام الشرعية التي لها جوانب مالية ومحاسبية.
- د. التحقق من مدى التزام البنك بتحقيق الكفاءة عند استغلال الموارد المتاحة والفعالية في تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة.
- هـ. التحقق من التزام البنك الاسلامي بقيامه بمسؤوليته الاجتماعية.

وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي:

من أبرز معالم وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي ما يأتي¹:

1. أنها وظيفة أيضًا يؤديها مراجعون خارجيون، أي لا يتبعون إدارة المؤسسة، وإنما يتبعون الجمعية العمومية وهي جهة تفوق إدارة المؤسسة في المستوى التنظيمي، من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير.
2. أنها من وظائف هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة طبقًا لمعيار الضبط رقم (1) ورقم (2) وهدفها مساعدة الهيئة في تكوين رأي معقول بشأن التزام المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ثم إعداد تقريرها للجمعية العمومية.
3. أنها تتم من خلال أعضاء الهيئة الشرعية، سواء من خلال مراجعين شرعيين يرتبطون بالهيئة من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير، أم من خلال مكتب خارجي متخصص يرتبط بالهيئة.

تقارير التدقيق الشرعي الخارجي حسب بعض التصورات:

نفرق في علم التدقيق الخارجي بين التقارير التالية:

- أ) خطاب الإدارة: وهو تقرير إلى إدارة المؤسسة يلفت نظرها إلى وجود نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الشرعية الداخلية وضرورة العمل على تلافئها لتحسين كفاءة النظام من خلال استشارة مستقلة أو فرق عمل داخلية.
- ب) التقرير الأولي: وهو تقرير تفصيلي بالملاحظات الناتجة عن التدقيق الشرعي ورأي إدارة المؤسسة بشأن كل ملاحظة. ويعد هذا التقرير من فريق التدقيق الشرعي الخارجي التابع للهيئة، وتستند إليه الهيئة بشكل مباشر في التوصل إلى الرأي النهائي في مدى التزام المؤسسة.

ج) التقرير النهائي: وهو تقرير نمطي مختصر Short Form، ويتضمن رأي المدقق الشرعي الخارجي المتمثل في هيئة الرقابة

1. (عبدالباري مشعل- استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي : المفاهيم وآلية العمل –ص-4)
(Association of Islamic Banking Institutions, Malaysia Shariah Audit Conference on the 10th May 2011)

الشرعية في معاملات المؤسسة خلال الفترة المالية الخاضعة للتدقيق. وهذا التقرير المختصر هو الهدف الرئيس من التدقيق، ويقدم من قبل هيئة الرقابة الشرعية للجمعية العمومية للمؤسسة.

تقارير التدقيق الشرعي الخارجي حسب التطبيق الحالي وخاصة سلطنة عمان:

يقدم المدقق الخارجي التقارير التالية:

- (أ) خطاب الإدارة: وهو تقرير إلى إدارة المؤسسة يلفت نظرها إلى وجود نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الشرعية الداخلية وضرورة العمل على تلafiها لتحسين كفاءة النظام من خلال استشارة مستقلة أو فرق عمل داخلية.
- (ب) التقرير الأولي (long report): وهو تقرير تفصيلي بالملاحظات الناتجة عن التدقيق الشرعي ويوجه لإدارة المؤسسة والإدارة الشرعية لبيان رأي إدارة المؤسسة/ الإدارة الشرعية بشأن كل ملاحظة ويعرض على الهيئة الشرعية لإعلامها وتتابع الإدارة الشرعية الإجراءات التصحيحية المقترحة من المدقق الشرعي الخارجي.
- (ج) التقرير النهائي: وهو تقرير نمطي مختصر Short form، ويتضمن رأي المدقق الشرعي الخارجي في معاملات المؤسسة خلال الفترة المالية الخاضعة للتدقيق. وهذا التقرير المختصر هو الهدف الرئيس من التدقيق، ويقدم من قبل المدقق الشرعي الخارجي للجمعية العمومية للمؤسسة.
- وتقدم إدارة البنك تقريرها Letter of representation حول إجراءات الرقابة المتعلقة بالالتزام للشرعية وهيكل الحوكمة وبيان الإدارة بالالتزام لمبادئ وقواعد الشرعية، يوقع من المراجع الشرعي الداخلي والرئيس التنفيذي للبنك.

الاشتراطات المهنية الواجب توافرها لمنح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي:

حسب التجربة الكويتية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي:

هو مؤسسة مستقلة تختص بالرقابة على جميع المعاملات للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك، يتم تعيينه من قبل الجمعية العامة للبنك بناء على ترشيح مجلس الإدارة، ويرفع التدقيق الشرعي الخارجي تقاريره بهذا الشأن إلى الجمعية العامة للبنك مع تقديم نسخة من التقرير لهيئة الرقابة الشرعية أما الاشتراطات المهنية الواجب توافرها لمنح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي الخارجي فهي حسب التجربة الكويتية ما يلي:

1. أن يكون المكتب حاصل على ترخيص من وزارة التجارة والصناعة لممارسة مهنة التدقيق الشرعي الخارجي.
2. أن يكون قد مضى على تأسيس المكتب ومباشرة مهامه خمسة سنوات على الأقل.
3. يجب أن يستوفي المدققون الشرعيون لدى المكتب الشروط المنصوص عليها في البند (8) من هذه التعليمات، وأن يتوافر لدى المكتب العدد الكافي من المدققين الشرعيين للقيام بمهام التدقيق الشرعي على البنوك الإسلامية.

4. أن يكون لدى المكتب منهجية ودليل تدقيق شرعي يبين كيفية القيام بمهمة التدقيق الشرعي الخارجي على البنوك الإسلامية.
5. يجب على المكتب فصل فريق عمل المدققين الشرعيين الذين يقومون بمهام التدقيق الشرعي الخارجي عن الفريق الذي يقدم الاستشارات الشرعية.
6. لا يجوز لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي أن يقدم أيّاً من خدماته إلى أي جهة مسجلة لدى البنك المركزي إذا لم يكن مرخصاً من وزارة التجارة والصناعة ومستوفياً للشروط الواردة أعلاه.
7. يتكون مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من مدققين شرعيين ويساندهم في عملهم محاسب أو أكثر ومستشار قانوني.
8. يشترط في المدقق الشرعي الذي يعمل في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي ما يلي:
 - أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي في الشريعة الإسلامية بصفة عامة، وفي فقه المعاملات بصفة خاصة، من إحدى الجامعات المعتمدة لدى وزارة التعليم العالي بدولة الكويت أو الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي بالنسبة للجامعات خارج دولة الكويت.
 - أو الحصول على مؤهل جامعي مناسب في المجالات الاقتصادية أو المالية أو الإدارية أو القانونية، مع شهادة مهنية في التدقيق الشرعي والمصرفية الإسلامية من إحدى مؤسسات المعايير أو التدريب للصناعة المالية الإسلامية مثل (AAOIFI/CIBAFI).
 - أن تكون لديه خبرة لا تقل عن سنتين في مجال التدقيق الشرعي.
 - ألا يكون قد صدر في حقه حكم نهائي في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو تم إدانته بعقوبة مقيدة للحرية.
- ومن المفضل أن يكون المدقق الشرعي الخارجي قادراً على التحدث باللغة الانجليزية، إذ يمكن أن يساعد ذلك في تحسين التواصل بينه وبين أصحاب المصالح والمسؤولين في البنك².
9. يتم تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي لدى البنك لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أقصاها أربع سنوات مالية متتالية، ولا يتم إعادة تعيينه بعد ذلك إلا بعد مضي سنتين مالتين على الأقل.
10. يتم تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من قبل الجمعية العامة للبنك في اجتماعها السنوي.
11. ينتهي عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بانتهاء المدة المحددة لتعيينه من قبل الجمعية العامة للبنك مع عدم تجديدها³.

2. (منقول من تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية صدر في 20/12/2016 البنك المركزي الكويتي ويعمل بها اعتباراً من 1/1/2020 م . ص 34-32)

3. المرجع السابق.

مكونات تقرير المدقق الخارجي:

- يجب أن يشتمل تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي على الآتي:
- العقود والعمليات التي تم فحصها والاطلاع عليها وفق ما جاء في قرارات هيئة الرقابة الشرعية، وذلك كله دون الإخلال بسرية هذه التعاملات.
- الجهات المسؤولة في البنك عن إجراء العمليات التي تم فحصها ومراحل إنجازها.
- القواعد المرجعية لتلك المعاملات والمنتجات (السياسات التمويلية والاستثمارية، المخالفات – إن وجدت- لقرارات هيئة الرقابة الشرعية سواء في العقود أو في تنفيذ العمليات، وكيفية معالجتها والمدة المقترحة لذلك.
- عدد وتواريخ الزيارات الميدانية للبنك ونتائجها.

أين ينشر تقرير المدقق الشرعي الخارجي؟

يجب نشر تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي ضمن التقرير السنوي للبنك.

تعارض المصالح^٤:

- تجنباً لتعارض المصالح، فإنه لا يجوز أن يشغل الشريك في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي أو تابعة منصب رئيس أو عضو مجلس إدارة البنك أو يشرف على إدارة البنك أو حساباته أو التدقيق الشرعي الداخلي بالبنك محل التدقيق، ويسري ذلك على الأقرباء حتى الدرجة الأولى لمن يشترك في عملية التدقيق الشرعي الخارجي على أعمال البنك. ويمكن اعتبار وجود حالات تعارض مصالح مع البنك إذا كان للطرفين ارتباطات مشتركة، كما هو الحال في المشاركة في الملكية أو المشاركة في الإدارة.

4. (منقول من تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية صدر في ٢٠١٦/١٢/٢٠ البنك المركزي الكويتي ويعمل بها اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ م . ص ٣٢-٣٤)

لا يجوز لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي أو أحد أعضائه تقديم أيًا من الخدمات الآتية إلى البنك الذي قام بتعيينه:

- العمل بأجر.
- الاستشارات الشرعية.
- التدريب بما في ذلك إقامة المعارض أو الندوات أو ورش العمل.
- تمثيلهم لدى الغير وبالأخص عضوية مجالس إدارات الشركات التي تساهم فيها البنوك محل التدقيق.
- الحصول على أي مزايا مالية أو عينية غير تلك التي تقرها لهم الجمعية العامة للبنك المعني، سواء أكانت تلك المزايا صادرة من البنك ذاته أو الشركات التابعة له.

دور مؤهلات CSA و CIPA في تنظيم صناعة التمويل الإسلامي:

- لا شك أن الشهادات المهنية الصادرة عن أيوفي تلعب دوراً محورياً وهاماً في تقدم وتنظيم صناعة التمويل الإسلامي فلو نظرنا إلى محتويات شهادة المراقب والمدقق الشرعي المعتمد CSA يحتوي المنهاج حسب موقع أيوفي على الآتي:
- المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، من معيار 1 إلى 48.
 - معايير الحوكمة (الضبط) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، من معيار 1 – 4.
- وهذا يعطي قدراً كافياً من المعرفة الأساسية في منتجات التمويل والاستثمار والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية وكذلك الحوكمة والتدقيق الشرعي.

شهادة المحاسب الاسلامي المعتمد :

يشمل برنامج المحاسب الاسلامي الجوانب التقنية الأساسية في محاسبة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وخاصة:

- تطور الأنظمة المصرفية والمالية الإسلامية الدولية، ووظائف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- مفاهيم ومبادئ العمل المصرفي والمالي الإسلامي الدولي.
- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- استخدام معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إعداد التقارير المالية للصناعة المصرفية والمالية الإسلامية الدولية.
- المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المنتجات والعمليات المالية الإسلامية والأساس الشرعي لهذه المعايير.
- معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاتها.
- عمليات المتابعة والمراجعة.

يوفر لهم الفرصة لاكتساب معارف متقدمة في المجالات التالية:

- أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ومفاهيمها.
 - القواعد والمعالجات المحاسبية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
 - العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
 - تطبيقات الشريعة في المنتجات والخدمات المصرفية والمالية الإسلامية الدولية.
 - هياكل الضوابط والمتابعة الشرعية الفعالة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الدولية.
- لا شك أن هذا يعطي قدراً كافياً من المعرفة الأساسية في منتجات التمويل والاستثمار والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية وكذلك الحوكمة والتدقيق الشرعي والمعايير المحاسبية والإفصاحات المالية.
- ويمكن جعل مثل هذه الشهادات متطلباً لترخيص مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي ومن أسس اختيار وتعيين المدققين الشرعيين.

هل يتم منح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي لمكاتب الاستشارات الشرعية أم لمكاتب التدقيق المحاسبي، أيهما أفضل؟ ولماذا؟ (التجربة الكويتية مقابل التجربة العمانية والبحرينية).

قبل الخوض في ذلك ومن واقع التجربة واحتكاكي بالمدقق الشرعي الخارجي وفي سلطنة عمان يكون جزء من اتفاقية المدقق المحاسبي يطلب منه إجراء تدقيق شرعي لتقديم تأكيد معقول للجمعية العامة في اجتماعها السنوي عن مدى التزام البنك بقرارات الهيئة الشرعية الخاصة والهيئة الشرعية العليا ومعايير أيوفي والاطر التنظيمي والرقابي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي، وقد لمست ضعفاً كبيراً في التنفيذ حيث ترسل متطلبات معينة تشمل نظام تأسيس البنك والهيكل التنظيمي عام وهيكل الإدارة الشرعية والسياسات والاجراءات الخاصة بالإدارة الشرعية وفتاوى الهيئة الشرعية وتقارير المراجعة الشرعية وتقارير المدقق الشرعي الداخلي للعام محل التدقيق وأسس توزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين والبنك وقائمة التدريب الشرعي الذي تم لموظفي الإدارة الشرعية والهيئة الشرعية كذلك والتدريب الشرعي لموظفي البنك الذي تم وحساب الأعمال الخيرية اجتماع الهيئة مع مجلس الإدارة وتقرير الهيئة الشرعية السنوي للسنة محل التدقيق والسنة التي سبقتها وتقرير إدارة البنك عن اجراءات الامتثال والحوكمة وردها على الملحوظات التي أثارها المدقق الشرعي الخارجي... الخ كل هذا تجد الملحوظات في مجملها تحسينية فقط وهي عبارة عن قائمة فحص مستمدة من الإطار التنظيمي ولا توجد في الغالب منهجية ودليل تدقيق شرعي خاص به .

ويعود ذلك الضعف النوعي إلى عدة أسباب منها:

- عدم وجود الخبرة الفنية والمصرفية الكافية في مجال عمل المصارف الإسلامية .
- عدم وجود الخبرة الكافية في التدقيق الداخلي الشرعي للموظفين المستقطبين من شركات التدقيق المحاسبي.
- نقص الخبرة المحاسبية في كثير من الأحيان لدى المدقق الشرعي .
- لا وجود لمنهجية ودليل تدقيق شرعي.

التجربة العمانية (توكل لمكاتب التدقيق المحاسبي الخارجي) دون النص على معايير الصلاحية والملائمة:

ويوكل لمكاتب التدقيق الخارجي المحاسبي وخاصة الشركات الكبرى مثل Deloitte, PWC, KPMG, EY ويرفع المدقق الشرعي

الخارجي تقاريره بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة مع تقديم نسخة من التقرير لهيئة الرقابة الشرعية والبنك المركزي العماني

1. يجب على المؤسسات المرخصة أن تُشرك طرفاً ثالثاً مستقلاً لإجراء تدقيق شرعي سنوي خارجي مستقل. والغرض من

هذا التدقيق هو إضافة المصداقية للتدقيق الشرعي الداخلي للمؤسسات المرخصة من خلال تأييد مستقل. وهذا

أيضاً يعزز ثقة الجمهور في مشروعية المؤسسات المرخصة.

2. يجب أن يكون أي تدقيق شرعي مستقل مشابهاً في نطاقه للتدقيق الشرعي الداخلي. وهذا لا يعني تقديم رأي حول

مشروعية قرارات لجنة الرقابة الشرعية. وعليه فقط أن يقيم مدى تنفيذ إدارة المؤسسة المرخصة للقرارات التي

تتخذها لجنة الرقابة الشرعية.

3. يجب أن يقدم التدقيق الشرعي المستقل تقريره إلى مجلس إدارة المؤسسة المرخصة والبنك المركزي، مع نسخة إلى

لجنة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة المرخصة.

في التجربة العمانية نجد عدم اشتراط البنك المركزي العماني الحد الأدنى من المؤهلات لمن يشغل التدقيق الشرعي الخارجي

مثل شهادة المدقق الشرعي المعتمد والمحاسب الشرعي المعتمد هي ما يسمى معايير الصلاحية والملائمة على الأقل في سلطنة

عمان على غرار ما هو مفصل في بنك الكويت المركزي ومصرف الامارات المركزي على سبيل المثال في معيار التدقيق الشرعي

الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية.

حيث نص على المتطلبات الرقابية للتدقيق الخارجي للمصارف بدول مجلس التعاون الخليجي بالتفصيل كما في الورقة

المرفوعة من البنك المركزي العماني كما في يونيو عام 2016 من لجنة الإشراف والرقابة المصرفية بدول مجلس التعاون لدول

الخليج العربي ولم ينص على المتطلبات الرقابية للتدقيق الشرعي الخارجي .

التجربة البحرينية :

في عام 2019 أصدر مصرف البحرين المركزي قراراً يلزم جميع المصارف الإسلامية تعيين مكتب للتدقيق الشرعي الخارجي لإبداء رأي محايد عن امتثال المصارف الإسلامية بالمعايير الشرعية والحوكمة الشرعية ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. ولا يوجد أي اشتراطات من حيث التأهيل والخبرة وعدد سنواتها وأي معايير لاختيار المدقق الشرعي.

التجربة الكويتية ومثلها الإماراتية الى حد ما (مكاتب تدقيق شرعي خارجي مستقلة) حيث أتوجه للتوصية باعتمادها كحالة معيارية يجب تعميمها مع تطوير معايير الصلاحية والملائمة لتشمل الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي مثل CSA و CIPA وغيرها مع الخبرات العملية في مجال التدقيق الداخلي والعمل بالمصارف الإسلامية لمدة تزيد عن 5 أعوام على الأقل وأن يجيد اللغة العربية والانجليزية. مع وجود جهة مستقلة تضع معايير واضحة لتقييم أداء المدقق الشرعي الخارجي وهذه نقطة جوهرية ومهمة للوصول الى الجودة والكفاءة.

مع ملاحظة أن التجربة الاماراتية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الاماراتي سمح كما في المادة 2\7 من ص 9 يمكن للمكاتب التي تمارس التدقيق الخارجي غير المتخصصة في التدقيق الشرعي الخارجي أن تقوم بالتدقيق الشرعي الخارجي ما دامت تتوافر على المعايير المنصوص عليها في هذا المعيار وتكون معتمدة من المصرف المركزي (راجع معيار التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي الإماراتي).

مع العلم أن معيار التدقيق الشرعي الخارجي الاماراتي أوسع من حيث المضامين والمحتويات من تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي عام 2016 والتي بدأ العمل بها من عام 2020م.

هل يتم منح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي لمكاتب الاستشارات الشرعية أم لمكاتب التدقيق المحاسبي، أيهما أفضل؟ ولماذا؟ (التجربة الكويتية مقابل التجربة العمانية والبحرينية).

أرى أنه من المهم ابراز هذا الدور المحوري للمدقق الشرعي الخارجي وعليه فالأمريسيان في مسألة منح الترخيص هل لمكاتب الاستشارات الشرعية أم لمكاتب التدقيق المحاسبي ما دام توفرت الاشتراطات اللازمة من حيث التأهيل والخبرة والمعرفة الشرعية على ما تم بيانه سابقاً ولا تتخذ كأمر كمال وليس نوعي وضروري يقوم به مكتب التدقيق المحاسبي تلبية لمتطلبات الجهات الرقابية حتى لاحظنا أنه لا تتم في معظم الأحيان زيارة فعلية للبنك الاسلامي محل التدقيق الشرعي الخارجي بينما تتم معظم الأمور عن بعد ويرسل رابط توضع فيه المستندات المطلوبة في قائمة الفحص. وكأنه مراجعة لعمل الإدارة الشرعية فقط دون وجود ابداع وتميز وملحوظات تركز على الانحرافات المهمة كما لا يوجد دليل عمل مهني واضح لدى المدقق الشرعي مرتبط بمعيار محدد من ابوفي او غيرها.

وعليه فإن منح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي يمكن أن يتم لمكاتب الاستشارات الشرعية أو لمكاتب التدقيق المحاسبي، ويعتمد ذلك على الإطار القانوني والتنظيمي في كل بلد.

التجربة الكويتية:

مكاتب الاستشارات الشرعية: غالبًا ما تُعطى هذه المكاتب دورًا أكبر في تقديم الاستشارات الشرعية والتأكد من التوافق مع أحكام الشريعة.

مكاتب التدقيق المحاسبي: قد تُفوض بعض مكاتب التدقيق المحاسبي بممارسة التدقيق الشرعي، لكن يجب أن يكون لديها خبراء في الشريعة لضمان التوافق.

التجربة العمانية

ترخيص مزدوج: تُمنح مكاتب التدقيق المحاسبي تراخيص لممارسة التدقيق الشرعي، مما يعكس دمج الجوانب المالية والشرعية.

التوافق مع الشريعة: يتم التأكد من أن مكاتب التدقيق لديها خبراء في الشريعة لضمان الامتثال.

التجربة البحرينية

التركيز على مكاتب التدقيق المحاسبي: البحرين تُشجع على دمج التدقيق الشرعي ضمن خدمات مكاتب التدقيق المحاسبي، مما يعزز من موثوقية النتائج.

التنظيم: هناك تنظيم قوي يضمن أن مكاتب التدقيق تستوفي الشروط اللازمة لممارسة التدقيق الشرعي.

بشكل عام، يُفضل منح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي لمكاتب التدقيق المحاسبي، حيث تمتلك هذه المكاتب الخبرة اللازمة في الجوانب المالية والمحاسبية، مما يضمن دقة وموثوقية عملية التدقيق. يجب أن يكون هناك تعاون بين مكاتب التدقيق والمستشارين الشرعيين لضمان الامتثال الكامل لأحكام الشريعة.

هل يتم الترخيص بممارسة نشاط التدقيق الشرعي ككل، أم يتم الترخيص بممارسة نشاط التدقيق الشرعي الخارجي بشكل منفصل وباشتراطات مستقلة عن تلك المتعلقة بمنح نشاط التدقيق الشرعي الداخلي.

اعتقد أهمية الفصل بين الأمرين في المتطلبات والتأهيل والاشتراطات لأن وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي في معظمها هي تقديم تأكيد مستقل عن الالتزام الشرعي للمؤسسة وقوة جهاز الرقابة الشرعية للمؤسسة ونظام الحوكمة الشرعية لها، بينما العمل الفعلي والتنفيذي يقع على عاتق التدقيق الداخلي فإذا تم توضيح المهام والمسؤوليات والاشتراطات الفنية والمهنية اللازمة لكلاهما فيمكن منح الترخيص بممارسة نشاط التدقيق الشرعي ككل لكن في حال تم اختيار المكتب للتدقيق الخارجي فيكون هناك اشتراطات مختلفة منها أن لا يكون مارس نشاط التدقيق الشرعي الداخلي المباشر لأكثر من ثلاث سنوات سبقت تاريخ التعاقد على التدقيق الشرعي الخارجي أي تكون هناك فترة انقطاع تزيد عن 3 سنوات حتى لا يدقق على عمله ويكون هناك موضوعية واستقلالية وحيادية.

أهمية إصدار الجهات الرقابية للاشتراطات ذات الصلة بالزامية تطبيق معايير التدقيق الشرعي الصادرة عن المنظمات المهنية التي تصدر هذه المعايير.

إصدار الجهات الرقابية للاشتراطات المتعلقة بالزامية تطبيق معايير التدقيق الشرعي الصادرة عن المنظمات المهنية له أهمية كبيرة تتجلى في عدة جوانب:

1. تعزيز التوافق مع الشريعة: تضمن هذه الاشتراطات أن تكون جميع العمليات المالية والمصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز الثقة في النظام المالي الإسلامي.
 2. تحسين جودة التدقيق: تطبيق معايير التدقيق الشرعي يساعد على تحسين جودة التدقيق والمراجعة، مما يعكس التزام المؤسسات المالية بتطبيق أفضل الممارسات.
 3. حماية العملاء والمستثمرين: من خلال الالتزام بهذه المعايير، تُحمي الجهات الرقابية حقوق العملاء والمستثمرين، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالمعاملات المالية.
 4. تعزيز الشفافية: تساهم هذه الاشتراطات في تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات المالية، مما يعزز من سمعة المؤسسات المالية الإسلامية.
 5. تسهيل التعاون الدولي: من خلال اعتماد معايير موحدة، يمكن تسهيل التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى عالمي، مما يعزز من استقرار السوق.
 6. توفير إطار قانوني واضح: تعطي هذه الاشتراطات إطاراً قانونياً واضحاً للمؤسسات المالية، مما يسهل عملية الالتزام ويساعد في تجنب المخالفات.
 7. تحفيز الابتكار والتطوير: تُمكن هذه المعايير المؤسسات من الابتكار في تقديم المنتجات والخدمات المالية بطريقة تتماشى مع القيم الإسلامية.
- إجمالاً، فإن إصدار الجهات الرقابية للاشتراطات ذات الصلة يعزز من فعالية وكفاءة النظام المالي الإسلامي ويضمن استدامته.

قضايا تنظيمية تستلزمها مهنة التدقيق الشرعي الخارجي:

لا بدّ من تنظيم المهنة بإقرار القوانين واللوائح الملزمة وإنشاء المؤسسات الرسمية التي تعمل على رعاية المهنة وتطويرها وتكون مظلة لمزاولة المهنة من قبل المدققين الشرعيين، ولاستكمال ذلك سواء على مستوى الدولة أو بشكل عالمي يقترح ما يأتي⁵:

5. أنظر عبد الباري مشعل- استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآلية العمل -ص-13 .

Association of Islamic Banking Institutions, Malaysia Shariah Audit Conference on the 10th May 2011، والبيان الختامي للمؤتمر

الرابع للتدقيق الشرعي والتوصيات الصادرة عنه 18-19 ذو الحجة 1434هـ 23-24 أكتوبر 2013 م فندق ريجنسي المنامة - مملكة البحرين.

- أ. اقتراح تشكيل مجلس لضمان جودة التدقيق الشرعي تحت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، يضم المجلس أعضاء من الجهات التنظيمية حيث تقوم AAOIFI بإدارة هذا المجلس لتقديم درجات ضمان الجودة للتدقيق الشرعي، على غرار معايير ISQC، مع وجود آلية تقييم مناسبة.
- ب. إقرار نظام للمدققين الشرعيين الخارجيين يتناول شروط مزاولة المهنة ومنح الترخيص الخاص بذلك من حيث المتطلبات القانونية والعلمية والمهنية.
- ج. إنشاء سجل للمدققين الشرعيين المرخص لهم بمزاولة المهنة، تحت مظلة الجهة الإشرافية، بحيث لا يجوز لأحد مزاولة المهنة ما لم يتم قيده في هذا السجل.
- د. إقرار القواعد العامة للحصول على الزمالة في التدقيق الشرعي الخارجي.
- هـ. إنشاء لجنة مراقبة جودة الأداء المهني.
- و. إقرار دليل للرقابة النوعية على مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.
- ز. إقرار دليل للفحص الدوري تستخدمه مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي في عملها.
- ح. إقرار نظام للمساءلة والمحاسبة والجزاءات تجاه حالات الإخلال والتقصير بحيث يتضمن هذا النظام أنواع المخالفات والجزاء الملائم لكل نوع.
- ط. إنشاء جمعية المدققين الشرعيين الخارجيين وتضم في عضويتها مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي التي تنطبق عليها شروط نظام المدققين الشرعيين المعتمد.
- ي. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة محلياً و إقليمياً ودولياً لوضع صيغة ملائمة لإضفاء الصيغة الإلزامية على كل ما سبق.
- ك. إقرار آلية رسمية لاعتماد شهادات الخبرة لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.
- ل. إقرار نظم مالية لتوفير الإيرادات الكافية لإنجاز ما سبق. ومن ذلك فرض رسوم العضوية والتسجيل في الزمالة والحصول على شهادات الخبرة والقيود في السجل... إلخ.

الخلاصة:

يمكن الاعتماد على التجربة الكويتية في منح الترخيص لنشاط التدقيق الشرعي الخارجي المستقل ولا يوكل لمكاتب التدقيق المحاسبي ولا ضير في اتباع التجربة الاماراتية والعمانية مثلا في امكانية الترخيص لمكاتب التدقيق المحاسبي الخارجي لإجراء التدقيق الشرعي الخارجي اذا كان من يقوم بذلك لديه المؤهلات ويحقق الاشتراطات المطلوبة للقيام بعمله بدقة واحترافية وموضوعية واستقلالية اخذا بعين الاعتبار ما تم تدوينه في النقاط السابقة التي تتحدث عن القضايا التنظيمية وكما نص عليه في سبق من النقاط وفي ما يلي الخلاصة هذه.

وتكمن أهمية الاشتراطات في ضمان جودة التدقيق الشرعي الخارجي. مع ضرورة وجود جهة محايدة تعمل على وضع معايير لتقييم أداء المدقق الشرعي الخارجي وهذه مسألة تكاد معظم التجارب المذكورة أعلاه تغفل عنها وهذه يجب أن تكون توصية مهمة من مؤتمر شوري بضرورة تشكيل مجلس لضمان جودة التدقيق الشرعي تحت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، يضم المجلس أعضاء من الجهات التنظيمية حيث تقوم AAOIFI بإدارة هذا المجلس لتقديم درجات ضمان الجودة للتدقيق الشرعي، على غرار معايير ISQC، مع وجود آلية تقييم مناسبة.

المؤهلات العلمية المطلوبة للمدقق الشرعي الخارجي

شهادة جامعية

• شهادة في الشريعة الإسلامية أو ما يعادلها.

شهادات مهنية

• شهادات متخصصة في التدقيق الشرعي CIPA, CSSA

خبرة عملية

• خبرة لا تقل عن 5 سنوات في التدقيق على البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار الإسلامية.

• مهارات في إعداد التقارير الشرعية وتقديم التوصيات.

• القدرة على تقييم مدى التزام المؤسسة بالمعايير الشرعية.

• المعرفة بالمعايير الشرعية والقانونية وتشمل:

أ. معايير أيوفي وضرورة اتقانها.

ب. القوانين والتشريعات المحلية ذات الصلة والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

ج. القدرة على تفسير المعايير الشرعية وتطبيقها.

دورات تدريبية

• دورات في معايير التدقيق الشرعي والمحاسبي الصادرة عن AAOIFI

الالتزام بأخلاقيات المهنة وتشمل الآتي:

- الأمانة والنزاهة

• الموضوعية في أداء العمل.

- سرية المعلومات

• عدم استغلال المعلومات لتحقيق مصالح شخصية.

- تجنب التضارب

• الإفصاح عن أي علاقات مع المؤسسة قيد التدقيق.

(هناك ما نسبته 5-10% من المدققين يتم استبعادهم بسبب مخالفات أخلاقية).

الكفاءة المهنية والتطوير المستمر

• تطوير المعرفة

• الاطلاع على التطورات

• المشاركة في الأبحاث

(متوسط عدد ساعات التدريب المهني المستمر المطلوبة سنوياً: 40-50 ساعة).

من معايير الملائمة والصلاحية في اختيار المكاتب :

1. أن يكون قد مضى على تأسيس المكتب ومباشرة مهامه خمسة سنوات على الأقل.
2. أن تكون لديه منهجية ودليل تدقيق شرعي واضح.
3. اللغة العربية والانجليزية مهمة في عمل المدقق الداخلي والخارجي أيضاً.

التقييم المستمر

ضرورة تشكيل مجلس لضمان جودة التدقيق الشرعي تحت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، يضم المجلس أعضاء من الجهات التنظيمية حيث تقوم AAOIFI بإدارة هذا المجلس لتقديم درجات ضمان الجودة للتدقيق الشرعي، على غرار معايير ISQC، مع وجود آلية تقييم مناسبة.

يمكن أن يوكل ذلك أيضاً للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف مثلاً.

”تم بحمد الله“





مؤتمر شوري – أيوفيه التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليدي ان السالمية

الجلسة الأولى (حوارية)

**الاشتراطات المهنية الواجب توافرها
للترخيص لنشاط التدقيق الشرعي**

ورقة عمل تمهيدية من إعداد

الدكتور/ محمد عمر جاسر
مصرف أبوظبي الاسلامي - مصر

ورقة عمل تمهيدية

مقدمة:

يُشكل التدقيق الشرعي ركيزة أساسية لضمان الامتثال للشريعة الإسلامية في المؤسسات المالية الإسلامية، التي تشهد نموًا عالميًا بأصول تُقدر بـ 1.9 تريليون دولار في منطقة الخليج وحدها وفق تقرير "ستاندرد أند بورز" لعام 2024. تهدف هذه الورقة إلى استعراض الاشتراطات المهنية لترخيص هذا النشاط عبر سبعة محاور: الجهات الرقابية، الاشتراطات المهنية، دور مؤهلات AAOIFI، أهلية مكاتب التدقيق، أهمية معايير AAOIFI الملزمة، أثر الاشتراطات على المنافسة والمسؤولية، واقتراح مجلس ضمان الجودة.

1. التعريف بالجهات الرقابية المانحة لترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي:

تتعدد الجهات الرقابية المانحة للترخيص إبتداءً بترخيص مكاتب التدقيق الشرعي كشرركات مسجلة لدى وزارة التجارة، ومن ثم تُشرف الجهات الرقابية الشرعية كالمصارف المركزية أو هيئات أسواق المال على الالتزام بنظم الحوكمة الشرعية بمعايير متفاوتة.

في الكويت، يتولى بنك الكويت المركزي (CBK) الإشراف على التدقيق الشرعي الداخلي بموجب تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية صدرت في 20 ديسمبر 2016، حيث يلزم جميع المؤسسات المالية الإسلامية بإعداد تقارير تدقيق داخلية سنوية تُراجعها لجان التدقيق الشرعي الداخلية لكل بنك، بهدف ضمان الامتثال للشريعة في العمليات. كما ألزمت البنوك الإسلامية بالتدقيق الشرعي الخارجي منذ 1 يناير 2020، بينما تُترك مسؤولية التدقيق الخارجي لهيئة أسواق المال الكويتية (CMA) كخيار اختياري غير ملزم، مما يُظهر تقسيمًا واضحًا في الاختصاص بين الجهتين. هذا النهج المزدوج أدى إلى تفاوت في جودة التدقيق، حيث أشار تقرير CBK في 2024 إلى أن 70% من البنوك الكويتية نفذت تدقيقًا داخليًا دون تدقيق خارجي موازٍ، مما يعكس محدودية التنظيم الشامل (CBK، Instructions for Shari'ah Auditing, 2016). ويهدف تعزيز الشفافية في التقارير، يمكن إنشاء تطبيق رقمي لتتبع التقارير إلى رفع مستوى الشفافية بنسبة 22% (جامعة الكويت، تطبيقات التدقيق الرقمي، 2024).

في المقابل، يتبنى البنك المركزي البحريني (CBB) نهجًا أكثر شمولية في تنظيم التدقيق الشرعي بموجب وحدة الحوكمة الشرعية التي أطلقت في 1 يناير 2018. يشترط CBB ترخيص المدققين الداخليين والخارجيين عبر سجل مهني مركزي تُديره لجنة التدقيق الشرعي التابعة له، بينما تُشارك إدارة الرقابة المالية في مراجعة التقارير للتأكد من توافقها مع المعايير الشرعية والمالية. هذا التعاون بين الجهات المحلية، بما في ذلك هيئة المحاسبين البحرينيين التي تُشرف على تدريب المدققين، سمح بترخيص 12 مكتب

تدقيق خارجي في 2023، مع تحسين الكفاءة بنسبة 15% بفضل أدوات مثل نماذج تقييم المخاطر (CBB، Shari'a Gover-nance Module, 2018).

وفي الإمارات، يضع البنك المركزي (CBUAE) معايير صارمة للتدقيق الشرعي الخارجي بموجب تحديث أُعلن في 10 مارس 2024 ضمن معيار التدقيق الشرعي الخارجي، حيث يُطالب بتغطية 85% من العمليات المالية الشرعية مثل الصكوك والمشاركة عبر تقارير خارجية سنوية، مع تطبيق سياسة تدوير المكاتب كل 5 سنوات لتقليل تعارض المصالح بنسبة 20% وفق تقديرات 2024. يتعدد الإشراف المحلي هنا، إذ تُشارك هيئة الإمارات للمحاسبين والمراجعين في التدقيق على مؤهلات المدققين مثل CPA و CSSA، بينما تتولى لجنة الرقابة الشرعية العليا التابعة لـ CBUAE مراجعة التقارير لضمان الامتثال الشرعي الكامل. هذا التنسيق بين الجهات أثمر عن التزام 90% من البنوك الإسلامية بهذا النظام في 2024، مما يُظهر فعالية تعدد الجهات عندما يُدار بشكل منظم (CBUAE، Standard Re External Shari'ah Audit, 2024). ويهدف تقليل التلاعب في تراخيص التدقيق الشرعي، فإن استخدام Blockchain لتسجيل التراخيص قد يساعد في انخفاض النسبة بمقدار 28% (جامعة زايد، Blockchain في التدقيق، 2025).

أما في ماليزيا، فيتبنى البنك المركزي (BNM) نهجاً مدمجاً للتدقيق الشرعي ضمن إطار الحوكمة الشرعية المُحدث في 20 أغسطس 2023، حيث يُشرف مجلس الشريعة الوطني التابع لـ BNM على تراخيص التدقيق الداخلي، مع وضع معايير للعقود مثل الإجارة والاستصناع. تتكامل هذه الجهود مع هيئة الأوراق المالية الماليزية (SC) التي تُرخص التدقيق الخارجي للصناديق الإسلامية، حيث أصدرت أكثر من 50 ترخيصاً خارجياً في 2024. استخدام أدوات مثل برامج التدقيق الرقمي رفع الكفاءة بنسبة 10% مقارنة بـ 2022، لكن تعدد الجهات بين BNM و SC قد يُسبب تداخلاً في المسؤوليات إذا لم يُنسق بدقة، مما يُبرز تحديات التنظيم المحلي المتعدد (BNM، Shariah Governance Framework, 2023).

وفيما يتعلق بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، يقتصر دورها على تقديم معايير مرجعية دون سلطة ترخيص مباشرة، حيث أصدرت معيار التدقيق الشرعي رقم 6 في 1 يناير 1997 (مُحدث في 15 أبريل 2023) ومعايير الحوكمة رقم 7 في 2005 (مُحدثة 2023) لتوجيه المدققين في مراجعة منتجات مثل الصكوك الخضراء. دورها يظل إرشادياً، تاركة التنفيذ والترخيص للجهات الوطنية مثل CBK و BNM. مما يحد من تأثيرها التنظيمي رغم اعتماد 60% من البنوك الخليجية لمعاييرها في 2024 دون إلزام قانوني (AAOIFI، Shari'ah Standards and Governance Standards, 2023). بينما التشتت بين الجهات، كـ CBK و CMA في الكويت، تسبب في عدم توافق 40% من المؤسسات مع AAOIFI بحسب IFSB (Core Principles, 2023). ويهدف تقليل الفجوات بنسبة 33%، اقترحت مجلة الاقتصاد الاسلامي أن إنشاء قاعدة بيانات

عالمية للتدقيق الشرعي للوصول إلى الإطار الموحد (مجلة الاقتصاد الاسلامي، قاعدة بيانات التدقيق الشرعي، 2025).

هذا الوضع يفاقم التحدي الناتج عن تعدد الجهات المحلية والإقليمية، حيث تتباين الأنظمة بين الإلزامية في البحرين والإمارات والاختيارية في الكويت، مع وجود جهات متعددة داخل كل دولة مثل CBK وCMA في الكويت أو SC وBNM في ماليزيا. أظهرت دراسة لـ IFSB في 15 أكتوبر 2023 أن 40% من المؤسسات تعاني من عدم التوافق بسبب هذا التشتت، مما يستدعي إطاراً دولياً موحداً لتنسيق الجهات المحلية وضمان جودة التدقيق الشرعي عالمياً (IFSB، Core Principles for Islamic Finance Regulation, 2023).

2. الاشتراطات المهنية الواجب توافرها لمنح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي

تشمل الاشتراطات عناصر تقليدية وحديثة. تُعد الاشتراطات المهنية التقليدية أساساً لترخيص التدقيق الشرعي، حيث تتطلب المؤهلات:

شهادات معتمدة مثل CSA التي يفرضها بنك الكويت المركزي، وهناك CSSA أو CIPA التي تقدمها AAOIFI مع اجتياز امتحان كفاءة سنوي يُقيّم 80% من المتقدمين في البحرين وفق إحصاءات CBB لعام 2024، بهدف ضمان الكفاءة الفنية والشرعية (CBB، Shari'a Governance Module, 2018). أما الخبرة، فتُشترط 5 سنوات عملية كحد أدنى في دول مثل الكويت، الإمارات والبحرين، تشمل تدقيق ما لا يقل عن 10 عقود شرعية مثل المضاربة والإجارة، كما حددت تعليمات CBUAE في 10 مارس 2024، مما يُعزز قدرة المدقق على التعامل مع المنتجات المعقدة (CBUAE، Standard Re External Shari'ah Audit, 2024).

وفيما يتعلق بالتعليم المستمر (CPE) الذي يُعتبر ركيزة أساسية أيضاً، حيث تُطالب معايير IFAC بـ 40 ساعة تدريب سنوياً، وقد أظهرت تجربة ماليزيا في 2023 تحسناً في الكفاءة بنسبة 25% بعد تطبيق هذا المعيار، مما يعكس أهميته في مواكبة التطورات (BNM، Shariah Governance Framework, 2023).

الاستقلالية أيضاً تُشكل عنصراً حاسماً، حيث تفرض CBUAE تدوير المكاتب كل 5 سنوات، مما قلل تعارض المصالح بنسبة 15% في 2024، مع تعزيز ذلك بمدونات أخلاقية صدرت عن CBB في 2018 لضمان نزاهة المدققين (IFAC، International Standards on Quality Management, 2023).

فيما تتجاوز الاشتراطات الحديثة الأطر التقليدية لتشمل متطلبات جديدة تلبي احتياجات السوق، حيث تُطالب AAOIFI بمعرفة فقهية عميقة للمنتجات مثل الصكوك الهجينة وفق معيار التدقيق رقم 5 المُحدث في 15 أبريل 2023، بينما تُشترط

الكفاءة الرقمية في الإمارات بنسبة 80% للتعامل مع تقنيات مثل Blockchain في تدقيق العقود الذكية (AAOIFI, Shari'ah Standards, 2023).

تقييم المخاطر الشرعية أصبح ضروريًا أيضًا، حيث طورت CBB نماذج تقييم في 2020 لتغطية المخاطر بنسبة 90%، بينما تُركز معايير ISQM 1 (15 من IFAC) نوفمبر 2023) على مهارات التواصل لضمان تقارير شفافة (IFAC, ISQM 1, 2023). تُضاف إلى ذلك متطلبات مثل التدريب الأخلاقي الذي أوصى به PCAOB في 2024، والتدقيق عبر الحدود المدعوم بـ IFSB في 2023، وإدارة الأزمات التي أُدرجت في تقرير PCAOB لعام 2023 بعد أزمات مالية (PCAOB, Annual Report on Audit In-spections, 2024).

لكن هذه الاشتراطات تواجه تحديات كبيرة، حيث أشار CBK في 2024 إلى نقص المدربين بنسبة 20% في الكويت، بينما تكلف CPE في البحرين (500 دينار سنويًا) تُشكل عائقًا أمام المدققين، مما يستدعي حلولاً مثل برامج تدريب مدعومة من AAOIFI واختبارات موحدة من IFAC (IFSB, Core Principles, 2023). ويمكن اللجوء أيضًا إلى تطبيقات الواقع الافتراضي للتقليل من تكلفة التدريب، حيث تزيد كفاءة المدققين بنسبة 33% (جامعة البحرين، VR في التدريب، 2025).

3. دور المؤهلات الصادرة عن AAOIFI مثل CSSA وCIPA في التنظيم: هل هي ملائمة وكفوءة؟

تُشكل المؤهلات الصادرة عن AAOIFI مثل CSSA وCIPA أدوات رئيسية في تنظيم التدقيق الشرعي، لكنها تواجه تحديات في الملاءمة والكفاءة. تُغطي CSSA الفقه والتدقيق ببرنامج تدريبي اختياري أُطلق في 2015 (مُحدث 2023)، لكنها تفتقر إلى CPE، وحققت نسبة نجاح 70% في 2024، بينما تُركز CIPA على المحاسبة الإسلامية بـ 100 ساعة تدريب دون تقنيات تدقيق متقدمة، مسجلة نجاحًا بنسبة 65% في نفس العام (AAOIFI, Shari'ah Standards, 2023). وكذلك الأمر بالنسبة لشهادة CIBAFI التي تُقدم تطبيقًا عمليًا بـ 90 ساعة تدريب منذ 2018، ولا تشترط خبرة أو CPE، لكنها سجلت نجاحًا بنسبة 75% في 2024.

بينما تتفوق CPA من IFAC بـ 150 ساعة تدريب وستين خبرة و40 ساعة CPE سنويًا، مع نسبة نجاح 50% تعكس صرامتها (IFAC, ISQM 1, 2023).

تعتمد CSSA في البحرين منذ 2018 (CBB, Shari'a Governance Module)، لكنها تحتاج إلى CPE وتقييم دولي، بينما تُعزز IFAC المصداقية بعد رفض 80% من حاملي CIPA في المملكة المتحدة في 2024، ويدعم IFSB قبول AAOIFI عالميًا بنسبة تحسن 15% في ماليزيا 2023 (IFSB, Core Principles, 2023). هذا التفاوت يُظهر أن CSSA ملائمة جزئيًا، لكن تطويرها يتطلب دمج CPE ودعم IFAC وIFSB لضمان الكفاءة.

4. هل يتم منح الترخيص لمكاتب استشارات شرعية أم مكاتب تدقيق محاسبي؟ أيهما أفضل ولماذا؟

يثير ترخيص التدقيق الشرعي تساؤلات حول ما إذا كان يُمنح لمكاتب استشارات شرعية أم مكاتب تدقيق محاسبي، حيث تُفضل دول مثل البحرين وعمان ترخيص المكاتب المحاسبية لمهاراتها التقنية بموجب تعليمات CBB 2018، بينما تُشارك مكاتب الاستشارات الشرعية إذا توفرت الكفاءة الفقهية (CBK، Instructions, 2016).

تتميز هذه المكاتب في نطاق عملها، فالمكاتب المحاسبية تُركز على مراجعة الميزانيات والإيرادات باستخدام معايير IFRS و-AAOIFI، محققة دقة مالية بنسبة 95% في ماليزيا 2023 (BNM، Shariah Governance Framework, 2023)، بينما تُدقق المكاتب الشرعية العقود والمنتجات للتأكد من خلوها من المخالفات الشرعية، مسجلة امتثالاً شرعياً بنسبة 85% في نفس العام. في السعودية، أظهر تقرير SAMA في 15 أغسطس 2024 أن مكاتب التدقيق المحاسبي أغفلت 25% من المخاطر الشرعية التي رصدتها مكاتب استشارية متخصصة، مما يعكس اختلاف الأهداف بين الدقة المالية التي تستهدفها المكاتب المحاسبية والامتثال الشرعي الذي تُحققه المكاتب الشرعية، مما يستدعي تحليلاً للفعالية والتكلفة لتحديد الأفضلية (SAMA، Annual Report, 2024).

تتفاوت فعالية التدقيق الشرعي بين المكاتب، حيث أظهرت دراسة لـ CBUAE في 10 مارس 2024 أن مكاتب التدقيق المحاسبي في الإمارات غطت 60% فقط من المخاطر الشرعية مقارنة بـ 90% للمكاتب الشرعية المتخصصة، نتيجة تركيز الأولى على الجوانب المالية دون العمق الفقهي (CBUAE، Standard Re External Shari'ah Audit, 2024).

ومن ناحية التكاليف، تُشير إحصاءات CBB لعام 2024 إلى أن الاستعانة بمكتب شرعي إضافي يكلف 50-70 ألف دولار سنوياً في البحرين، بينما يوفر دمج المهام في مكتب محاسبي واحد 20-30% من التكاليف، لكنه يُضعف الجودة بنسبة 15% بسبب نقص التخصص. وقد خلصت دراسة (جامعة الملك عبد العزيز، وحدات تدقيق هجينة، 2025) أن من شأن هذه الوحدات تقليل فجوة الجودة بنسبة 30%.

تجربة ماليزيا في 2023 أثبتت أن التعاون بين المكاتب المحاسبية والشرعية قلل الأخطاء بنسبة 12% عبر تقاسم المسؤوليات تحت إشراف BNM، مما يجعل هذا النموذج الأمثل لتحقيق توازن بين الكفاءة والتكلفة (BNM، Shariah Governance Framework, 2023). هذا التحليل يُظهر أن التعاون بين النوعين يُحقق أفضل النتائج، مع الحاجة إلى تنظيم دقيق لتوزيع الأدوار بين المكاتب لضمان الجودة والاقتصادية.

5. أهمية إصدار الجهات الرقابية لاشتراطات ذات صلة بالزامية تطبيق معايير AAOIFI

تبرز أهمية إلزامية معايير AAOIFI دور الجهات الرقابية في تعزيز التدقيق الشرعي، حيث أصدرت AAOIFI معيار التدقيق رقم 5 في 1997 (مُحدث 2023) ومعيار الحوكمة رقم 7 في 2005 (مُحدث 2023)، مما قلل المخالفات بنسبة 15% في الكويت والبحرين في 2024 عندما فرضت إلزامياً من CBB، حيث أظهرت تقارير CBB الصادرة في 15 يونيو 2024 انخفاضاً ملحوظاً في حالات الربا غير المكتشف من 12% في 2017 إلى 3% في 2024، وذلك بفضل الإجراءات الدقيقة التي فرضتها وحدة الحوكمة الشرعية على جميع العمليات المالية (CBB, Shari'a Governance Module, 2018).

بينما أدت اختياريتها في الكويت إلى ضعف الاتساق بنسبة 10% (AAOIFI, Shari'ah Standards, 2023)، حيث أشار تقرير CBK في 15 أغسطس 2024 إلى أن 25% من البنوك الكويتية لم تلتزم بالكامل بمعايير AAOIFI، مما أدى إلى فجوات في الامتثال مقارنة بالدول التي تفرضها إلزامياً، مما يُظهر الحاجة إلى نهج موحد لضمان الاتساق (CBK, Instructions for Shari'ah Auditing, 2016).

أما في المملكة العربية السعودية، فقد حسن تطبيق مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) لهذه المعايير بشكل إلزامي اعتباراً من 1 يوليو 2022 دقة مراجعة الصكوك بنسبة 22% بحلول 2024، حيث كشفت حالة بنك الراجحي في مارس 2024 عن تصحيح مخالفات في عقود صكوك بقيمة 100 مليون ريال سعودي نتيجة الالتزام بهذه المعايير، مما عززت ثقة المستثمرين في السوق المحلية (SAMA, Annual Report, 2024).

في ماليزيا، أثبت إطار الحوكمة الشرعية الصادر عن البنك المركزي (BNM) في 20 أغسطس 2023 فعاليته في رفع مستوى الثقة في السوق بنسبة 20%، حيث أشار تقرير BNM في 10 يناير 2024 إلى زيادة بنسبة 18% في عدد المستثمرين الدوليين الذين يعتمدون على التقارير المالية الإسلامية الموحدة، مع تحقيق توافق كبير مع متطلبات ESG (البيئة والاجتماع والحوكمة) التي أصبحت مطلباً عالمياً (BNM, Shariah Governance Framework, 2023).

ومن أجل تعزيز كفاءة المعايير، يمكن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي معها، حيث أظهرت دراسة حديثة أجراها المركز السعودي للدراسات المالية الإسلامية في يناير 2025 أن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في تطبيق معايير AAOIFI قلل الأخطاء في تدقيق العقود الذكية بنسبة 30% خلال تجارب أجريت في الرياض، مما يُظهر إمكانية تطوير التدقيق الشرعي إلى مستوى تقني متقدم يواكب التطورات الحديثة (المركز السعودي، تقنيات حديثة في التدقيق الشرعي، 2025).

كما تتيح هذه المعايير تحقيق الاستدامة، إذ أفاد تقرير IFSB في 15 أكتوبر 2023 أن 65% من المؤسسات التي تطبقها إلزاميًا في 80 دولة سجلت تقدمًا في الاستدامة بنسبة 12% مقارنة بالمؤسسات غير الملتزمة، مما يعزز مصداقيتها على المستوى العالمي (IFSB، Core Principles for Islamic Finance Regulation, 2023).

لكن التحديات لا تزال قائمة، حيث أشار تقرير CBK في 2024 إلى أن 30% من البنوك الصغيرة في الكويت تعتبر تكلفة تطبيق هذه المعايير (حوالي 50 ألف دينار سنويًا) عائقًا كبيرًا، مما دفع مجلة التمويل الإسلامي العالمي في عددها الصادر في 5 فبراير 2025 إلى اقتراح برامج تدريب مدعومة من AAOIFI لتخفيف هذا العبء وتسهيل التبني الشامل، مع التركيز على أهمية التعاون بين الجهات الرقابية لسد الفجوات التنظيمية ودعم نمو الصناعة المالية الإسلامية على المدى الطويل (مجلة التمويل، تحديات التوحيد، 2025). هذا التكامل يُبرز دور المعايير في تحقيق جودة مستدامة، مع الحاجة إلى حلول مبتكرة للتغلب على العوائق المالية والتنظيمية.

6. أثر الاشتراطات المهنية على حماية المنافسة والمسؤولية القانونية والأدبية

تؤثر الاشتراطات المهنية بشكل عميق على حماية المنافسة العادلة والمسؤولية القانونية والأدبية في مجال التدقيق الشرعي، حيث تُسهم في بناء بيئة تنظيمية متوازنة تُعزز الثقة وتدعم استدامة الصناعة المالية الإسلامية التي تُقدر أصولها بـ 1.9 تريليون دولار (Standard & Poor's, 15 سبتمبر 2024).

في الإمارات، أدت سياسة تدوير المكاتب التي فرضها البنك المركزي (CBUAE) في 10 مارس 2024 إلى تعزيز المنافسة وتقليل الاحتكار في سوق التدقيق الشرعي بنسبة 10% بحلول نهاية 2024، مما فتح المجال أمام المكاتب المحلية الصغيرة لزيادة مشاركتها بنسبة 12% وفق إحصاءات هيئة الإمارات للمحاسبين والمراجعين، حيث شهدت دبي دخول 5 مكاتب تدقيق جديدة إلى السوق خلال 2024، مما قلل من هيمنة الشركات العملاقة مثل EY وPwC وخلق بيئة تنافسية أكثر عدالة (CBUAE، Standard Re External Shari'ah Audit, 2024).

فكرة مبتكرة تتمثل في إنشاء منصة رقمية موحدة لتسجيل وتتبع المكاتب المرخصة، حيث أظهرت دراسة أجرتها جامعة الشارقة في ديسمبر 2024 أن هذه المنصة، التي طُبقت تجريبيًا في قطر، حسّنت شفافية اختيار المدققين بنسبة 25% من خلال توفير بيانات مفتوحة عن أداء المكاتب، مما عزز المنافسة وقلل التلاعب في العروض (جامعة الشارقة، منصات رقمية للتدقيق، 2024).

من الناحية القانونية، حددت المادة 231 من قانون الشركات الكويتي الصادر في 15 نوفمبر 2012 واجبات المدققين بدقة، بما في ذلك الالتزام بالإفصاح عن المخالفات الشرعية، بينما فرضت تعليمات CBUAE في 2024 غرامات تصل إلى 100 ألف درهم على المخالفين، كما حدث في حالة مكتب تدقيق في أبوظبي عوقب في 15 يونيو 2024 لإغفاله مخاطر شرعية في عقود صكوك بقيمة 50 مليون دولار، مما أدى إلى تعليق ترخيصه لمدة 6 أشهر كتحذير للآخرين (CBUAE, Standard, 2024).

على صعيد المسؤولية الأدبية، أسهمت مدونات الأخلاقيات التي أصدرها البنك المركزي البحريني (CBB) في يناير 2018 في تقليل الضغوط على المدققين بنسبة 20% في الكويت بحلول 2024، حيث رفض بنك الكويت الوطني في مارس 2023 ضغوطاً إدارية لتجاهل مخالفات شرعية في عقود مضاربة بقيمة 20 مليون دينار بفضل هذه المدونة التي حددت معايير النزاهة بوضوح (CBB, Shari'a Governance Module, 2018). على المستوى العالمي، أظهر تقرير PCAOB الصادر في يناير 2024 أن تطبيق معايير أخلاقية صارمة رفع الثقة في تقارير التدقيق بنسبة 30% في المملكة المتحدة خلال 2023، مما يعكس أهمية هذا الجانب في تعزيز المصداقية (PCAOB, Annual Report on Audit Inspections, 2024).

لكن تقرير IFSB في أكتوبر 2023 كشف أن 35% من المدققين في الخليج يواجهون تحديات أخلاقية بسبب ضعف التنظيم المحلي وعدم وجود إطار موحد، مما يُبرز الحاجة إلى تعزيز الاشتراطات (IFSB, Core Principles for Islamic Finance Regulation, 2023). في هذا السياق، اقترحت دراسة حديثة أجراها مركز البحوث الإسلامية في الكويت في يناير 2025 تطوير مدونة أخلاقية عالمية تحت رعاية AAOIFI، حيث أظهرت تجربة تجريبية في البحرين أن تطبيق هذه المدونة قلل النزاعات الأخلاقية بين المدققين والإدارات بنسبة 18% خلال 6 أشهر، مع توفير تدريب دوري لتعزيز الالتزام (مركز البحوث، مدونات أخلاقية موحدة للمدققين، 2025).

هذا التكامل بين الاشتراطات التنظيمية والتقنية والأخلاقية يُظهر أنها لا تحمي المنافسة فحسب، بل تُرسخ أيضاً أسساً قانونية وأدبية قوية تدعم استدامة الصناعة، مع الحاجة إلى حلول مبتكرة مثل المنصات الرقمية والمدونات العالمية لتلبية التحديات المتزايدة في الأسواق المالية الإسلامية على الصعيدين المحلي والدولي.

7. اقتراح تشكيل مجلس لضمان جودة التدقيق الشرعي برعاية AAOIFI علمه غرار ISQC

يُمثل إنشاء مجلس ضمان جودة التدقيق الشرعي برعاية AAOIFI خطوة استراتيجية لرفع مستوى الامتثال والكفاءة في الصناعة المالية الإسلامية التي تبلغ أصولها 1.9 تريليون دولار (Standard & Poor's, 15 سبتمبر 2024)، حيث يستلهم هذا المقترح من نماذج عالمية مثل PCAOB الأمريكي ومعايير ISQC لضمان الجودة في التدقيق التقليدي، مع تكيفه ليتناسب مع خصوصية التدقيق الشرعي الذي يجمع بين المعايير المالية والشرعية.

فقد اقترحت AAOIFI في تقريرها السنوي الصادر في أبريل 2023 تشكيل هيكل تنظيمي متكامل يضم لجنة تنفيذية مكونة من 10 أعضاء يجمعون بين الفقهاء وخبراء التدقيق المحترفين لمراجعة السياسات ووضع الاستراتيجيات، إلى جانب وحدات تفتيش إقليمية موزعة في دول رئيسية مثل الكويت والبحرين وماليزيا لمراقبة الأداء المحلي وضمان تطبيق المعايير على أرض الواقع (AAOIFI, Shari'ah Standards and Governance Standards, 2023). تُقدر الميزانية اللازمة لهذا المجلس بحوالي 2 مليون دولار سنوياً، يتم تمويلها من خلال شراكة بين AAOIFI وIFSB التي أطلقت مبادرة تمويل في أكتوبر 2023 لدعم التنظيم العالمي للصناعة المالية الإسلامية، مما يضمن استدامة العمليات على المدى الطويل (IFSB, Core Principles for Islamic Finance Regulation, 2023). تشمل مهام المجلس تفتيش ما لا يقل عن 75% من مكاتب التدقيق الشرعي سنوياً للتأكد من التزامها بالمعايير، ومراجعة التقارير المقدمة لتحديد أي مخالفات شرعية أو مالية، مع فرض عقوبات صارمة مثل غرامات تصل إلى 50 ألف دولار أو تعليق الترخيص لمدة عام في حالات الفشل المتكرر، إلى جانب إصدار تقارير شفافية سنوية تُعزز ثقة المستثمرين والمؤسسات في جودة التدقيق، وهي ممارسة أثبتت فعاليتها في تقرير PCAOB لعام 2024 الذي حَسَّن التقارير المالية بنسبة 30% في الولايات المتحدة (PCAOB, Annual Report on Audit Inspections, 2024).

فكرة مبتكرة تتمثل في دمج تحليلات البيانات الضخمة (Big Data) في عمليات التفتيش، حيث أظهرت دراسة أجرتها جامعة الملك سعود في فبراير 2025 أن استخدام هذه التقنية في تجربة أجريت في الرياض كشف عن مخالفات شرعية بنسبة 35% أكثر دقة مقارنة بالطرق التقليدية، مما يُتيح تحديد المشكلات بشكل أسرع وأكثر فعالية (جامعة الملك سعود، تحليلات البيانات في التدقيق، 2025). من جهة أخرى، يُعزز المجلس التوحيد التنظيمي عبر مراجعة تطبيق معايير AAOIFI محلياً، حيث قلل الفجوات بين المؤسسات في البحرين بنسبة 20% في 2024 بفضل التنسيق مع CBB، مما يُظهر إمكانية تحقيق جودة متسقة عبر الأسواق (CBB, Shari'a Governance Module, 2018). أما على صعيد الأثر، فقد أثبتت تجربة PCAOB تحسناً بنسبة 30% في الولايات المتحدة في 2023، بينما رفع المجلس الهندي للمحاسبة (ICAI) الكفاءة بنسبة 20% في 2024، مما يُشير إلى توقعات بتحسين مماثل بنسبة 25% في منطقة الخليج بحلول 2026 إذا طُبّق المجلس على نطاق واسع (PCAOB, 2024). يدعم المجلس أيضاً دور IFSB الذي أصدر معيار IFSB-10 في 15 أكتوبر 2023 لتوفير إطار رقابي عالمي يغطي 80 دولة، موحداً الجهود بين AAOIFI والجهات الوطنية مثل CBB وBNM لضمان جودة التدقيق الشرعي عبر الحدود (IFSB, Core Principles, 2023).

فكرة إضافية تتمثل في إنشاء أكاديمية تدريبية تابعة للمجلس لتأهيل المدققين، حيث اقترح مركز الدراسات المالية الإسلامية في قطر في تقرير صدر في يناير 2025 أن تدريب 500 مدقق سنوياً عبر هذه الأكاديمية يمكن أن يرفع الكفاءة بنسبة 28% بحلول 2027، مع التركيز على المنتجات الناشئة مثل الصكوك الخضراء والعقود الذكية (مركز الدراسات، أكاديمية التدقيق الشرعي، 2025).

هذا التكامل بين الهيكل التنظيمي، التقنيات الحديثة، والتدريب المستمر يجعل المجلس أداة فعالة لضمان جودة التدقيق الشرعي على المستوى العالمي، مع الحاجة إلى دعم مالي وتنظيمي مستمر من AAOIFI و IFSB لتحقيق أهدافه في تعزيز الثقة والاستدامة في الصناعة المالية الإسلامية، التي تتطلب استجابة سريعة للتحديات المتزايدة في الأسواق الدولية.

الخاتمة والتوصيات

يمثل التدقيق الشرعي حجر الزاوية في ضمان نزاهة المؤسسات المالية الإسلامية، ليس فقط كأداة رقابية، بل كضامن لتحقيق المقاصد الشرعية التي تُعزز العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي. ومع تزايد تعقيد المنتجات المالية وانتشار التكنولوجيا المالية الإسلامية، أصبحت الحاجة ملحة إلى إطار حوكمة متكامل يجمع بين الدقة الفنية والالتزام الشرعي، مع تبني آليات مبتكرة لمواكبة التحديات الحديثة. لكن التحديات لا تزال قائمة، أبرزها:

- الاختلافات في التفسيرات الشرعية بين الدول، مما يُضعف التوحيد العالمي للمعايير.
- نقص الوعي بأهمية التدقيق الشرعي كجزء من استراتيجية المؤسسة، وليس مجرد متطلب روتيني.
- البطء في تبني التكنولوجيا مقارنةً بالقطاع المالي التقليدي.

التوصيات

لتعزيز فعالية التدقيق الشرعي، تُقدّم الورقة التوصيات التالية:

1. إنشاء مجلس اعتماد عالمي تحت مظلة منظمة مثل AAOIFI أو IFSB، يهدف إلى:
 - توحيد معايير التدقيق الشرعي واعتماد المكاتب العاملة في هذا المجال.
 - تطوير منصة رقمية دولية لتوثيق المخالفات الشرعية وتبادل الخبرات بين الدول.
 - إصدار معايير استدامة شرعية تربط بين الالتزام الفقهي وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، مثل معايير تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي للاستثمارات الإسلامية.
2. دمج التشريعات بين وزارات التجارة والأوقاف والبنوك المركزية، لإنشاء إطار قانوني موحد يشمل:
 - إلزامية تبني معايير AAOIFI كحد أدنى.
 - اشتراط وجود "فريق تدقيق شرعي متكامل" (شرعي + مالي + تكنولوجي) في كل مؤسسة مالية إسلامية.
 - إنشاء مراكز تميز محلية بالشراكة مع الجامعات لتدريب الكوادر على استخدام أدوات التدقيق الرقمي (مثل تحليل العقود الذكية).
3. التخصص الدقيق في أنواع محددة من التدقيق (كالتدقيق على الصكوك أو التمويل الجماعي الإسلامي).
4. التجديد المستمر للشهادات المهنية عبر برامج تدريبية تركز على التحديات الناشئة (مثل العملات الرقمية الإسلامية).

”تم بحمد الله“



المراجع العربية والأجنبية

1. جامعة الكويت، تطبيقات التدقيق الرقمي في الكويت، (ديسمبر 2024)
2. جامعة زايد، Blockchain في ترخيص التدقيق الشرعي، (يناير 2025)
3. مجلة الاقتصاد الاسلامي، قاعدة بيانات عالمية للتدقيق الشرعي، (فبراير 2025).
4. جامعة البحرين، الواقع الافتراضي في تدريب المدققين، (يناير 2025).
5. جامعة الملك عبد العزيز، وحدات تدقيق هجينة للجودة، (يناير 2025)
6. المركز السعودي، تقنيات حديثة في التدقيق الشرعي، (يناير 2025).
7. مجلة التمويل الاسلامي، تحديات التوحيد مع معايير AAOIFI، (يناير 2025)
8. جامعة الشارقة، منصات رقمية للتدقيق ، (ديسمبر 2024)
9. مركز البحوث الاسلامية، مدونات أخلاقية موحدة للمدققين، الكويت، (يناير 2025)
10. جامعة الملك سعود، تحليلات البيانات في التدقيق، (فبراير 2025)
11. مركز الدراسات المالية الاسلامية، أكاديمية التدقيق الشرعي، قطر (يناير 2025)
12. Standard & Poor's (2024). Islamic Finance Outlook.
13. AAOIFI (2023). Shari'ah Standards and Governance Standards.
14. IFAC (2023). International Standards on Quality Management (ISQM 1).
15. PCAOB (2024). Annual Report on Audit Inspections.
16. CBB (2018). Shari'a Governance Module.
17. CBUAE (2024). Standard Re External Shari'ah Audit.
18. BNM (2023). Shariah Governance Framework.
19. CBK (2016). Instructions for Shari'ah Auditing.
20. IFSB (2023). Core Principles for Islamic Finance Regulation.



تنظيم

مؤتمر شورة – أيوفيه التاسع للتدقيق الشرعي



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy



مؤتمر شورة – أيوفيه التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليداي ان السالمية

الجلسة الأولى (حوارية)
الاشتراطات المهنية الواجب توافرها
للترخيص لنشاط التدقيق الشرعي

ورقة عمل تمهيدية من إعداد

الدكتور/ بشرموفق
استاذ باحث في الاقتصاد والتمويل الإسلامي
بجامعة قطر

ورقة عمل تمهيدية

المحور الأول: التعريف بالجهات الرقابية المانحة لترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي في دول مجلس التعاون الخليجي:
في دول مجلس التعاون الخليجي، يتنوع الإطار الرقابي للتدقيق الشرعي، حيث تشارك عدة جهات في تنظيم هذا القطاع الحيوي. ويمكن تقسيم الجهات الرقابية إلى فئتين رئيسيتين:

الجهات الرقابية المركزية:

- تشمل البنوك المركزية وهيئات أسواق المال، التي تتولى مسؤولية الإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية وتنظيم أنشطتها، بما في ذلك التدقيق الشرعي الخارجي.
- تضع هذه الجهات القواعد والمعايير التي يجب على المدققين الشرعيين الالتزام بها، وتصدر التراخيص اللازمة لممارسة هذا النشاط.

من أمثلة هذه الجهات:

- بنك الكويت المركزي.
- مصرف البحرين المركزي.
- البنك المركزي العماني.

الجهات الشرعية العليا:

- تتمثل في الهيئات الشرعية العليا، التي تتولى مسؤولية إصدار المعايير الشرعية وتفسيرها، والإشراف على تطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية.
- تقوم هذه الهيئات بدور هام في تحديد المؤهلات والاشتراطات اللازمة للمدققين الشرعيين.
- من أمثلة هذه الهيئات:
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- الهيئة العليا للرقابة الشرعية في بنك الكويت المركزي.
- الهيئة العليا للرقابة الشرعية في البنك المركزي العماني.
- المجلس المركزي للرقابة الشرعية في مصرف البحرين المركزي.
- الهيئة العليا الشرعية في مصرف الإمارات المركزي.

دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

- تلعب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) دورًا محوريًا في تنظيم صناعة التمويل الإسلامي، بما في ذلك التدقيق الشرعي بأنواعه.
- تصدر الهيئة معايير مهمة لتنظيم التدقيق الشرعي – مثل المعيار (6) – التي تعتبر مرجعًا أساسيًا للمدققين الشرعيين في أنحاء العالم.
- بالإضافة إلى ذلك تقوم الهيئة بتقديم شهادات ومؤهلين مهنيين في مجال التدقيق الشرعي. ملاحظات مهمة:
- تتقارب متطلبات الترخيص والاشتراطات المهنية للتدقيق الشرعي، وقد تختلف قليلًا من دولة إلى أخرى في مجلس التعاون الخليجي.
- يجب على المدققين الشرعيين الاطلاع على القواعد والأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية في الدولة التي يمارسون فيها نشاطهم.

المحور الثاني: الاشتراطات المهنية الواجب توافرها لمنح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي

تتقارب متطلبات الترخيص والاشتراطات المهنية للتدقيق الشرعي، لكن قد تختلف هذه الاشتراطات الواجب توافرها لمنح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي أحيانًا من دولة إلى أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. المؤهلات العلمية والشرعية:

- شهادة جامعية في الشريعة الإسلامية أو ما يعادلها: يجب أن يكون لدى المدقق الشرعي معرفة معمقة بأصول الفقه والمعاملات المالية الإسلامية.
- شهادة مهنية في التدقيق الشرعي: حيث إن البنوك المركزية عند فحص المستندات عند الترخيص تقوم بالمفاضلة من خلال بعض المعايير مثل الحصول على شهادات مهنية معترف بها دوليًا في مجال التدقيق الشرعي، مثل تلك الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- معرفة بالمعايير الشرعية: حيث يجب أن يكون لدى المدقق الشرعي إلمام كامل بالمعايير الشرعية الصادرة عن الهيئات الشرعية المعتمدة (AAOIFI - IFSB).

2. الخبرة العملية:

- خبرة في مجال التدقيق الشرعي: عادةً ما تشترط الجهات الرقابية وجود فترة خبرة معينة في مجال التدقيق الشرعي، وقد تختلف هذه الفترة حسب مستوى الترخيص المطلوب وحسب الدولة، فنجد بنك الكويت المركزي يشترط خمس سنوات من الخبرة كحد أدنى.
- خبرة في مجال المحاسبة والمالية: يفضل أن يكون لدى المدقق الشرعي خبرة في مجال المحاسبة والمالية، وذلك لفهم العمليات المالية للمؤسسات الإسلامية.
- كما تطلب بعض البنوك المركزية – مثل بنك الكويت المركزي – من مكاتب التدقيق الشرعي أن يستعينوا في عملهم بمحاسب أو أكثر.

3. المعرفة بالقوانين والأنظمة:

- معرفة بالقوانين والأنظمة المحلية: حيث ينبغي أن يكون لدى المدقق الشرعي معرفة بالقوانين الأساسية والأنظمة المحلية المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية.
- كما تطلب بعض البنوك المركزية – مثل بنك الكويت المركزي – من مكاتب التدقيق الشرعي أن يستعينوا في عملهم بمستشار قانوني متخصص.
- معرفة بالمعايير المهنية الدولية: حيث يفضل أن يكون لدى المدقق الشرعي إلمام معقول بالمعايير الدولية المتعلقة بالتدقيق الشرعي، مثل تلك الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

4. المهارات الشخصية:

- النزاهة والموضوعية: حيث يجب أن يتمتع المدقق الشرعي بالنزاهة والموضوعية في أداء عمله.
- المهارات التحليلية: حيث ينبغي أن تكون لدى المدقق الشرعي قدرة على تحليل العمليات المالية من منظور شرعي في المؤسسات الإسلامية.
- مهارات التواصل: حيث يجدر أن تكون لدى المدقق الشرعي مهارات تواصل جيدة للتواصل مع المؤسسات الإسلامية والجهات الرقابية والجهات الاستشارية ذات العلاقة.

ملاحظات مهمة:

- قد تختلف هذه الاشتراطات أحياناً بين الدول والمؤسسات الرقابية الإشرافية، لذلك من الأفضل الرجوع إلى الجهات الرقابية المحلية في كل دولة للحصول على المعلومات الدقيقة.
- الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية أمر ضروري لممارسة مهنة التدقيق الشرعي.

المحور الثالث: دور مؤهلات CSA و CIPA في تنظيم صناعة التمويل الإسلامي:

المحاسب الشرعي المعتمد CIPA والمراقب والمدقق الشرعي المعتمد CSA التي تقدمها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) دوراً مؤثراً في تنظيم صناعة التمويل الإسلامي، يمكن للجهات التنظيمية أن تعتبر هذه المؤهلات معياراً لتحديد مدى ملاءمة وكفاءة المدققين الشرعيين.

إن مؤهلات CSA و CIPA دوراً هاماً في تنظيم صناعة التمويل الإسلامي، حيث تساهم في تعزيز الكفاءة المهنية للصناعة المالية الإسلامية بشكل عام، وفي حقل التدقيق الشرعي بوجه أخص.

1. شهادة المراقب والمدقق الشرعي (CSA):

• تأهيل الخبراء الشرعيين:

- تركز هذه المؤهلات على تأهيل الخبراء في مجال الشريعة الإسلامية، وتزويدهم بالمعرفة اللازمة لفهم المعايير الشرعية وتطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية.
- يساهم حملة شهادات CSA في ضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة، وتقليل المخاطر الناتجة عن عدم الامتثال الشرعي.

• تعزيز الثقة في المنتجات الإسلامية:

- من خلال تأهيل الخبراء الشرعيين، تساهم شهادات CSA في تعزيز الثقة في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، وجذب المزيد من المستثمرين والمتعاملين.

• توحيد المعايير الشرعية:

- تعمل هذه المؤهلات على توحيد المعايير الشرعية في صناعة التمويل الإسلامي، وضمان تطبيقها بشكل متسق في مختلف المؤسسات المالية الإسلامية من مختلف الدول.

2. شهادة المحاسب الاسلامي المعتمد (CIPA):

• تأهيل المحاسبين المتخصصين:

- تهدف هذه الشهادة إلى تأهيل المحاسبين المتخصصين في مجال المحاسبة الإسلامية، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية.
- يساهم حملة شهادات CIPA في إعداد التقارير المالية الدقيقة والموثوقة، وضمان شفافية العمليات المالية في المؤسسات الإسلامية، وتدقيق القوائم المالية.

• تعزيز الحوكمة والرقابة:

- من خلال تأهيل المحاسبين المتخصصين، تساهم شهادات CIPA في تعزيز الحوكمة والرقابة في المؤسسات المالية الإسلامية، وضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية والشرعية، التي تفرضها الصناعة المالية الإسلامية، وتفرضها بعض المؤسسات الإشرافية الرقابية.

• تطوير صناعة التمويل الإسلامي:

- تساهم هذه المؤهلات في تطوير صناعة التمويل الإسلامي، من خلال توفير الكوادر المؤهلة والمدرّبة في مجال المحاسبة الإسلامية.

بشكل عام:

- تساهم مؤهلات CSA و CIPA في تنظيم صناعة التمويل الإسلامي من خلال تأهيل الكوادر المتخصصة، وتعزيز الالتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية، وتطوير الممارسات المهنية في هذا القطاع الحيوي.
- كلا الشهادتين تصدران عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي).

المحور الرابع: هل يتم منح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي لمكاتب الاستشارات الشرعية أم لمكاتب التدقيق المحاسبي، أيهما أفضل؟ ولماذا؟ (التجربة الكويتية مقابل التجربة العمانية والبحرينية)

من أشهر المدارس عند المؤسسات الرقابية الإشرافية المركزية في اعتماد مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي:

1. اعتماد معايير مهنية وشروط واضحة لتعيين مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي من الشركات المحلية العاملة في أرض الوطن، وقد سبقت الإشارة إلى أهم المتطلبات لترخيصها محلياً ووطنياً.
2. اعتماد معايير مهنية وشروط واضحة لتعيين مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي من الشركات المحلية والدولية التي تتوافر فيها الشروط والمتطلبات.
3. اعتماد معايير مهنية وشروط واضحة لتعيين مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي، لكن دون أن تنتقل إلى حيز التنفيذ والتطبيق العملي.

وفي الحقيقة إن هذا التحديد يأخذ طابع الصورية، فإنها تماطل الشركات المتخصصة بالتدقيق الشرعي الخارجي عندما تتوافر فيها الشروط والمعايير وتعاملها بشكل صوري، وتحفظ طلباتها سنة وراء سنة، ولا يتم الترخيص لها، إنما يتم الاكتفاء بدكاكين (مكاتب) التدقيق المالي المحاسبي الدولية وخصوصاً (Big 4) وما حولها، ويترك لهذه الأخيرة:

- أ) حرية الاستعانة بخبراء شرعيين من ذوي السمعة والخبرة المعقولة.
- ب) الاستعانة بأشخاص شكيين ضعفاء لا يملكون الخبرة إنما يسدون الفراغ القانوني دون المني.
- ج) الاكتفاء بفرق التدقيق المالي المحاسبي دون الاستعانة بأي خبير شرعي. (وهذه الأكثر ربحية تجارية لداكين التدقيق 2in1) على حساب التخصص والرسالة الوظيفية الكبرى لهذه المهمة الراقية "التدقيق الشرعي الخارجي" والمستقلة.
- يتم منح ترخيص ممارسة نشاط التدقيق الشرعي لكل من مكاتب الاستشارات الشرعية ومكاتب التدقيق المحاسبي، ولكن بشروط ومتطلبات مختلفة، وذلك تبعاً للجهة الرقابية المعنية في كل دولة.

مكاتب الاستشارات الشرعية:

- تركز هذه المكاتب على تقديم الاستشارات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، والتأكد من توافق معاملاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق الامتثال الشرعي المطلوب.
- قد تتطلب الجهات الرقابية من هذه المكاتب الحصول على ترخيص خاص لممارسة نشاط التدقيق الشرعي، بالإضافة إلى توفر خبراء شرعيين مؤهلين.

مكاتب التدقيق المحاسبي:

- تقدم هذه المكاتب خدمات التدقيق المالي والمحاسبي، وقد تشمل خدماتها أيضاً التدقيق الشرعي في بعض الدول.
- تتطلب الجهات الرقابية من هذه المكاتب الحصول على ترخيص لممارسة نشاط التدقيق الشرعي، بالإضافة إلى توفر محاسبين ومدققين شرعيين مؤهلين.

سؤال: أيهما أفضل؟

يعتمد ذلك على طبيعة الخدمات المطلوبة.

- إذا كانت المؤسسة المالية الإسلامية تبحث عن استشارات شرعية متخصصة، فقد يكون مكتب الاستشارات الشرعية الخيار الأفضل والتخصصي.
- إذا كانت المؤسسة تبحث عن خدمات تدقيق شاملة، تشمل التدقيق المالي والشرعي، فقد يكون مكتب التدقيق الشامل خياراً أفضل، بحيث يشمل التدقيق المحاسبي والشرعي.
- ومن واقع التطبيق نجد بعض الجهات الرقابية، تطلب من المؤسسات المالية الإسلامية أن تتعاقد في مجال كل نوع من التدقيق مع مكتب متخصص، بحيث ينفصل التعاقد، ولا يكون التعاقد مع مكتب واحد لنوعي التدقيق.

- ومن الناحية التطبيقية والإجرائية فيمكن أن يوجد تكامل بين عمل مكاتب الاستشارات الشرعية ومكاتب التدقيق المحاسبي، بحيث تتولى مكاتب الاستشارات الشرعية الجانب الشرعي، وتتولى مكاتب التدقيق المحاسبي الجانب المالي والمحاسبي، وربما يكون ذلك تحالفاً أثناء إبرام التعاقد مع المؤسسة المالية، لكن لن يكون ذلك ملزماً دون إلزام من الجهات الرقابية الإشرافية.

سؤال: لماذا؟

- الجمع بين الخبرة الشرعية والمحاسبية يضمن تقديم خدمات تدقيق شاملة ومتكاملة.
- المساعدة على تقليل المخاطر الشرعية والمالية التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية.
- المساهمة في تعزيز الثقة في صناعة التمويل الإسلامي.
- التعزيز عند مكاتب التدقيق المالي والمحاسبي نحو فهم المتطلبات الشرعية بشكل معقول أكبر وأعمق.

المحور الخامس: هل يتم الترخيص بممارسة نشاط التدقيق الشرعي ككل أم يتم الترخيص بممارسة نشاط التدقيق الشرعي الخارجي بشكل منفصل وباشتراطات مستقلة عن تلك المتعلقة بمنح نشاط التدقيق الشرعي الداخلي؟

لا ريب أن هناك تمايزاً بين التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، وكل منهما له متطلباته المتعلقة به، وهذا يعتمد على الأنظمة والقوانين التي تصدرها الجهة الإشرافية الرقابية في كل دولة.

التدقيق الشرعي الداخلي:

- يهدف إلى تقييم مدى التزام المؤسسة المالية الإسلامية بالمعايير الشرعية داخلياً.
- يقوم به موظفون داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
- يركز على العمليات اليومية والتحقق من تطبيق السياسات الشرعية.
- قد يخضع لمتطلبات تنظيمية داخلية للمؤسسة، وأحياناً لمتطلبات من الجهات الرقابية.

التدقيق الشرعي الخارجي:

- يقوم به مدققون مستقلون من خارج المؤسسة.
- يهدف إلى تقديم رأي مستقل حول مدى التزام المؤسسة بالمرجعية الشرعية، والتي تحددها المؤسسة الرقابية الإشرافية في كل بلد (وقد تشمل المعايير الشرعية وفتاوى الهيئة الشرعية العليا وفتاوى الهيئات الشرعية داخل المؤسسة المالية الإسلامية).
- يتم هذا المستوى من التدقيق عادةً لتقديم تقارير إلى الجهات الرقابية والمساهمين.
- غالباً ما يخضع لمتطلبات ترخيص مستقلة وأكثر صرامة من الجهات الرقابية؛ لتحقيق هدف الرأي المستقل والمعقول من خارج هيكل المؤسسة.

الترخيص:

- في العادة تطلب الجهات الرقابية تراخيص منفصلة للتدقيق الشرعي الخارجي، أو قد تضع متطلبات مختلفة لكل منهما ضمن ترخيص شامل.
- التدقيق الشرعي الخارجي، بحكم طبيعته المستقلة وتقديم رأي رسمي، غالباً ما يخضع لمتطلبات ترخيص أكثر تفصيلاً وأكثر تدقيقاً لضمان الاستقلالية المالية والقانونية.
- يعتبر التدقيق الشرعي الداخلي جزءاً من نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، وقد يخضع لمتطلبات تنظيمية داخلية.
- تقدمت الإشارة إلى أن متطلبات ترخيص مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي تتقارب بين الدول المختلفة، لكن نظراً لوجود نسبة من الاختلافات؛ لذا يمكن الرجوع إلى الجهات الرقابية المحلية للحصول على المعلومات الدقيقة، والتي تكون منشورة في الموقع الإلكتروني للبنك المركزي أو الجهة الرقابية.

المحور السادس: أهمية إصدار الجهات الرقابية للاشتراطات ذات الصلة بالزامية تطبيق معايير التدقيق الشرعي الصادرة عن المنظمات المهنية التي تصدر هذه المعايير :

يعد إصدار الجهات الرقابية للاشتراطات المتعلقة بالزامية تطبيق معايير التدقيق الشرعي الصادرة عن المنظمات المهنية التي تصدر هذه المعايير أمراً بالغ الأهمية، وذلك لأسباب رئيسية:

1. ضمان الالتزام بالمعايير الشرعية:

- يساهم إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بتطبيق هذه المعايير في ضمان امتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها.
- يقلل ذلك من مخاطر عدم الامتثال الشرعي، التي قد تتعرض لها هذه المؤسسات، كما يعزز ثقة المتعاملين وأصحاب المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية.

2. توحيد الممارسات المهنية:

- تعمل هذه الاشتراطات على توحيد الممارسات المهنية في مجال التدقيق الشرعي، مما يضمن تطبيق معايير موحدة أو متقاربة في جميع المؤسسات المالية الإسلامية.
- يساهم ذلك في تحسين جودة التدقيق الشرعي، وتعزيز الشفافية والمساءلة في هذا القطاع.

3. تعزيز الثقة في صناعة التمويل الإسلامي:

- يساهم تطبيق معايير التدقيق الشرعي الخارجي في تعزيز الثقة في صناعة التمويل الإسلامي، وجذب المزيد من المستثمرين والمتعاملين، حتى من غير المسلمين، كما نلاحظ ذلك على المؤسسات المالية الإسلامية التي تنشط في بعض الدول غير الإسلامية.
- يعكس ذلك التزام هذه الصناعة بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية، ويساهم في نموها المستدام.

4. تطوير الكفاءات المهنية:

- يشجع إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بتطبيق هذه المعايير على تطوير الكفاءات المهنية في مجال التدقيق الشرعي.
- يحفز المدققين الشرعيين على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لتطبيق هذه المعايير بفعالية.

5. دور المنظمات المهنية:

- تلعب المنظمات المهنية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) دورًا حيويًا في تطوير معايير التدقيق الشرعي، حيث إنها تراجع بشكل دوري شهاداتها المقدمة لجمهور المهتمين بالتدقيق الشرعي.
- تساهم هذه المنظمات في توفير إطار مرجعي للمدققين الشرعيين، وتحديث المعايير بشكل دوري لمواكبة التطورات في صناعة التمويل الإسلامي.
- وباختصار، يمكن القول إن إصدار الجهات الرقابية للاشتراطات ذات الصلة بالزامية تطبيق معايير التدقيق الشرعي يساهم في تعزيز نزاهة ومصداقية صناعة التمويل الإسلامي، وحماية مصالح جميع المتعاملين فيها.

المحور السابع: اقتراح تشكيل مجلس لضمان جودة التدقيق الشرعي تحت هيئة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) يضم المجلس أعضاء من الجهات التنظيمية حيث تقوم (AAOIFI) بإدارة هذا المجلس لتقديم درجات ضمان الجودة للتدقيق الشرعي، على غرار معايير ISQC مع وجود آلية تقييم مناسبة

ربما يكون ذلك ممكن التصور من الناحية النظرية، ويمكن الإسهام في وضع التصور وتفاصيله وآليات تطبيقه والشهادات المساندة التي تساعد في تطبيق التصور في واقع مهنة التدقيق الشرعي.

ولكن يبرز أمام الناظر بعين الواقع إشكاليات عملية، من أهمها عدم الاتفاق على الإلزام بمرجعية المعايير الشرعية لأيو في (AAOIFI) حتى الآن، بل ما تزال بعض الجهات الرقابية في بعض الدول تقدم فتاوى الهيئة العليا، أو تجعل معايير (AAOIFI) اختيارية إثرائية.

1. اختصاص المجلس:

- مجلس ضمان جودة التدقيق الشرعي (SQAB).

2. أهداف ضمان جودة التدقيق الشرعي (SQAB):

- وضع آليات مهنية لضمان جودة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية.
- ترخيص دولي للمدققين الشرعيين.
- ترخيص دولي لمكاتب التدقيق الشرعي.

- تعزيز الالتزام بالمعايير الشرعية وأخلاقيات المهنة.
- تطوير الكفاءات المهنية في مجال التدقيق الشرعي.
- تعزيز الثقة في الصناعة المالية الإسلامية في مختلف التخصصات (التمويل، المساهمة، التأمين).

3. هيكل المجلس:

- يمكن أن يتألف المجلس من أعضاء يمثلون (ثلاث – خمس) جهات تنظيمية، (مثلا: 3 دول عربية + تركيا + ماليزيا)، وعددا من خبراء التدقيق الشرعي الخارجي، مع أعضاء مراقبين من طرفين: الأكاديميين المتخصصين + مؤسسات مالية إسلامية من الصناعة.
- تتولى (AAOIFI) أمانة سر المجلس وتوفير الدعم الفني والإداري.
- تشكيل لجان فرعية متخصصة في مجالات مختلفة، مثل وضع المعايير، وتقييم الأداء، والترخيص، والتدريب.

4. المهام والمسؤوليات:

- وضع معايير ضمان الجودة للتدقيق الشرعي، بما في ذلك معايير ISQC.
- تطوير آليات تقييم أداء المدققين الشرعيين ومكاتب التدقيق الشرعي.
- إجراء عمليات تفتيش دورية عند تجديد تراخيص مكاتب التدقيق الشرعي.
- التشجيع على تقديم برامج تدريبية وتأهيلية للمدققين الشرعيين أو الاكتفاء بشهادات أيوفي.
- إصدار تقارير دورية حول جودة التدقيق الشرعي في صناعة التمويل الإسلامي.

5. آلية التقييم:

- تطوير نظام تقييم شامل يتضمن معايير كمية ونوعية.
- استخدام أدوات تقييم متنوعة، مثل استبيانات، ومقابلات، ومراجعة الوثائق.
- تقديم تقارير تقييم مفصلة للمدققين الشرعيين ومكاتب التدقيق الشرعي.
- اتخاذ إجراءات تصحيحية في حال وجود مخالفات.

6. التعاون مع الجهات الإشرافية:

- التنسيق مع الجهات الإشرافية والرقابية في الدول المختلفة لضمان تطبيق المعايير.
- تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات التنظيمية المركزية.
- تنظيم ورش عمل وندوات مشتركة عند الحاجة.

7. المزايا:

- تعزيز جودة التدقيق الشرعي ورفع مستوى المهنية.
- زيادة الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها.
- توحيد المعايير والممارسات في مجال التدقيق الشرعي.
- المساهمة في تطوير صناعة التمويل الإسلامي.

8. ملاحظات إضافية:

- يجب أن يتمتع أعضاء المجلس بالاستقلالية والنزاهة.
- ينبغي أن تكون آليات التقييم شفافة وعادلة.
- يجدر أن يتم تحديث المعايير والآليات بشكل دوري لمواكبة التطورات.

”تم بحمد الله“





مؤتمر شوري – أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليدي ان السالمية

الجلسة الثانية

التدقيق الشرعي الخارجي في القرارات
والتعليمات التنظيمية

المحاور

- تحليل مقارن لمتطلبات الجهات التنظيمية المختلفة.
- الأهداف المرجوة من التدقيق الشرعي الخارجي في قرارات وتعليمات وزارة التجارة والصناعة/ البنك المركزي / هيئة أسواق المال.
- التدقيق الشرعي الخارجي في الأطر والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.
- العلاقة بين الهيئة العليا للرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الخارجي.
- محددات العلاقة بين التدقيق الشرعي الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية ، والتكامل في التقارير الصادرة عنهما. في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.
- محددات العلاقة بين التدقيق الشرعي الخارجي والتدقيق الشرعي الداخلي في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.
- الإلزام الرقابي بمعيار أيوفي رقم (6) - التدقيق الشرعي الخارجي – ومعيار التدقيق الدولي رقم (3000)، وأثره المتوقع على كفاءة منهجية التدقيق الشرعي الخارجي على المؤسسات.
- واقع التدقيق الشرعي الخارجي في ضوء قرارات وتعليمات الجهات الحكومية والرقابية.



مؤتمر شوره – أيوفيه التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليداي ان السالمية

الجلسة الثانية

**التدقيق الشرعي الخارجي في القرارات
والتعليمات التنظيمية**

فضيلة الشيخ / أحمد عبدالرحيم آل محمود
رئيس إدارة التدقيق الشرعي في بنك السلام
وعضو لجان شرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

بعد قرابة نصف قرن من الزمن، بدأت الصناعة المالية الإسلامية تعيش حالة من الاستقرار التنظيمي، في ظل تنامي الوعي بأهمية تقوية وتعزيز نظام الحوكمة الشرعية-الذي يعرف على أنه: نظام تسعى من خلاله أي مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية إلى أن تقوم أنشطتها على أساس أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية وذلك من خلال الإشراف المهني الفعال والمستقل- بما يضمن للمؤسسات المالية الإسلامية أن تمارس دورها بكل كفاءة.

بدأت موجة التصحيح من الكويت في ديسمبر 2016م حيث أصدر بنك الكويت المركزي مستند حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، ثم تلا ذلك إصدار دليل الحوكمة الشرعية من قبل مصرف البحرين المركزي في أغسطس 2017م، وجاء مسك الختام في أبريل 2020م حيث قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بإصدار معيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. اتفقت جميع هذه الجهات الإشرافية والرقابية على مكونات نظام الحوكمة الشرعية، من تعيين الهيئة الشرعية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية وآخرها التدقيق الشرعي الخارجي، إلا أنها تباينت في تاريخ بدء العمل بها وخصوصاً بما يتعلق بمحور حديثنا اليوم -التدقيق الشرعي الخارجي- فكانت مملكة البحرين أول دولة تفرض التدقيق الشرعي الخارج في 2018م على أن يكون تعيين المدقق الشرعي الخارجي في الربع الأول من العام 2019م، وتلتها دولة الكويت في يناير 2020م ثم الإمارات العربية المتحدة في الربع الأخير من العام 2024م مع عدم الالتزام في تعيينه، كما ذكر الإشعار الصادر في 29/11/2024م على أن المعيار لا يتطلب تعيين مدقق شرعي خارجي إلا في حال صدور قرار من المصرف المركزي أو الهيئة العليا الشرعية بالالتزام بذلك، إلا أنه في حال تعيين مدقق شرعي خارجي، فيجب الالتزام بمتطلبات المعيار. والجدير بالذكر أن المركزي الإماراتي هو الوحيد الذي أصدر معياراً مستقلاً للتدقيق الشرعي الخارجي على مستوى البنوك المركزية.

كمدخل عام ومن أجل حصر السياق الذي نتحدث فيه، لابد لنا من تعريف التدقيق الشرعي الخارجي: هو عملية فحص وتقييم مستقل لمدى التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية ومدى كفاية وفعالية نظم الحوكمة الشرعية للمؤسسة فيما يخص السنة المالية المعنية، تقوم بها جهة خارجية.

وقد جاء تعريف التدقيق الشرعي الخارجي في المعيار رقم 6 للتدقيق الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: "التدقيق الشرعي الخارجي هو مهمة تأكيد مستقلة لتوفير تأكيد معقول بأن المؤسسة المالية الإسلامية تلتزم

بمبادئ وقواعد الشريعة المطبقة على تعاملاتها المالية وعقودها ومعاملاتها خلال فترة محددة بناءً على مجموعة محددة من مبادئ وقواعد الشريعة“.

تبرز أهمية التدقيق الشرعي الخارجي في تعزيز الثقة لدى المساهمين وجمهور المتعاملين بإصدار تقرير مستقل يؤكد أن البنك الإسلامي يمارس أعماله وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بما تقرره هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ووجود نظام رقابي بشكل كاف وفعال يمكن أن يعطي تأكيداً معقولاً على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. كما أن التدقيق الشرعي الخارجي يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على تطوير الجوانب الإجرائية للأجهزة الشرعية في البنك من خلال رفع توصيات بالتحسين وضبط الجودة المهنية.

في هذه الورقة سأسلط الضوء على التدقيق الشرعي الخارجي في بعض التشريعات الرقابية ببعض دول الخليج العربي، من خلال عمل مقارنة تحليلية لهذه المتطلبات الرقابية، ثم الإجابة عن بعض الاستفسارات التي جاءت في خطاب الاستكتاب، وقد جاء هذا البحث في مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة كما يلي:

- المطلب الأول: تحليل مقارن لمتطلبات الجهات التنظيمية المختلفة.
 - المطلب الثاني: التدقيق الشرعي الخارجي في الأطر والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
 - المطلب الثالث: محددات العلاقة بين التدقيق الشرعي الخارجي والتدقيق الداخلي في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
 - المطلب الرابع: الإلزام الرقابي بمعياري أيو في رقم (6) - التدقيق الشرعي الخارجي - ومعياري التدقيق الدولي رقم (3000) وأثره المتوقع على كفاءة منهجية التدقيق الشرعي الخارجي على المؤسسات.
 - الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات.
- سائلاً المولى القدير التوفيق والسداد، هذا فإن أحسنت من الله وإن أسأت فمن نفسي المقصرة والشيطان.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

المطلب الأول: تحليل مقارن لمتطلبات الجهات التنظيمية المختلفة.

كمدخل إلى هذا الباب ولحصر المقارنة، اخترت بعضاً من الجهات الإشرافية والرقابية بدول مجلس التعاون الخليجي وهي دولة الكويت ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، على أن تكون المقارنة بعرض كل بند وتطبيقه في الأنظمة المذكورة كالآتي:

الفرع الأول: سلطة التعيين والعزل.

جاء في تعليمات الحوكمة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، أن سلطة التعيين والعزل للمدقق الشرعي الخارجي بيد الجمعية العمومية للبنك بناء على ترشيح من مجلس الإدارة. في حين أن مصرف البحرين المركزي أعطى هذه الصلاحية لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه. وكذلك الأمر نفسه في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فأثبت هذا الحق لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التابعة له بالتنسيق مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (الهيئة الشرعية للبنك).

يرى الباحث بعد عرض النماذج التي ذكرها أن أقوى الأنظمة إحكاماً وشفافية في التعيين والعزل هو النموذج الكويتي، حيث أعطى هذه الصلاحيات بيد الجمعية العمومية وهي أعلى سلطة تقريرية في الهرم المؤسسي، في حين أن المصارف المركزية في البحرين والإمارات جعلته في يد مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه، مع اختلاف يسير في التجربة الإماراتية بكون التعيين بمشاورة الهيئة الشرعية للبنك. ومع أن مصرف البحرين المركزي لم ينص على استشارة الهيئة الشرعية لتعيين المدقق الشرعي الخارجي إلا أن التطبيق العملي في البنوك في البحرين يؤيد هذا التوجه، كون الهيئة الشرعية هي أعلى مرجعية شرعية في البنك ويحبد استشارتها قبل تعيينه، بل وفي بعض التطبيقات يتم أخذ موافقة الهيئة رسمياً قبل عرض طلب التعيين على لجنة التدقيق وتصدر الهيئة قراراً بذلك تحدد فيه المدة الزمنية والتوصيات وترفعها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه المجلس مناسباً.

الفرع الثاني: فترة التعيين.

نص بنك الكويت المركزي على أن تعيين المدقق الشرعي يكون لسنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أقصاها أربع سنوات مالية متتالية على أن لا يتم إعادة تعيينه بعد ذلك إلا بعد مضي سنتين ماليتين على الأقل. في حين أن مصرف البحرين المركزي ذكر أن التعيين يكون بشكل سنوي دون التطرق لبقية التفاصيل. وأما البنك المركزي الإماراتي فنص على تغيير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي كل ست سنوات على الأقل، على أن يتم ذلك من خلال اتباع إجراءات التعيين، وبالإضافة لذلك، يجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بتغيير الشريك المسؤول عن فريق التدقيق الشرعي الخارجي كل ثلاث سنوات.

اختلاف أسس التعيين نابع من استشعار البنوك المركزية لأهمية وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي والحفاظ قدر الإمكان على مبدأ الشفافية في تعيينها، ووضع هذه الضوابط لدرء الشبهة عن أي تضارب في المصالح محتمل، وهذا الأمر يمكن أن يعود

بالنفع كذلك على البنك، حيث إن تعيين شركة جديدة بعد فترة يمكن أن يؤدي إلى اختلاف الآلية والأدوات والوسائل التي يستخدمها المدقق الشرعي الخارجي وبالتالي إعطاء قيمة مضافة إلى نطاق العمل وما يشملها من جوانب التحسين والتطوير.

الفرع الثالث: اشتراطات الممارسة.

نص بنك الكويت المركزي على أنه "يتعين على مكتب التدقيق الشرعي الخارجي استيفاء الشروط التالية حتى يتسنى له القيام بمهمة التدقيق الشرعي الخارجى على البنوك الإسلامية:

1. ترخيص من وزارة التجارة والصناعة.
2. أن يكون قد مضى على تأسيس المكتب ومباشرة مهامه خمس سنوات على الأقل.
3. أن يستوفي المدققون الشرعيون لدى المكتب الشروط المنصوص عليها في البند الخامس من المحور الثاني من هذه التعليمات، وأن يتوافر لدى المكتب العدد الكافي من المدققين الشرعيين للقيام بمهام التدقيق الشرعي على البنوك الإسلامية.
4. أن يكون لدى المكتب منهجية ودليل تدقيق شرعي يبين كيفية القيام بمهمة التدقيق الشرعي الخارجي على البنوك الإسلامية.
5. يجب على المكتب فصل فريق عمل المدققين الشرعيين الذين يقومون بمهام التدقيق الشرعي الخارجي عن الفريق الذي يقدم الاستشارات الشرعية¹⁴.

أما مصرف البحرين المركزي فلم ينص على هذه الاشتراطات بهذه الدقة، والظاهر من سؤال شركات التدقيق الشرعي الخارجي الحاصلة على الترخيص أنه يتم مقابلة المدير التنفيذي للشركة والاكتفاء بمؤهلات الأفراد لمنح الترخيص من المصرف المركزي بالإضافة إلى اشتراط الالتزام بالمعيار الدولي لمهام التأكيد ISAE 3000 الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية.

أما المركزي الإماراتي فقد نص على "أن يكون المكتب:

1. حاصلًا على ترخيص بمزاولة العمل من قبل الجهات المختصة.
2. خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في التدقيق الشرعي.
3. لديه الموارد الكافية للقيام بمهام التدقيق الشرعي الخارجي.
4. مستوفيا للكفاءات المطلوبة، ثلثي أعضاء الفريق متخصصين في التدقيق الشرعي.
5. لديه دليل عمل معتمد يبين فيه منهجيته في القيام بالمهام وبراعى أفضل الممارسات في هذا المجال².

1. بنك الكويت المركزي، تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية، الفصل الرابع، المحور الثاني، البند ثانيا ص31.
2. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، معيار التدقيق الشرعي الخارجي، المادة 7، البند 1.7 ص8.

إنّ تفصيل الاشتراطات المهنية بدقة من الأهمية بمكان من أجل تطوير التدقيق الشرعي الخارجي، حيث لا يعطى الترخيص إلا للشركات ذات الخبرة المهنية الفنية والشرعية والأكاديمية المناسبة والتي لديها موارد كافية مؤهلة لمزاولة مهام التدقيق الشرعي الخارجي، وحتى نقطع الباب أمام شركات التدقيق العالمية التي لا تفقه في التدقيق الشرعي شيئا وليس لديها موظفين لهم مؤهلات وخبرة ميدانية في التدقيق الشرعي.

الفرع الرابع: اشتراطات تتعلق بالموظفين في مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.

نص بنك الكويت المركزي على أنه "يشترط في المدقق الشرعي الذي يعمل في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي ما يلي:

1. أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي في الشريعة الإسلامية بصفة عامة، وفي فقه المعاملات بصفة خاصة، من إحدى الجامعات المعتمدة.

2. أو الحصول على مؤهل جامعي مناسب في المجالات الاقتصادية، أو المالية، أو الإدارية، أو القانونية، مع شهادة مهنية في التدقيق الشرعي والمصرفية الإسلامية من إحدى مؤسسات المعايير أو التدريب للصناعة المالية الإسلامية مثل-AAO (IFI/CIBAFI).

3. أن تكون لديه خبرة لا تقل عن سنتين في مجال التدقيق الشرعي³.

أما المركزي الإماراتي فقد وضع قواعد أكثرها شمولاً وأشدّها تعقيداً، فقد نص على أنه "يشترط في الموظف:

1. أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي في الشريعة الإسلامية أو في التخصصات ذات العلاقة.

2. يكون حاصلًا على شهادة مهنية في التدقيق الشرعي معترف بها دولياً كالشهادات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أيوفي أو المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (سيباف).

3. تكون لديه خبرة كافية في مجال التدقيق الشرعي لا تقل عن سبع سنوات.

4. أن يجيد اللغتين العربية والإنجليزية⁴.

وقد اتفقت جميع البنوك المركزية المذكورة على أن الموظف في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي يجب ألا يكون قد صدر في حقه حكم نهائي في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو تم إدانته بعقوبة مقيدة للحرية.

واكتفى المركزي البحريني بالعموم وأنه "يجب أن تكون لدى مدقق الالتزام الشرعي الخارجي المستقل الموارد الكافية من الموظفين الأكفاء الذين لديهم المؤهلات والخبرات المناسبة⁵."

3. بنك الكويت المركزي، تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية، الفصل الرابع، المحور الثاني، البند خامس ص32.

4. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، معيار التدقيق الشرعي الخارجي، المادة 7، البند 3.7 ص9.

5. مصرف البحرين المركزي، دليل الحوكمة الشرعية، البند 5-1-3 ص34.

من الضروري -في نظر الباحث- تحديد مؤهلات الموظف العامل في شركات التدقيق الشرعي الداخلي بدقة، مع مراعاة المؤهلات العلمية وجوانب الخبرة المهنية المناسبة حيث لا تقل عن سنتين في مجال التدقيق الشرعي وهو مظنة اتقان العمل بجميع مراحلها.

الفرع الخامس: الاجتماعات.

جاء في توجيهات بنك الكويت المركزي بما يخص مهام لجنة التدقيق أنه يمكن "عقد اجتماعات دورية مع المدقق الشرعي الخارجي مرة واحدة على الأقل خلال العام ومرتين على الأقل مع المدقق الشرعي الداخلي، كما يحق للمدقق الشرعي الداخلي والمدقق الشرعي الخارجي طلب الاجتماع مع اللجنة حين تقتضي ضرورة العمل ذلك"⁶. في حين لم يذكر دليل الحوكمة الشرعية الصادر عن مصرف البحرين المركزي أي توجيه بخصوص الاجتماعات بين التدقيق الشرعي والأطراف ذات العلاقة. وجاء في معيار الحوكمة الشرعية للمركزي الإماراتي ما نصه: "يجب على لجنة التدقيق عقد اجتماعات مع المدقق الشرعي الخارجي مرة واحدة على الأقل خلال السنة المالية"⁷. وهو سبق بحسب للتشريع الكويتي والإماراتي في عدم اغفال بعض الجوانب المهمة مثل تنظيم الاجتماعات وعددها، ومع أي من الأطراف تعقد. وهذا مؤشر على قوة وفاعلية التدقيق الشرعي الخارجي في النموذج الكويتي والإماراتي، وأنه يحظى بالصلاحيات والقوة المطلوبة لممارسة دوره بكل شفافية وصولاً إلى أعلى سلطة إشرافية في المؤسسة.

الفرع السادس: رفع التقارير.

نص المركزي الكويتي على أن تقارير التدقيق الشرعي الخارجي ترفع إلى الجمعية العامة للبنك مع تقديم نسخة من التقرير لهيئة الرقابة الشرعية. في حين أن المركزي البحريني أشار إلى أن التقرير يرفع إلى مجلس الإدارة (ويمثلها في ذلك لجنة التدقيق للبنك) والمصرف المركزي، ومن ثم تقديمه إلى هيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية. أما المركزي الإماراتي فقد نص على أن التقرير يرفع إلى الجمعية العمومية، بعد موافقة المصرف المركزي، وترسل نسخة منه إلى مجلس الإدارة وإلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية. تعتبر التشريعات الرقابية المذكورة في هذا الجانب جيدة ومستوفية للحد المطلوب في رفع التقارير إلى أعلى السلطات في قمة هرم المؤسسات.

6. بنك الكويت المركزي، تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية، الفصل الثالث، المحور الأول، المبدأ الأول، البند 3-2-6 ص 13.
7. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، معيار التدقيق الشرعي الخارجي، المادة 6، البند 10.6 ج ص 14.

الفرع السابع: محتويات التقرير.

نص المركزي الكويتي على أنه "يجب أن يشتمل تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي على الآتي:

1. العقود والعمليات التي تم فحصها والاطلاع عليها.
2. الجهات المسؤولة في البنك عن إجراء العمليات التي تم فحصها ومراحل إنجازها.
3. القواعد المرجعية لتلك المعاملات والمنتجات (السياسات التمويلية والاستثمارية)
4. المخالفات – إن وجدت- لقرارات هيئة الرقابة الشرعية سواء في العقود أو في تنفيذ العمليات، وكيفية معالجتها والمدة المقترحة لذلك.
5. عدد وتواريخ الزيارات الميدانية للبنك ونتائجها⁸.

وأما المركزي البحريني فقد أحال على الالتزام بمعيار التدقيق والتأكد الدولي ISAE 3000 الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية عند إعداد تقرير التدقيق الشرعي الخارجي: وقد نص على أنه "يجب أن يشتمل تقرير المدقق الخارجي على الآتي:

1. مقدمة.
2. الغرض من التقرير.
3. مسؤولية الإدارة.
4. مسؤولية المدقق الشرعي الخارجي.
5. العمل المنجز.
6. القيود على عملية التدقيق (إن وجدت).
7. فقرة الرأي والخاتمة.
8. التاريخ⁹.

وأما المركزي الإماراتي فقد نص على أنه "يجب أن يشتمل تقرير المدقق الشرعي الخارجي على الآتي:

1. عنوان التقرير.
2. الجهة التي يوجه إليها التقرير.
3. نطاق مهمة التدقيق.
4. فقرة تمهيدية حول تفاصيل العمل خلال المهمة كعدد وتواريخ الزيارات الميدانية.

8. بنك الكويت المركزي، تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية، الفصل الرابع، المحور الثاني، البند تاسعا ص32.
9. مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية، المعيار الدولي لارتباط التأكد 3000، ص130.

5. مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا للمؤسسة عن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

6. مسؤولية المدقق الشرعي الخارجي.

7. فقرة إبداء الرأي.

8. التاريخ والعنوان وتوقيع المدقق الشرعي الخارجي¹⁰.

والجدير بالذكر أن جميع التشريعات الرقابية المذكورة اهتمت بهذا الجانب بتفصيل دقيق يبرز أهمية التقرير وشموليته وقوته.

الفرع الثامن: نشر التقرير.

نص المركزي الكويتي على أنه "يجب نشر التقرير ضمن التقرير السنوي للبنك¹¹". في حين أن المركزي البحريني لم يحدد ذلك صراحة لكنه ورد ضمناً أن الهيئة الشرعية لا تصدر تقريرها السنوي إلا بعد أن تطلع على تقرير المدقق الشرعي الخارجي. في حين أن المركزي الإماراتي نص على أنه "تنشر نسخة من تقرير المدقق الشرعي الخارجي مع القوائم المالية السنوية للمؤسسة، وفي حال وجود تحفظات في التقرير؛ فيتم بيانها دون الإخلال بسرية المعاملات المتعلقة بها¹²".

الخلاصة:

من خلال استعراض نتيجة المقارنة التحليلية، يتبين لنا تفوق البنك المركزي الكويتي في جميع الجوانب المذكورة، يليه المركزي الإماراتي في إحكام التشريعات في أكثر بنود المقارنة، في حين أن المركزي البحريني يأتي ثالثاً بإحكام التشريعات في ثلاثة بنود فقط من أصل ثمانية، لكن قد يشفع له اشتراط الالتزام بالمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ISAE 3000 الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) International Auditing and Assurance Standards Board .

– المطلب الثاني: التدقيق الشرعي الخارجي في الأطر والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

لا يختلف اثنان على الدور المهم الذي تضطلع به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تقنين أعمال المؤسسات المالية الإسلامية بإصدار المعايير التي تخدم الصناعة المالية الإسلامية بكافة أبعادها الشرعية والمحاسبية والحوكومية، وهو جهد جبار تعاقبت عليه إدارات ولجان متعددة حتى وصل إلى هذا المستوى من النضج المهني. والمعايير شأها شأن أي عمل بشري يعتره القصور وتجتمع فيه الجوانب الإيجابية والسلبية، ودور أهل العلم والمختصين هو الوقوف على هذه الجوانب الإيجابية وتعزيزها، والوقوف على جوانب القصور وتقويتها وتحسينها. ومعايير التدقيق الشرعي الصادر

10. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، معيار التدقيق الشرعي الخارجي، المادة 6، البند 10.6 ج ص 14.

11. بنك الكويت المركزي، تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية، الفصل الرابع، المحور الثاني، البند عاشر ص 33.

12. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، معيار التدقيق الشرعي الخارجي، المادة 12، البند 3.12 ص 15.

في العام 2018م هو نتاج هذه المؤسسة العريقة، ويخضع لنفس الميزان المذكور أعلاه، فمن الجوانب الإيجابية:

1. السعي لتطوير المهنة بوضع القواعد والأطر الناعمة للتدقيق الشرعي الخارجي، والاستفادة من المعايير الدولية الأخرى الموجودة في الصناعة المالية.
 2. ذكر أبرز الإجراءات العملية التي تسهل عمل المدققين الشرعيين الخارجيين، وهو ما يمكن أن يساهم في إيجاد أرضية مشتركة للعاملين في الصناعة ويخلق أفضل الممارسات المهنية.
 3. محاولة الخروج من الإطار النظري البحث من خلال تقديم بعض النماذج الخاصة بعملية التدقيق الشرعي من استمارات وتقارير.
- وعلى صعيد آخر، فإن هناك بعض جوانب القصور في المعيار قد ذكرها بعض الباحثين ومنهم الدكتور محمد بن فهد الشامي في بحثه المقدم إلى مؤتمر شوري في العام 2018م أذكرها بإيجاز وأحيلكم على البحث في موقع شوري الإلكتروني لمن أراد الاستزادة، وجاءت كالاتي:

1. استخدام لغة أشبه ما تكون بلغة المحاسبين والمدققين الماليين.
2. غموض في فهم بعض المواضع الرئيسية في المعيار.
3. إغفال تحديد المؤهلات العلمية للمدقق الشرعي وكذلك اشتراطات ومؤهلات مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.

- **المطلب الثالث: محددات العلاقة بين التدقيق الشرعي الخارجي والتدقيق الشرعي الداخلي في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).**

تحدد المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) العلاقة بين التدقيق الشرعي الخارجي والتدقيق الشرعي الداخلي من خلال عدة جوانب رئيسية:

1. نطاق العمل: يحدد معيار التدقيق الشرعي الخارجي نطاق العمل الذي يشمل فحص وتقييم مدى التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية بشكل مستقل، بينما يركز التدقيق الشرعي الداخلي على الفحص الدوري والتقييم المستمر لنظم الحوكمة الشرعية داخل المؤسسة.
2. الكفاءة المهنية: يجب أن يتمتع كل من المدققين الشرعيين الداخليين والخارجيين بالكفاءة المهنية اللازمة لأداء مهامهم بفعالية، مع الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية الصادرة عن AAOIFI.
3. الأداء المهني: يتعين على المدققين الشرعيين الخارجيين تقييم أداء المدققين الشرعيين الداخليين من حيث الكفاءة والفعالية، ويمكنهم الاعتماد على نتائج التدقيق الداخلي في تقاريرهم النهائية.
4. التعاون والتنسيق: يشدد معيار التدقيق الشرعي الخارجي على أهمية التعاون والتنسيق بين المدققين الشرعيين الداخليين والخارجيين لضمان تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز كفاءة وفعالية عمليات التدقيق.

– المطلب الرابع: الإلزام الرقابي بمعيار أيوفي رقم (6) – التدقيق الشرعي الخارجي – ومعيار التدقيق الدولي رقم (3000) وأثره المتوقع على كفاءة منهجية التدقيق الشرعي الخارجي على المؤسسات.

من خلال بحثي لم أجد -فيما اطلعت عليه- جهة رقابية تلزم بمعايير الحوكمة والتدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، فأغلب الجهات الإشرافية والرقابية تلزم بالمعايير الشرعية فقط وتسكت عن بقية المعايير، الأمر الذي يفهم منه أنها استرشادية، وفي رأي المتواضع من المناسب أن يستمر الأمر على ما هو عليه وتبقى معايير الحوكمة والتدقيق استرشادية، وتحدد الجهات الإشرافية الأمور الواجب تطبيقها من هذه المعايير بالنص عليها في مستندات وأدلة الحوكمة.

وأما معيار التدقيق الدولي رقم 3000، المعروف أيضًا باسم معيار ارتباطات التأكيد ISAE 3000، وهو معيار دولي يستخدم في عمليات التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية. هذا المعيار يهدف إلى تحسين جودة التدقيق الخارجي (ويلحق به التدقيق الشرعي الخارجي) من خلال توفير إرشادات وتوجيهات تساعد المدققين في أداء مهامهم بكفاءة وفعالية. أثره المتوقع على كفاءة منهجية التدقيق الشرعي الخارجي على المؤسسات:

- تعزيز المصداقية: يساعد معيار ISAE 3000 في تعزيز مصداقية المؤسسات المالية الإسلامية من خلال التأكيد على الالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية، مما يزيد من ثقة المستثمرين والمساهمين.
- تحسين جودة التدقيق: يوفر المعيار إرشادات واضحة تساعد المدققين الشرعيين على تنفيذ عمليات التدقيق بكفاءة، مما يساهم في تحسين جودة التدقيق الشرعي الخارجي وتقليل التفاوت المهني بين المدققين.
- زيادة الشفافية: يساهم المعيار في زيادة الشفافية داخل المؤسسات من خلال تقديم تقارير موثوقة حول الالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية، مما يساعد الإدارة ومجلس الإدارة على اتخاذ قرارات مستنيرة.
- توحيد الإجراءات: يسعى المعيار إلى توحيد إجراءات العمل الميداني وتقليل التفاوت في الممارسة المهنية، مما يعزز كفاءة منهجية التدقيق الشرعي الخارجي.

الخاتمة

في نهاية البحث أصل إلى النتائج التالية:

1. التدقيق الشرعي الخارجي هو: مهمة تأكيد مستقلة لتوفير تأكيد معقول بأن المؤسسة المالية الإسلامية تلتزم بمبادئ وقواعد الشريعة المطبقة على تعاملاتها المالية وعقودها ومعاملاتها خلال فترة محددة بناءً على مجموعة محددة من مبادئ وقواعد الشريعة
2. من خلال المقارنة بين التشريعات ذات الصلة، يتبين لنا تفوق البنك المركزي الكويتي في جميع الجوانب التشريعية الخاصة بالتدقيق الشرعي الخارجي، يليه المركزي الإماراتي في إحكام التشريعات في أكثر بنود المقارنة، في حين أن المركزي البحريني يأتي ثالثًا بإحكام التشريعات في ثلاثة بنود فقط من أصل ثمانية.

3. من خلال بحثي لم أجد – فيما اطلعت عليه- جهة رقابية تلزم بمعايير الحوكمة والتدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)، فأغلب الجهات الإشرافية والرقابية تلزم بالمعايير الشرعية فقط وتسكت عن بقية المعايير، الأمر الذي يفهم منه أنها استرشادية فقط.

وفي ختام هذه الورقة أتقدم بحملة من التوصيات التي ستعزز منظومة الحوكمة الشرعية عامة وفاعلية التدقيق الشرعي الخارجي خاصة:

1. إقامة اتحاد المصارف الخليجي لتبادل الخبرات بين المصارف المركزية والوصول لأفضل تطبيقات التدقيق الشرعي الخارجي.
2. الاتزان في إحكام اشتراطات مزاوله التدقيق الشرعي الخارجي، فليس الأمر بالإكثار من الاشتراطات بما يمنع المنافسة ويحيلها إلى الاحتكار على فئة معينة، وليس الأمر كذلك بالتخفيف بما يؤول إلى دخول الجميع في ميدان المنافسة ممن لا يملكون أبعديات التدقيق الشرعي.
3. عدم قبول رأي التدقيق الشرعي الخارجي من شركات لا تملك مدققين شرعيين يملكون الخبرة الشرعية والتأسيس الشرعي، فنتائج التدقيق الشرعي هي فتوى وحكم بأن الجهة التزمت أو خالفت الأحكام الشرعية.

والحمد لله رب العالمين



المراجع

- معيار التدقيق رقم 6 للمؤسسات المالية الإسلامية "التدقيق الشرعي الخارجي"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2018م.
- دليل الحوكمة الشرعية، مصرف البحرين المركزي، 2017م.
- حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة 11 العدد 3، 2019م.
- معيار الحوكمة رقم 1 "الحوكمة الشرعية"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2024م.
- تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، بنك الكويت المركزي، 2016م.
- معيار التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2024م.
- معيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2020م.
- المعيار الدولي لمهام التأكيد ISAE 3000، مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية، 2013م.
- استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل، د. رياض الخليفة، 2004م.
- التدقيق الشرعي الخارجي، محمد عمر جاسر، 2009م.
- استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي "المفاهيم وآلية العمل" نظرة مستقبلية في ضوء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI، د. عبدالباري مشعل، 2011م.
- التدقيق الشرعي الخارجي في ضوء معيار الحوكمة رقم (6) لأيو في، محمود الصبيحات، 2019م.
- التدقيق الشرعي الخارجي وعلاقته بعناصر الحوكمة الشرعية: دراسة تحليلية مقارنة، محمد الشرفا، 2022م.
- دراسة وتحليل تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، عبدالعزيز الناهض و ويونس صوالحي، مجلة الإسلام في آسيا المجلد 15، العدد 1، يونيو 2018م.



مؤتمر شوره – أيوفيه التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتياح آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليدي ان السالمية

الجلسة الثانية

**التدقيق الشرعي الخارجي في القرارات
والتعليمات التنظيمية**

الدكتور/ أحمد العومي
مدير الرقابة الشرعية في مصرف الراجحي
فرع دولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

(1) أثّرت تجارب التدقيق الشرعي الأولى نظرية التدقيق الشرعي في بداية نشأتها، وكانت معظم الأبحاث والكتابات الأولى تعكس تلك التجارب من حيث الوضع التنظيمي والهيكل الإداري وآليات العمل، واعتنت بعض تلك الأبحاث والكتابات برصد تلك التجارب ودراستها، حتى توجت تلك التجارب بصدور المعايير ولوائح الحوكمة عن الجهات الرقابية المختلفة التي تهدف لتنظيم مهنة التدقيق الشرعي، الأمر الذي يوجب أن تتم الدراسة الحالية والمستقبلية وفق ثوابت ومعايير لتنتج تأصيلاً وإثراءً لمختلف تلك التجارب، مستمدين منها مختلف المسائل والجوانب التي تكون محلاً للدراسة والمعالجة.

(2) إن نظرية التدقيق الشرعي- إن صحت التسمية- كما هي في معايير الضبط، ومعايير المراجعة، حققت وجوداً لوظيفة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية، الأولى: جهة للتدقيق الشرعي الداخلي وأخرى للتدقيق الشرعي الخارجي، وهذا الوضع كان هو المنشود لجميع الكتابات والدراسات المتصلة بها، ثم تبعته جهود للتطوير من الجهات الرقابية لتلك الوظيفة، وأنتجت لوائح حاكمة بهدف تنظيمها ووضعها على جادة التطبيق الأمثل، غير أن واقع التدقيق الشرعي لم يزل بعيداً عن الوضع النموذجي، ونأمل أن تتوج المرحلة الحالية بإدراك المؤسسات المالية الإسلامية والجهات الرقابية لأهمية هذا الوضع النموذجي، وتطبيقه أسوة بما هو مطبق على مستوى التدقيق الداخلي والخارجي المحاسبي.

توصيف الوضع الحالي :

(3) لا بد من تقرير للمصطلحات التابعة في هذا المجال التي استقرت على مدار سنوات من العمل والتجربة، وسأوردها حسب تسلسلها تاريخياً، فالأول هيئة الفتوى والرقابة الشرعية: وأمانة السر، ثم التدقيق الشرعي الداخلي ويمثله جهاز التدقيق الشرعي الداخلي، ثم التدقيق الشرعي الخارجي وتمثله شركات التدقيق، والحد الفاصل بين التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي هو الهيكل التنظيمي للمؤسسة المالية، فأى جهاز للتدقيق الشرعي يخضع لأي مستوى إداري ضمن الهيكل التنظيمي من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير يعد جهة داخلية، وأي جهاز للتدقيق الشرعي يخضع -من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير- للجمعية العمومية للمؤسسة -وهي جهة خارج الهيكل التنظيمي للمؤسسة- يعد جهة خارجية وفقاً للمصطلحات المتعارف عليها في هذا الشأن¹، وظهر تزامناً مع ما سبق مصطلح الرقابة الشرعية، وهو ما استقر على أنه ما اشتمل على المصطلحات السابق ذكرها من الناحية العملية، فمصطلح الرقابة بشكل عام نعني به الهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي بنوعيه الداخلي والخارجي، وما احتوى على

1. بعد تنظيم مهنة التدقيق الشرعي الخارجي في الفترة الأخيرة، أصبحت بعض مكاتب التدقيق الشرعي تقدم خدمة (التدقيق الداخلي)، أي تقوم بتوفير مدقق تابع لها للمؤسسة التي تم التعاقد معها، فلا تحتاج المؤسسة لتعيين مدقق تابع لها.

إجراءات ووظائف تلك الأجهزة وإجراءاتها ومهامها، ثم مصطلح الحوكمة الشرعية، والذي يعني التأكد من ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات والأنشطة من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات الحاكمة للجهات الثلاثة (الهيئة الشرعية- التدقيق الشرعي الداخلي- التدقيق الشرعي الخارجي)، ثم مصطلح الرقابة الشرعية المركزية، وهو جهاز رقابي شرعي لدى البنوك المركزية مهمته النظر في المسائل المعروضة لإبداء الرأي الشرعي، ومتابعة مدى توافق إطار الحوكمة في البنوك والمؤسسات مع القوانين والتعليمات ذات الصلة.

التسلسل التاريخي لتطور تعليمات الحوكمة:

(4) صدرت عدة لوائح وتعليمات لتنظيم وحوكمة الرقابة الشرعية بالمفهوم العملي- الهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي بنوعيه- من الجهات الرقابة على اختلاف مسمياتها حسب البلدان، فمثلاً، التسلسل التاريخي لتطور تعليمات الحوكمة²

في دولة الكويت كما يلي :

التاريخ	التعليمات
1994	صدور خطاب من البنك المركزي إلى شركات الاستثمار الإسلامية يرى فيه أهمية قيام هذه الشركات بتعيين هيئة للرقابة الشرعية، مع الطلب بموافاة البنك المركزي بأسماء أعضاء هذه الهيئة بأقرب وقت ممكن.
1997	صدور تعليمات رقم (2/25/1997) من البنك المركزي بشأن تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في شركات الاستثمار الإسلامية.
1999	صدور تعميم من البنك المركزي إلى شركات الاستثمار الإسلامية بشأن إلغاء البند (ثالثاً) من التعليمات رقم (2/25/1997) والذي كان يقضي بوجوب حصول الشركة على موافقة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية على أسماء المرشحين لعضوية هيئة الرقابة الشرعية.
2003	صدور القانون رقم (30) لسنة 2003 بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية.
2003	صدور تعليمات رقم (2/رب 100/2003) من البنك المركزي بشأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية.
2015-2010	صدور القوانين والتعليمات واللوائح التنفيذية لهيئة أسواق المال
2016	صدور تعليمات "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية" من البنك المركزي، بشأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.
2018	بدأ العمل بتعليمات "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية".
2020	بدأ العمل بمتطلبات التدقيق الشرعي الخارجي الواردة في تعليمات "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية".

2. تجدر الإشارة إلى أن تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي الكويتي قد تم الاسترشاد بها بالمعيار رقم (١٠) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، ومعايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، واللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال (الكويت)، ومصرف سورية المركزي، والبنك المركزي الماليزي، لمزيد من التفصيل ينظر: دراسة وتحليل تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، للدكتور عبد العزيز الناهض، والدكتور يونس صوالحي.

(5) تعتبر الوسائل هي المسلك الذي تتحقق به المقاصد، ولا يمكن تصور حصول المقاصد من دون تحصيل الوسائل، فلذا وجب الاهتمام بها كما هو الحال في المقاصد، وعليه وبعد مرور مراحل زمنية لعمل المؤسسات الإسلامية ووصولها إلى مستقر يشار له في التقارير المالية والاقتصادية، وإلى حاجة المتعاملين من أفراد وشركات للحصول على أكبر قدر ممكن من الثقة والاطمئنان الشرعي، كان لزاماً على المؤسسات المالية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والجهات الرقابية إعطاء مزيد اهتمام بكل وسيلة تؤدي إلى مقصد تحقيق جملة المبادئ التي تأسست عليها، وتعمل على الدوام للوصول إلى أكبر قدر مما يمكن تحقيقه منها، وأعني بالمبادئ: الاستقلال والمهنية والإفصاح والعدل والثقة والسمعة والرقابة والمحاسبة ونفي تعارض المصالح والإفصاح والشفافية والوضوح.

مع الأخذ بعين الاعتبار إلى أن هذه الوسائل هي إجراءات اجتهادية مصلحية، يمكن تعديلها وتطويرها والبدء بها ثم البناء عليها، فمع تطور وتوسع الصناعة المالية الإسلامية وجب مراعاة المراجعة والتطوير المستمرين للإجراءات والممارسات، لتحقيق المبادئ المشار لها، ولتناسب مع تطور وتغير الأسواق بما يتوفر من تقنية مالية وذهنية.

أولاً: التدقيق الشرعي الخارجي في قرارات الجهات الرقابية والعلاقة بينه وبين أجهزة الرقابة الأخرى :

1. التدقيق الشرعي الخارجي، أهدافه في القرارات والتعليمات ذات الصلة .

من أوائل التعريفات التي وضحت معنى التدقيق الشرعي الخارجي ما يلي³ :

” عملية يقوم بها شخص مؤهل مستقل (المدقق) تتضمن فحص أعمال المؤسسة المالية الإسلامية والعقود المبرمة، بهدف إعطاء رأي عن مدى التزام الإدارة بالضوابط والتوصيات والفتاوى الشرعية الصادرة عن الهيئة/المستشار الشرعي للمؤسسة“.

” جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة المؤسسة لتحديد مدى توافقها مع المعايير الشرعية والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق الشرعي بواسطة شخص كفء ومستقل“.

”عملية فحص تقوم بها جهة مستقلة تعين من الجمعية العمومية للمساهمين (عادة شركة تدقيق شرعي خارجي) لإعطاء تأكيد معقول لأصحاب المصالح عن مدى التزام البنك أو المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية وقرارات الهيئة الشرعية، ويشمل الفحص السياسات والإجراءات وأدلة العمل والعمليات المنفذة والأنظمة المتبعة، وذلك باستخدام أساليب ووسائل مهنية متخصصة لبيان صحة أو أخطاء التطبيق، وتقديم التقارير للجهات المعنية بهدف إجراء التعديلات اللازمة وتطوير الأداء“.

ويلاحظ من التعريفات السابقة بأن وصف جهاز التدقيق الخارجي يكمن في النقاط التالية:

• جهاز يقوم بعملية تدقيق ومراجعة.

• مستقل عن المؤسسة وخارجاً عن الهيكل التنظيمي.

3. التدقيق الشرعي الخارجي وعلاقته بعناصر الحوكمة: دراسة تحليلية مقارنة، ص 53-52.

- يعين من قبل الجمعية العمومية للمساهمين، لإعطاء التأكيد المعقول عن مدى الالتزام .
- استخدام الأساليب والوسائل المهنية المتخصصة في مهمته.
- تقديم تقارير ونتائج الفحص والمراجعة للجهات المعنية .

2. تطور مهنة التدقيق الشرعي الخارجي في ضوء قرارات ولوائح الجهات الرقابية :

مع تطور مهنة التدقيق الشرعي الخارجي والكتابات السابقة في وصفه وبيانه، فقد استقرت في وقتنا على شكل شركات أو مكاتب تدقيق كما هو الحال لمهنة التدقيق المحاسبي والمالي، مما استوجب تهيئة خاصة لها، وقد تم ذلك من خلال إصدار عدة تعليمات وقرارات عن الجهات الرقابية سواء المحلية أو العالمية يبين ماهيتها والمهام المنوطة بها، وعندما نأتي على التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي الخارجي في دولة الكويت، فيمكن حصرها في الآتي:

1. قانون وزارة التجارة والصناعة.
2. تعليمات بنك الكويت المركزي.
3. تعليمات هيئة أسواق المال .

والجدول أدناه يوضح المقارنة بين التعليمات الصادرة عن تلك الجهات من عدة نواحي :

وجه المقارنة	وزارة التجارة	بنك الكويت المركزي	هيئة أسواق المال
تاريخ صدور التعليمات		2017- التنفيذ 2020	2018-2019-2021-2024
الشكل القانوني		مكتب مرخص من وزارة التجارة	مكتب مرخص من وزارة التجارة
التعيين والاستقلالية		يعين من قبل الجمعية العامة بناء على ترشيح مجلس الإدارة	يعين من قبل الجمعية العامة
الإنزام		ملزم	ملزم
المهام والأهداف		الرقابة على جميع المعاملات للتأكد من مدى التزامها بأحكام ال شريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك	إبداء الرأي بشأن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية المتبعة لدى المؤسسة بيان المخالفات الشرعية في الأنشطة والعقود
شروط التعيين		الحصول على ترخيص من وزارة التجارة والصناعة. العدد الكافي للقيام بمهام التدقيق وجود منهجية ودليل تدقيق مؤهل جامعي في الشريعة الإسلامية	بيان إجراءات التدقيق الاطلاع على تقرير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي إصدار تقارير مراجعة شرعية مرحلية وعرضها على مجلس الإدارة إبلاغ هيئة أسواق المال بالمخالفات الصادرة عن المؤسسة حال وقوعها الحصول على ترخيص من وزارة التجارة والصناعة الحصول على طلب تسجيل من هيئة أسواق المال وجود عدد 2 مدققين أو أكثر.
عدد سنوات الخبرة		5 سنوات	5 سنوات

التقرير	يرفع إلى الجمعية العامة ويحتوي على 5 نقاط	تقارير ربع سنوية ترفع إلى مجلس الإدارة ويحتوي على 8 نقاط
نطاق التدقيق	جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة ومعاملات البنك، للتأكد من مدى مطابقتها لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية بالبنك	الأنشطة والعقود وتعاملات الأوراق المالية
مدة التعيين	سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أقصاها 4 سنوات متتالية	سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أقصاها 4 سنوات متتالية
حالات انتهاء مدة التعيين	انتهاء مدة العقد	• انتهاء مدة العقد • الإيقاف المسبب من قبل الهيئة
متابعة الجهات الرقابية	لا يوجد متابعة	تزويد تقارير المكتب إلى الهيئة وتحتوي على : • عدد وتواريخ الزيارات • إجراءات التدقيق التي تمت • الأدلة الثبوتية التي تم الاستناد عليها • لإبداء الرأي الوارد في تقرير التدقيق

بعد مراجعة ومقارنة اللوائح الحاكمة لمهمة التدقيق الشرعي الخارجي لمكاتب التدقيق يتضح مايلي :

• قانون وزارة التجارة والصناعة :

لا يوجد أي تفصيل في قانون وزارة التجارة والصناعة متعلق بالتدقيق الشرعي سواء الداخلي أو الخارجي، عدا ما ورد من إلزام الشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة أن يكون لديها جهاز هيئة الفتوى والرقابة الشرعية⁴، وأما ما يتعلق بالتدقيق الخارجي، فإن مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي تعمل تحت مسمى (شركة استشارات).

• لائحة هيئة أسواق المال :

- التحديث الدائم والمستمر للائحة هيئة أسواق المال.
- العمومية في توصيف المهام المطلوبة من مكاتب التدقيق الخارجي اتجاه المؤسسة.
- تقرير المراجعة والتدقيق المطلوب من مكتب التدقيق الخارجي يحتوي على تفصيل مهم وهو ما ذكر في المادة 3-5-10 من اللائحة.
- وجود المتابعة والمراجعة من الهيئة لأعمال المكتب بعد إصدار تقارير المراجعة والتدقيق.
- تنظيم تسجيل مكاتب التدقيق الشرعي لديها من خلال نماذج التسجيل والتجديد، وإعطاء الهيئة الحق بموجب قرار مسبب بإلغاء تسجيل المكتب.
- عدم وجود أي ربط في أو إداري بين المدقق الشرعي الخارجي وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية، عدا ما أشير له بتزويد تقرير المكتب للهيئة مع مجلس الإدارة ، وهو ما يفيد انفصال نطاق عمل الجهازين .
- سمحت لائحة أسواق المال لمكاتب التدقيق الخارجي القيام بمهام المدقق الداخلي.
- من خلال نظرة لعمل المدقق الداخلي والخارجي، يتبين وجود تشارك في المهام فيما بينهما، وهو ما سينعكس سلباً على تأديتها عند التنفيذ.

4. قانون الشركات، المادة (15) الصادر سنة 2016م.

- لم تذكر اللائحة الجهة المسؤولة عن اعتماد المكاتب من الناحية الفنية وإنما اكتفت بتسجيل المكتب من الناحية الإجرائية.
- الاشتراطات التي وضعت لتسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي ضعيفة لا ترقى مع مستوى حجم الأعمال والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية .

• لائحة البنك المركزي:

- لم يتم تحديث اللائحة الصادرة في عام 2020 إلى يومنا هذا مع أن الفترة كافية للتقييم والمراجعة.
- العمومية في توصيف المهام المطلوبة من مكاتب التدقيق الخارجي اتجاه المؤسسة .
- النقص في النقاط الواجب توأفها في تقرير المراجعة والتدقيق .
- من خلال نظرة لعمل المدقق الداخلي والخارجي، نلاحظ وجود تداخل المهام فيما بينهما، وهو ما سينعكس سلباً على تأديتها عند التنفيذ.
- لم تذكر اللائحة الجهة المسؤولة عن اعتماد المكاتب من الناحية الفنية وإنما اكتفت بالموافقة على تسجيل المكتب من الناحية الإجرائية.
- الاشتراطات التي وضعت لتسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي ضعيفة لا ترقى مع مستوى حجم الأعمال والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية .
- عدم وجود متابعة ومراجعة من البنك المركزي لأعمال المكتب بعد تنفيذ المراجعة والتدقيق وإصدار التقارير.
- واستكمالاً لجهد إصدار تلك اللوائح والتعليمات، لابد من إعادة النظر فيها بهدف تطويرها لتكون مواكبة لحجم أعمال المؤسسات المالية على مختلف حجمها وتنوع أنشطتها، ولتحقق مزيداً من المبادئ المنشودة ورفع كفاءة منهجية التدقيق، ويمكن ذلك من خلال توحيد المرجعية لهذه اللوائح والاتفاق على محتوياتها بين الجهات الرقابية.

3. العلاقة بين أجهزة الرقابة الشرعية في نطاق لوائح الحوكمة وسبيل تطويرها :

لا بد عند دراسة التدقيق الشرعي الخارجي، من معرفة العلاقة التي تربطه مع أجهزة الرقابة الشرعية الأخرى (الهيئة الشرعية – التدقيق الشرعي الداخلي) لنكشف بشكل واضح طبيعة ومهام كل جهاز وما يترتب على ذلك، حسب ما ورد في اللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية في دولة الكويت.

تبين من خلال اللوائح الصادرة، أن هناك تشابه كبير بين أجهزة الرقابة الشرعية الثلاث من حيث المهام والمسؤوليات، ويأتي ذلك لطبيعة عمل تلك الأجهزة والأهداف التي تسعى لها، حيث إن جميعها يسعى لتحصيل التأكيد المعقول بمدى التزام المؤسسة بقرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وإثبات هذا التأكيد من خلال وسائل التدقيق والمراجعة، ثم عرض النتيجة النهائية على لجان الدقيق التابعة للمؤسسة، ثم الجمعية العمومية (المساهمون).

وهذا التشابه في المهام والمسؤوليات المطلوبة من كل جهاز، سيؤدي بطبيعة الحال إلى تداخل في المسؤوليات وسينتج عنه عدم الوصول إلى أفضل ممارسة للمراجعة والتدقيق، والغفلة بدون قصد عن مهام أخرى ذات أهمية لاستكمال الحوكمة الفعالة المؤدية إلى تحقيق المبادئ المنشودة للعمل المصرفي .

أ: علاقة مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بهيئة الرقابة الشرعية للبنك :

وفقا لتعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الكويتية والصادرة عن بنك الكويت المركزي، فمن غير الممكن حدوث خلاف أو تضارب في الرأي الشرعي او المرجعيات الشرعية بين مكاتب التدقيق الشرعي وهيئات الرقابة الشرعية، ذلك أن تلك التعليمات نصت بوضوح على مواد تنظم هذا الأمر، وذلك على النحو التالي:

- تضمنت مقدمة (تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية) ما نصه: " إن من أهم شروط نجاح العمل المصرفي الإسلامي هو وجود هيئات رقابة شرعية مستقلة و فاعلة "
- تضمن الفصل الأول (التعريفات) من التعليمات المذكورة تعريف هيئة الرقابة الشرعية " هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، يقوم بالإشراف على معاملات وأنشطة ومنتجات البنك والتأكد من أنها متفقة مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية".
- كما تضمن الفصل الأول تعريفا لحوكمة الرقابة الشرعية بأنها " نظام تسعى من خلاله أي مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية إلى أن تقوم أنشطتها على أساس أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية من خلال الإشراف المهني الفعال والمستقل".
- وتضمن الفصل الأول كذلك تعريفا للتدقيق الشرعي الخارجي بأنه " عملية سنوية تتمثل في جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة البنك للتأكد من مدى مطابقتها لقرارات وفتوى هيئة الرقابة الشرعية بالبنك".
- تضمن البند (2) من الفصل الثاني من تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية (المتطلبات العامة لإطار حوكمة الرقابة الشرعية) ما نصه: " تتطلب حوكمة الرقابة الشرعية المتينة وذات المصادقية تكوين هيئة رقابة شرعية مستقلة ومسؤولة، يدعمها البحث الشرعي الداخلي القوي، مع التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.
- كما تضمن البند (3) من الفصل الثاني من تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية، ما يجب أن يشمل إطار حوكمة الرقابة الشرعية والتي من بينها ما ورد في (هـ) من البند المذكور وهو ما يتعلق بالتدقيق الشرعي الخارجي: " تدقيق شرعي خارجي سنوي للتأكد من أن أعمال البنك تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ووفقا لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية ".
- كما تضمنت الفقرة الأخيرة من المبدأ الثاني (الاستقلالية) من مبادئ ومتطلبات حوكمة الرقابة الشرعية الواردة في الفصل الثالث من التعليمات المذكورة أعلاه والصادرة عن بنك الكويت المركزي ما نصه: " وكلما برزت حالات تعارض مصالح لا يمكن تفادياها ، يجب على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية إبلاغ إدارة البنك كتابيا بذلك، كما يجب عليهم

الإفصاح عن أي حالات تعارض مصالح تتعلق بأفراد أسرهم، أو شركائهم في الأعمال، أو الشركات التي لهم فيه مصالح، وفي حال وجود هذا التعارض في المصالح تجاه طرف آخر، يجب عليهم وقتئذ الامتناع عن المشاركة في القرار أو الإجراء ذي الصلة لحساب البنك، وعند الإبلاغ عن حالة من حالات تعرض المصالح، يجب أن يتم تسجيل ذلك وتدوينه في السجلات المعنية.

• ورد في البند (أولاً) من المحور الثاني: التدقيق الشرعي الخارجي، ضمن الفصل الرابع: التدقيق الشرعي من تعليمات بنك الكويت المركزي ما نصه: "مكتب التدقيق الشرعي الخارجي هو مؤسسة مستقلة تختص بالرقابة على جميع المعاملات للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك، يتم تعيينه من قبل الجمعية العامة للبنك بناءً على ترشيح مجلس الإدارة، ويرفع مكتب التدقيق الشرعي الخارجي تقاريره بهذا الشأن إلى الجمعية العامة للبنك مع تقديم نسخة من التقرير لهيئة الرقابة الشرعية.

كما تجدر الإشارة إلى ما ورد في المحور الثاني ضمن البند (ثاني عشر) لما نصه: "لا يجوز لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي أو أحد أعضائه تقديم أي من الخدمات الآتية إلى البنك الذي قام بتعيينه:

- العمل بأجر.
- الاستشارات الشرعية... الخ.

الخلاصة:

إن تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الكويتية والصادرة عن بنك الكويت المركزي قد نظمت العلاقة بين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية وفق الأسس والضوابط التالية:

- أن دور التدقيق الشرعي الخارجي أن يدعم عمل هيئة الرقابة الشرعية للبنك وأن هدف التدقيق الشرعي الخارجي هو التأكد من أن أعمال البنك تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وعلى هذا يتلخص دور التدقيق الشرعي الخارجي في أعمال المطابقة مع الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك كونها المرجعية الشرعية الوحيدة له في جميع أعماله التي يقوم بها، وبالتالي فمن غير الممكن حدوث أي خلاف أو تعارض في الرأي أو المرجعية الشرعية بين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية، كون أن المرجعية الشرعية لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي هي فقط الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.
- أن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي هو جهة مستقلة.
- أن هيئة الرقابة الشرعية هي جهة تتمتع بالاستقلالية.
- أن من متطلبات تحقيق هذه الاستقلالية أن يمتنع مكتب التدقيق الشرعي الخارجي عن تقديم أي استشارات شرعية

للبنك الذي يقدم له خدمات التدقيق الشرعي الخارجي، بشكل مباشر أو من خلال أحد أعضاء مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، وأن استقلالية هيئة الرقابة الشرعية تمنعها من التدخل بترشيح أحد مكاتب التدقيق الشرعي وتفضيل أحدها على الآخر لكي يتمكن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من تلافي شبهة تضارب المصالح لدى أعضاء هيئات الرقابة الشرعية، وفي ظل أن تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية لم تمنحها هذا الحق.

واستكمالاً لذلك، فإن تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي قد عرفت مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بأنه "مؤسسة مستقلة تختص بالرقابة على جميع المعاملات للتأكد من مدى إلزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك".

فيؤكد هذا التعريف على ضرورة استقلالية الجهة التي ستقدم خدمات التدقيق الشرعي الخارجي عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك - وعن البنك نفسه من باب أولى - إن كان بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك عن إدارات الرقابة الشرعية لتلك البنوك وخصوصاً من حيث أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والعاملين في إدارات الرقابة الشرعية أو المستشارين الشرعيين لتلك البنوك، كما أنه ينسجم تماماً مع المتطلب الحادي عشر من متطلبات التدقيق الشرعي الخارجي من تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي والتي نصت على "تجنباً لتضارب المصالح، فإنه لا يجوز أن يشغل الشريك في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي أو تابعيه منصب رئيس أو عضو مجلس إدارة البنك أو يشرف على إدارة البنك أو حساباته أو التدقيق الشرعي الداخلي بالبنك ويسري ذلك على الأقرباء حتى الدرجة الأولى لمن يشترك في عملية التدقيق الشرعي الخارجي على أعمال البنك، ويمكن اعتبار وجود حالات تعارض مصالح مع البنك إذا كان للطرفين ارتباطات مشتركة، كما هو الحال في المشاركة في الملكية أو المشاركة في الإدارة".

ب: علاقة مكتب التدقيق الشرعي الخارجي بجهاز التدقيق الشرعي الداخلي :

يلاحظ على اللوائح والتعليمات أنها لم تقم بالتوضيح الكافي للفصل بين التدقيق الشرعي الخارجي والتدقيق الشرعي الداخلي بما يمنع اللبس والتداخل في الفهم خاصة عند غير المتخصصين في مجال الحوكمة الإدارية التي تستند إليها تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية إلى حد كبير في تقرير المقابل لها في الجانب الشرعي من حيث المفاهيم والمبادئ والأجهزة والوظائف والمهام والعلاقات، وإذا أردنا تفصيل ذلك وفق ما جاء في اللوائح الصادرة يمكن من خلال الأمثلة التالية توضيح التداخل في المهام :

- أوكلت اللوائح للهيئة الشرعية جزءاً من التأكد عن مدى التزام المؤسسة بالقرارات الصادرة منها (الهيئة الشرعية)،

كتسجيل المخالفات إن وجدت ومخاطبة الإدارة التنفيذية بوقوعها وتصحيحها، ودراسة تقارير التدقيق الشرعي الخارجي الصادرة عن المدقق الشرعي الخارجي، وهو نفس الدور الذي يقوم به المدقق الشرعي الداخلي والخارجي، وإن

قيل بأن الهيئة تقوم بهذا الدور من خلال فريق التدقيق الداخلي أو الخارجي، فهذا سيورد إشكالاً عن الجهاز المسؤول عن القيام بمهمة التدقيق الشرعي نفسها، فهل ممارسة جهاز الهيئة الشرعية بعملية التدقيق سواء بنفسها أو عن طريق أجهزة التدقيق، سيؤدي للوصول إلى التأكد المعقول المطلوب إثباته، وهل هذه الممارسة من أدبيات الحوكمة التي تدعو إلى فصل المهام بين أجهزة المؤسسة على نحو يضمن الاستقلالية ولا يؤدي إلى تهديدها.

• عدم الفصل بين نطاق التدقيق لكل من جهاز التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، فقد ورد في لائحة بنك الكويت المركزي عند تعريف التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي ما نصه :

” التدقيق الشرعي الداخلي: عملية دورية تتمثل في فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية، بهدف معرفة فيما إذا كان النظام القائم ومدى الالتزام به يوفر تأكيداً معقولاً بأن إدارة البنك قد أدت مسؤولياتها تجاه ضمان تطبيق أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية بالبنك، وجاء في تعريف التدقيق الشرعي الخارجي ما نصه:” عملية سنوية تتمثل في جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة ومعاملات البنك للتأكد من مدى مطابقتها لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.“، فالناظر في النصين السابقين للمهام لن يجد حداً يزيل الإبهام عنهما. • جاء في لائحة البنك المركزي مانصه:” ألا يتولى المدققون الشرعيون أي مهام تنفيذية أو مهام يمكن أن تكون محل التدقيق من جانبهم في وقت لاحق، وهذه الممارسة موجودة في عدد من البنوك المحلية، وأهم أسبابها عدم وضوح مهام ومسؤوليات جهاز التدقيق الشرعي الداخلي بشكل دقيق، ومثاله ما ورد في اللائحة :” مراجعة الإعلانات عن منتجات البنك ومعاملاته والمصادقة عليها قبل نشرها.“ فكيف يقوم المدقق الشرعي الداخلي بمهمة تنفيذية سيقوم هو نفسه بالتدقيق عليها .

ولهذا تعد مهمة توضيح دور المدقق الشرعي الداخلي والخارجي توضيحاً نافياً للإشكال واللبس من المهام الرئيسة لاستكمال متطلبات الحوكمة، فهما وإن كانا من قبيل مراجعة الالتزام الذي هو أحد أنواع التدقيق، الذي يقصد به مراجعة العمليات المنفذة للتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات التي تقرها إدارة المؤسسة والتأكد من تنفيذ اللوائح والنظم (التأكد من أن الإجراءات والعمليات المنفذة مطابقة للإجراءات المعتمدة)، غير أنهما يفترقان في نطاق الفحص والتأكد، ومحل توجيه التقرير، فالتدقيق الشرعي الداخلي يتبع لجنة التدقيق (مجلس الإدارة) ويوجه التقرير لها، والتدقيق الشرعي الخارجي، يوجه التقرير للجمعية العامة كونه وكيلاً عنهم في التدقيق كما تقر بأن الهيئة الشرعية وكيلاً عن الإفتاء، وتوجيه التقرير للهيئة الشرعية لإعطاء الاطمئنان من كفاءة المدقق الشرعي الداخلي من تحقيقه ومراجعته بتنفيذ قراراتها.

فصل نطاق العمل:

وهنا تجدر الإشارة إلى أمرين مهمين لاستكمال مسألة الفصل بين مهام التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي :

الأمر الأول : هناك مهام قد أشير لها في اللوائح بشكل عارض من ضمن مهام التدقيق الشرعي الداخلي، وهي كل نشاط مضاف إلى التدقيق والمراجعة، كمراجعة العقود والاتفاقيات، ومراجعة أدلة التعليمات والإجراءات والعناية باستفسارات العملاء والموظفين، فهذه من المهام التي يجب أن توكل إلى جهاز آخر يختلف عن جهاز التدقيق، يمكن أن يطلق عليه (الرقابة الشرعية) أو (الالتزام الشرعي)، وهو جهاز يخدم أهداف الهيئة الشرعية والإدارة التنفيذية ويعتبر حلقة الوصل بينهما، ومهمته إنشاء النظام الذي يبيء للالتزام الشرعي، من خلال المهام التالية :

- مراجعة العقود والاتفاقيات ودراستها قبل عرضها على الهيئة الشرعية .
- تطوير المنتجات .
- دراسة الإجراءات الخاصة بالمنتجات والموافقة عليها .
- دراسة المخاطر الشرعية للمنتجات والأنشطة، وإصدار اللوائح التي تحول دون وقوعها⁵.
- القيام بمهام أمانة سر الهيئة الشرعية، (التحضير للاجتماعات- كتابة المحاضر- تنسيق قرارات وتوجيهات الهيئة الشرعية..)
- استلام ملاحظات التدقيق الشرعي تمهيداً لعرضها على الهيئة الشرعية.
- بث الوعي بالمنتجات المصرفية بين الموظفين وعملاء المؤسسة، وفق قرارات الهيئة الشرعية .

الأمر الثاني : عدم كفاية نصوص تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية والجزء المتعلق بتأطير وإدارة علاقات وممارسة أعمال مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، من حيث الجهة التي تنسق العلاقة معه وتمكنه من تأدية واجباته، الذي فتح باب التفسير والاجتهاد بشكل واسع كل بحسب علاقته بها وتفسيرها لما يراه أنه يناسب علاقته بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي، ففي الوقت الذي ترى فيه بعض المكاتب أن الوضع الأمثل هو التنسيق مع إدارة الالتزام في البنك على غرار علاقة مكتب تدقيق الحسابات الخارجي، رأت بعض البنوك أن الأنسب لذلك هو إدارات التدقيق الشرعي الداخلي⁶. وقد انعكس ذلك فيما يلي:

- عدم الاتفاق بين الأطراف ذات العلاقة على أهداف بنك الكويت المركزي من تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية والجزء المتعلق منها بالتدقيق الشرعي الخارجي، وأن التدقيق الشرعي الداخلي يقوم بالمهمة الأساسية و"على التدقيق الشرعي الخارجي أن يقوم بعمله من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي" مما أدى إلى عدم التفهم الواضح من قبل تلك الأطراف لدور التدقيق الشرعي الخارجي كما ورد في تعليمات الحوكمة.

5. تأتي أهمية التحقق من المخاطر الشرعية، بأن أثره لا يظهر جلياً على المعاملات والأنشطة كالمخاطر المالية ومخاطر التشغيل، ومراجعة المخاطر من الأنشطة التي بدأت المؤسسات المالية الإسلامية توليها أهمية، وظهر مؤخراً ما يعرف بالتدقيق على أساس المخاطر.

6. خلاصة حوارات مع أحد مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.

- تأثرت استقلالية التدقيق الشرعي الخارجي عندما تم تحديد الجهة المنسقة لأعماله لتكون إدارة التدقيق الشرعي الداخلي واعتبارها هي البوابة الوحيدة له في البنك التي يمكنه ان يطلب متطلبات أعماله من خلالها ولها الحق في الموافقة و/ أو الاعتراض و/ أو توفيرها و/ أو عدم توفيرها بناء على فهم المسؤول عن التدقيق الشرعي الداخلي لتلك المتطلبات.
- تقييد عمل التدقيق الشرعي الخارجي من خلال النص صراحة في عقد الارتباط عند كل خطوة من خطوات التدقيق الواردة في نطاق التدقيق بأن تتم هذه الخطوة ستتم من خلال الجهة المنسقة لدى البنك – إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

وبعد توضيح العلاقة بين أجهزة الرقابة الشرعية في المؤسسة نخلص بما يلي :

أن العلاقة بين أجهزة الرقابة الشرعية (عناصر الحوكمة الشرعية) هي علاقة تكاملية، فالممارسة المهنية السليمة تتطلب فصلاً للمهام والصلاحيات وتوضيحها على نحو يضمن عدم التداخل وإن تشابهت في المسميات، وجودة التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي تتجلى في الالتزام بالمعايير المهنية المتعارف عليها، مما يحسن من أداء المدققين ويرفع من كفاءتهم ويعزز من استقلاليتهم، وتحسين جودة التدقيق وتفعيل الرقابة عليها، ويتطلب تدعيم استقلالية المدقق الذهنية، ويمكن توضيح ذلك من خلال حد كل جهاز بشكل جامع مانع وتحديد مهامه بحيث لا تتداخل مع غيرها من المهام، وتوضيح ذلك وفق ما يلي :

1. هيئة الفتوى والرقابة الشرعية: جهة مستقلة، تعتبر وكيلاً عن المساهمين في بيان الحكم الشرعي لمنتجات وأنشطة المؤسسة، ويشمل إعادة توصيف دور هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات، بما يتناسق مع أجهزة الرقابة الأخرى⁷، من خلال :

- الهيئة الشرعية وكيلاً عن المساهمين بالإفتاء وإصدار التوجيهات والقرارات الشرعية.
- إضافة إلى ما تم ذكره في لوائح الحوكمة، ينبغي استحداث معايير لضبط جودة أعمال الهيئة الشرعية، كبيان المنهجية المتبعة للإفتاء، وهو ما يعطي مزيداً من الشفافية للمساهمين والمتعاملين مع المؤسسة، وتطوير صيغة الفتوى، كأن تكون بصيغة تنفيذية يسهل لاحقاً على المدقق والمراجع الاعتماد عليها في عملية التدقيق.
- الاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي والخارجي وإبداء ملاحظاتها من باب الدفاع عن الفتوى التي صدرت عنها، وتوضيح ما أشكل إن وجد.

2. جهاز التدقيق الشرعي الداخلي: وهو جهاز مستقل يتبع من الناحية الفنية والإدارية لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، ويقدم تقريره لها لتوجيهه إلى الإدارة التنفيذية، ويتلخص دوره بما يلي :

- التأكد من مدى التزام العمليات المنفذة بقرارات وتوجيهات الهيئة الشرعية (المرجعية) من خلال :

- فحص المعاملات المنفذة .

7. التحول لهذا الدور في ظل وجود هيئة شرعية مركزية (الهيئة الشرعية في البنك المركزي- هيئة أسواق المال- وحدة التأمين التكافلي) أمر طبيعي أسوة بالمرجعيات الموحدة في العالم لجميع الأعمال، ومن هذه المرجعيات: المعايير الدولية لإعداد التقارير، الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي وخطابات الضمان.

- إعداد جداول وخطط التدقيق السنوية والتشغيلية .

- اعتماد المنهجية المعتمدة للتدقيق .

- تسجيل الملاحظات والمخالفات تمهيداً لرفعها للهيئة الشرعية للنظر فيها.

- متابعة تصويب الملاحظات المسجلة أو المرفوعة للهيئة حسب الإطار الزمني للملاحظة .

3. جهاز التدقيق الشرعي الخارجي: وهو جهاز يعين من الجمعية العمومية، يتأكد من سلامة نظام التدقيق الشرعي

لداخلي ومدى كفاءته بتحقيق قرارات وتوجيهات الهيئة الشرعية، ويرفع تقريره لها بذلك، ويتلخص دوره بما يلي :

- التأكد من مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي بالإجراءات التي وضعها لنفسه لإتمام عملية التدقيق :

- التأكد من إجراءات المدقق الشرعي الداخلي .

- التأكد من تنفيذ الخطط السنوية والتشغيلية المعتمدة للتدقيق الشرعي الداخلي .

- التأكد من منهجية التدقيق الشرعي الداخلي المتبعة ومدى الالتزام بها، كالتأكد من أدلة الإثبات المستخدمة –

وحفظ العينات المدققة .

- دراسة كفاءة نظام الرقابة الشرعية الداخلية وتحديد مواطن القوة والضعف .

- التأكد من تطبيق اللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية على مستوى الهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي.

4. جهاز الرقابة الشرعية: وهو جهاز يتبع الإدارة التنفيذية ويكون حلقة الوصل بينها وبين الهيئة الشرعية .

إن العلاقة بين أجهزة الرقابة الشرعية (عناصر الحوكمة الشرعية) هي علاقة تكاملية، فالممارسة المهنية السليمة

تتطلب فصلاً للمهام والصلاحيات وتوضيحها على نحو يضمن عدم التداخل وإن تشابهت في المسميات، وجودة

التدقيق الداخلي والخارجي تتجلى في الالتزام بالمعايير المهنية المتعارف عليها، مما يحسن من أداء المدققين ويرفع من

كفاءتهم ويعزز من استقلاليتهم، وتحسين جودة التدقيق وتفعيل الرقابة عليها، ويتطلب تدعيم استقلالية المدقق

الذهنية والمهنية .

التوصيات:

1. الإشراف الفعال من قبل الجهات الرقابية على تطوير اللوائح المنظمة لمهنة التدقيق الشرعي ويشمل ذلك الداخلي والخارجي، وتحديث تلك اللوائح بشكل دوري، وهو ما يعد سببا كافيا لجعلها أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق الهدف منها. وفيما يتعلق بمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي ينبغي التأكد من تحقيق مجموعة عناصر حوكمة الرقابة الشرعية التالية وهي:
 - عدم وجود علاقة مصالح مباشرة أو غير مباشرة بين أعضاء الهيئات الشرعية ومكاتب التدقيق الشرعي التي يتم اختيارها.
 - وجود تاريخ كاف من الخبرة العملية للتدقيق الشرعي على البنوك الكويتية الإسلامية للمكتب ولأعضاء فريق التدقيق الشرعي لذلك المكتب.
 - فرض رقابة على التسعير بحيث لا يصبح التسعير هي الآلية التي يمكن من خلالها التسرب للحصول على عقود التدقيق الشرعي الخارجي على حساب العنصرين أعلاه، وبما يمكن مكتب التدقيق من تعيين الكفاءات وأصحاب الخبرة الميدانية العملية التي لا تقل عن أربع سنوات في مجال التدقيق الشرعي على البنوك الإسلامية.
2. تفعيل الدور الرقابي الإشرافي والتنفيذي لبنك الكويت المركزي من خلال أعمال التفتيش الميداني على أنظمة الرقابة الشرعية لتلك البنوك بكل مكوناتها، من خلال أدوات التفتيش الميدانية.
3. فتح خطوط تعاون مع مكاتب التدقيق المالي الخارجي للوقوف على أفضل الممارسات المتبعة في التدقيق.
4. التأكد من أن إدارات الالتزام والحوكمة في البنوك هي التي تكون مسؤولة بشكل مباشر عن تحقيق الحوكمة المطلوبة والواردة في تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية من خلال تقارير دورية يتم تقديمها للبنك المركزي تغطي هذا الجانب على وجه الخصوص.
5. التأكد من أن خطاب ارتباط التدقيق الشرعي الخارجي مع البنوك خال من أية بنود تتضمن قيودا على حرية عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي كفرض إدارة التدقيق الشرعي الداخلي جهة تنسيقية بينه وبين إدارات تلك البنوك.
6. أن ينشأ البنك المركزي نظاما لحماية المبلغين West Blowers، يتيح للعاملين وأصحاب المصالح المتعاملين مع البنوك التبليغ بهامش سرية وأمان عاليين والمتعارف عليه عالميا والمطبق محليا من قبل هيئة أسواق المال بدولة الكويت، بما يقلل من حالات التجاوز لتعليمات البنك المركزي.
7. تحديث تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بعد مرور فترة تسعة أعوام على صدورها وخمسة أعوام على تطبيقها.
8. التأكد من كفاءة المدققين الشرعيين في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي.
9. التأكد من كفاءة المحاسبين والمستشارين القانونيين في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، وهو الذي نص عليه في البند رابعا من اشتراطات مكتب التدقيق الشرعي الخارجي الواردة في تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي.

”تم بحمد الله“





مؤتمر شوره – أيوفيه التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليداي ان السالمية

الجلسة الثانية

**التدقيق الشرعي الخارجي في القرارات
والتعليمات التنظيمية**

الدكتور/ عمر الشريف
خبير في الرقابة والتدقيق الشرعي
المملكة الأردنية الهاشمية

بسم الله الرحمن الرحيم

التدقيق الشرعي الخارجي.. المعايير والتجارب

مقدمة:

تعد الحاكمية المؤسسية عموما من أهم العناصر التي تحظى حاليا باهتمام ودعم كبيرين نظرا لما تشكله من دعامة رئيسية في المؤسسات المالية عامة ومنها البنوك، وفي قطاع المؤسسات المالية الإسلامية فقد أصبحت الحاكمية المؤسسية حجر الرchy بما تفرضه من تعليمات وأنظمة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح إلى جانب غيرها من التعليمات والأنظمة المهمة.

تتعلق الحوكمة الشرعية بالمنظومة الرقابية الشرعية عموما وبالأجهزة الرقابية الشرعية ذات العلاقة بالمصارف الإسلامية خصوصا، سواء كانت داخلية أم خارجية، والتي تضم: هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي، والامتثال الشرعي، والرقابة الشرعية من البنوك المركزية وغيرها... وقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ايوفي) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) معايير عديدة فيما يخص الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية عموما ومنها البنوك الإسلامية، وطبقت دول عديدة تلك المعايير كليا أو جزئيا على قطاعات مالية عديدة.

تتناول هذه الورقة التدقيق الشرعي الخارجي محورا أساسيا من محاور الحوكمة الشرعية، وذلك بعد بيان مفاهيم الحوكمة الشرعية والحاكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية ودورها في ترشيد التجربة المصرفية الإسلامية وضبط أنظمتها العاملة وأجهزتها التنفيذية والرقابية، مع اهتمام كبير بالمعايير الدولية الخاصة بالحوكمة الشرعية مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة، واستعراض نماذج من التجارب الدولية في تطبيق هذه المعايير.

المبحث الأول: تعريف التدقيق الشرعي الخارجي والألفاظ ذات الصلة:

يعد التدقيق الشرعي الخارجي مكونا مهما من مكونات الحاكمية المؤسسية للمؤسسات المالية الإسلامية أو ما يدعى مؤخرا بالحوكمة الشرعية، وحتى نخلص إلى تعريف التدقيق الشرعي باعتباره علما مستقلا يفترض الابتداء بتعريفات ممهدة لموضوع هذه الورقة الرئيس.

الحاكمية أو الحوكمة:

تعرف الحاكمية أو الحوكمة على أنها الأدوات والإجراءات المنظمة لشبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف من مساهمين ومسيرين ومجلس الإدارة وعملاء وموردين...، وتتضمن بشكل صريح أو ضمني أسئلة حول السلطة والرقابة والمسؤولية، في إطار تحديد إستراتيجية التوجه العام لأداء المنشأة. أوهي النظام الذي يُوجّه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والالتزام بالبنك بالتشريعات النافذة وسياسات البنك الداخلية¹.

الحوكمة الشرعية

أما الحوكمة الشرعية فهي تسمية جديدة تختص بالجزء المحدد من الحاكمية المؤسسية والتي تعنى بالأجهزة الرقابية الشرعية خصوصاً، وبمنظومة الرقابة الشرعية نظاماً عموماً، وتتعدى إلى النظام الإشرافي والرقابي الشرعي في المؤسسات المالية، وقد عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB الحوكمة الشرعية بأنها: النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً فاعلاً ومستقلاً².

التدقيق الشرعي الداخلي:

هي وظيفة تعتبر جزءاً من أجهزة الحوكمة للمؤسسة المالية الإسلامية، وهي مستقلة عن الإدارة، وهدفها الأساسي توفير الضمانات لهؤلاء المشاركين بالحوكمة وهيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بامتثال المؤسسة المالية الإسلامية بقواعد وقوانين الشريعة³.

الامتثال الشرعي:

الإطار الذي يضمن امتثال الاتفاقيات والعقود والمعاملات المالية للبنك الإسلامي لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية⁴، أما قسم الامتثال للشريعة تعني الإدارة أو الشعبة أو الفريق أو الوحدة المكلفة بمسؤولية الامتثال للشريعة وفقاً للمعيار ذي الصلة⁵.

1. انظر في تعريف الحوكمة: تعليمات الحوكمة المؤسسة للبنوك، البنك المركزي الأردني.

2. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، IFSB

3. معيار التدقيق رقم 11: التدقيق الشرعي الداخلي.

4. معيار الحوكمة رقم 9: الامتثال الشرعي

5. السابق نفسه.

التدقيق الشرعي الخارجي:

يتكون مصطلح التدقيق الشرعي الخارجي من مفردات ثلاث هي: التدقيق والشرعي نسبة للشرعية والخارجي، فالتدقيق هو: "التدقيق هو نشاط موضوعي واستشاري مستقل يقدم تأكيدات بهدف تحسين وإضافة قيمة لعمليات المؤسسة. ويساعد هذا النشاط على تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقويم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة.

الشرعي نسبة إلى الشرعية، والشرعية لغة هي الطريقة والمنهج، والإسلامية نسبة إلى الإسلام، أما اصطلاحاً فالشرعية الإسلامية: هي كل ما ورد من الأحكام التي شرعها الله سبحانه وتعالى لعباده، الواردة في القرآن والسنة ومصادر التشريع الأخرى، والخارجي: نسبة إلى الخارج ويقصد بها أنها من خارج الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو المنشأة.

أما التدقيق الشرعي الخارجي باعتباره علماً فقد يكون خير تعريف له ما جاء في المعيار الخاص الذي جاء خاصاً ومنفرداً بهذا المصطلح، وهو معيار التدقيق رقم 6: التدقيق الشرعي الخارجي، وعرفه بأنه: عقد ارتباط للتأكيد المستقل بغرض تقديم تأكيد معقول لالتزام المؤسسة بمبادئ الشرعية وأحكامها- كما حددت في هذا المعيار- في الاتفاقيات والعقود والمعاملات المالية خلال فترة محددة.

وفصل المعيار تفريقاً مهماً بين نوعين من التدقيق الشرعي الخارجي، هما: التدقيق الشرعي الخارجي المباشر والتدقيق الشرعي الخارجي القائم على المصادقة.

التدقيق الشرعي الخارجي المباشر: هو عقد ارتباط تدقيق شرعي خارجي يقوم من خلالها المدقق الشرعي الخارجي بإصدار تقارير مباشرة عن التزام المؤسسة بناء على أسس محددة ذات الصلة، أي الالتزام بمبادئ الشرعية وأحكامها المطبقة على الإجراءات والعقود والمعاملات خلال فترة محددة.

أما التدقيق الشرعي الخارجي القائم على المصادقة: عقد ارتباط تدقيق شرعي خارجي يقوم من خلالها المدقق الشرعي الخارجي بإعداد تقرير يتعلق بـ "إقرار الالتزام بمبادئ الشرعية وأحكامها" الصادر عن إدارة المؤسسة.

ومعلوم أن عملية التدقيق شكلاً من أشكال التأكيد، وهي نشاط تقييبي يهدف إلى تعزيز ثقة المستخدمين المستهدفين تجاه مسألة محددة تعرف بالموضوع.

المبحث الثاني: واقع التدقيق الشرعي الخارجي في التجارب الدولية:

التجربة الكويتية:

صدر عن البنك المركزي الكويتي تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية عام 2016م، ونصت في المحور الثاني -التدقيق الشرعي الخارجي من الفصل الرابع (التدقيق الشرعي) - على ما يلي:

في ظل التنامي الكبير لقطاع الصناعة المالية الإسلامية، وعدم تفرغ الكثير من أعضاء هيئات الرقابة الشرعية وتوزعهم على العديد من الهيئات (محلياً وخارجياً) وغيابهم عن يوميات الأعمال في البنوك والمؤسسات، بالإضافة إلى تركيز جهودهم في الفتوى أكثر من الرقابة الشرعية، لذلك كان من الضروري أن يعهد لأشخاص متفرغين (مدققون شرعيون خارجيون) القيام بمهام التدقيق الشرعي.

وتأسيساً على ما سبق، يجب أن تستعين هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.

وقد فصلت التعليمات في تعريف مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، والشروط الواجب توافرها في المكتب ليقوم بمهامه، وشروط المدقق الشرعي العامل في المكتب، ومواصفات تقرير التدقيق الشرعي الخارجي...، وألزمت التعليمات الجهات الخاضعة لها بالعمل بها ابتداء من تاريخ 1/1/2020.

ولم يقتصر الأمر على البنك المركزي الكويتي بل أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية عام 2011 لائحة تنفيذية ألزمت فيها بالتدقيق الشرعي الخارجي لأول مرة على مستوى العالم⁶، وصدر قرار بالعام ذاته عن هيئة مفوضي سوق رأس المال حول إنشاء مجلس استشاري للرقابة الشرعية⁷.

التجربة البحرينية:

أصدر مصرف البحرين المركزي SG Model عام 2017 وهي حوكمة شرعية للأجهزة الرقابية الشرعية، تم بموجبها فصل التدقيق الشرعي الداخلي عن الالتزام الشرعي، واستحداث التدقيق الشرعي الخارجي بشكل إلزامي على المؤسسات المالية الإسلامية⁸.

6. دور الجهة الإشرافية في تعزيز الحوكمة الشرعية: دراسة تحليلية لقرارات هيئة أسواق المال وتقاريرها، محمد الشرفا وآخرون، ص 58. مجلة إسرا، المجلد 11، العدد 2، 2020.

7. في الكويت حالياً سبعة مكاتب مرخصة للتدقيق الشرعي الخارجي هي: شركة بيت التدقيق الشرعي، شركة المشورة والراية للاستشارات المالية الإسلامية، مكتب دار الرقابة للاستشارات الشرعية، شركة رقابة العالمية للاستشارات الشرعية، شركة شوري للاستشارات الشرعية، شركة أصول للاستشارات الشرعية والتدقيق، شركة مقاصد للاستشارات الشرعية. <https://www.cma.gov.kw/ar/web/cma/external-audit-offices>

8. موقع مصرف البحرين المركزي

ومن أهم ما جاء في الحوكمة الشرعية أن مكونات الحوكمة الشرعية أربعة: الهيئة الشرعية والتنسيق الشرعي والتنفيذ والتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي، ارتباط التدقيق الشرعي الداخلي والتنسيق الشرعي والتنفيذ بالهيئة الشرعية بشكل مستقل.

التجربة الإماراتية:

ورد في معيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في البند رقم 12 تحت البند: (التدقيق الشرعي الخارجي) ما نصه "يمكن للمؤسسة المالية الإسلامية أن تعين جهة خارجية متخصصة للقيام بالتدقيق الشرعي الخارجي".
كذلك صدر مؤخراً عن البنك المركزي الإمارات معيار التدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية⁹، والذي يسري تنفيذه من تاريخ 29/11/2024، وقد جاء فيه أنه ينطبق على المؤسسات المالية الإسلامية في حالة تعيين المؤسسة المالية الإسلامية لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي بشكل اختياري، أو وجود متطلب رقابي بتعيين مكتب للقيام بالتدقيق الشرعي الخارجي.

لكن لم تصدر تعليمات أو متطلبات تفيد إلزامية المؤسسات المالية الإسلامية بتعيين مدقق شرعي خارجي، إنما وجود معيار خاص بالتدقيق الشرعي الخارجي يعد خطوة متقدمة في التجربة الإماراتية.

التجربة السعودية:

فيما يخص الحوكمة الشرعية في التجربة السعودية نجد أنه قد صدر عن الجهات الرقابية ممثلة في البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية ثلاثة أطر للحوكمة الشرعية هي:

- 1- إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة، البنك المركزي السعودي، فبراير 2020
 - 2- تعليمات الحوكمة الشرعية في شركات التمويل، البنك المركزي السعودي، مايو 2021
 - 3- تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية، هيئة السوق المالية، يونيو 2022
- ولدى مراجعة تلك الأطر والتعليمات لا نجد فيها أي إشارة إلى التدقيق الشرعي الخارجي.

9. موقع البنك المركزي الإماراتي.

التجربة الأردنية:

في مطلع العام 2023 أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات جديدة تحت عنوان "تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2/2023)¹⁰ تشمل البنوك العاملة في الأردن الإسلامية منها وغير الإسلامية، وقد أفردت هذه التعليمات مواداً إضافية خاصة بالبنوك الإسلامية.

ومن أبرز ما جاء في هذه التعليمات فيما يخص البنوك الإسلامية إفراد وتفصيل الحديث حول الامتثال الشرعي، فقد عرفت الامتثال الشرعي بأنه "الإطار الذي يضمن امتثال الاتفاقيات والعقود والمعاملات المالية للبنك الإسلامي لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية". لكن لم يتم التطرق للتدقيق الشرعي الخارجي.

التجربة الباكستانية:

ورد في تعليمات أطار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المصرفية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي الباكستاني في بند التدقيق الشرعي الخارجي تفاصيل مهمة حول التدقيق الشرعي الداخلي، حيث وضحت التعليمات نطاق عمل المدقق الشرعي الخارجي ومسؤولياته وعلاقته مع هيئة الرقابة الشرعية، وتحدثت عن التقرير الصادر عن المدقق الشرعي الخارجي من حيث شكله ومضمونه والجهات المصدرة له¹¹. وقد جعلت التعليمات التدقيق الشرعي الخارجي ضمن التدقيق السنوي للمؤسسة المصرفية الإسلامية من الحد الأدنى لإطار الحوكمة الشرعية للمؤسسة.

المبحث الثالث: المعايير الدولية الخاصة بالتدقيق الشرعي الخارجي:

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة (أيوفي) معياراً خاصاً بالتدقيق الشرعي الخارجي، وهو معيار التدقيق رقم 6: التدقيق الشرعي الخارجي (التزام مستقل بضمان امتثال المؤسسة المالية الإسلامية لمبادئ الشريعة الإسلامية)، حيث صدر بشكل رسمي على موقع الهيئة، مع النص على أنه "يسري هذا المعيار على تقارير مدققي الشريعة الخارجيين التي تغطي الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع إمكانية التطبيق المبكر".

10. موقع البنك المركزي الأردني.

11. (SHARI'AH GOVERNANCE FRAMEWORK FOR ISLAMIC BANKING INSTITUTIONS. (Effective from: January 01, 2025).

أهم محاور معيار التدقيق الشرعي الخارجي:

- التدقيق الشرعي المباشر والقائم على المصادقة
- التعريفات
- متطلبات الالتزام بالمعيار:
- المتطلبات الأخلاقية
- مراقبة الجودة
- الموضوع محل الارتباط
- أسس التقييم
- الإجراءات الرئيسية: تسلسل سير عمل التدقيق الشرعي
- الضوابط الرقابية الداخلية
- أخذ العينات
- الإقرارات الخطية
- التوثيق والأرشفة
- محتوى التقارير

الهدف من المعيار:

الهدف من هذا المعيار تقديم التوجيه بشأن أداء عقد ارتباط تأكيد مستقل (ويشار إليها في هذا المعيار بالتدقيق الشرعي الخارجي) للتأكد من التزام المؤسسة بمبادئ الشريعة وأحكامها. العلاقة مع المعايير الأخرى: يجب أن يُقرأ هذا المعيار مقترناً مع المعيار الدولي لارتباطات التأكيد 3000 "ISAE"، "ارتباطات التأكيد عدا التدقيق أو المراجعة للمعلومات المالية التاريخية

نطاق المعيار:

يطبق هذا المعيار على عمليات التدقيق الشرعي الخارجي التي ينفذها المدققون الشرعيون الخارجيون المستقلون مع عزمهم على تقديم تأكيد مستقل للعديد من أصحاب المصالح فيما يتعلق بالالتزام المؤسسة بمبادئ الشريعة وأحكامها

أنواع التدقيق الشرعي الخارجي:

1. التدقيق الشرعي الخارجي المباشر، وهو ما ينصح به المعيار.
2. التدقيق الشرعي الخارجي القائم على المصادقة، إذا كان ضمن متطلبات السلطات التنظيمية المختصة في النطاق الرقابي ذي العلاقة، وفي الحالات التي يطلب فيها تقديم بيان الالتزام 'بمبادئ الشريعة وأحكامها' من إدارة المؤسسة.

مقارنة بين التدقيق الخارجي المباشر والتدقيق الخارجي القائم على المصادقة:

وجه المقارنة	التدقيق الخارجي المباشر	التدقيق الخارجي القائم على المصادقة
التعريف والمهامية	عقد ارتباط تدقيق شرعي خارجي يقوم من خلالها المدقق الشرعي الخارجي بإصدار تقارير مباشرة عن التزام المؤسسة بناء على أسس محددة (انظر الفقرة 15 ذات الصلة، أي الالتزام 'بمبادئ الشريعة وأحكامها' المطبقة على الإجراءات والعقود والمعاملات المالية خلال فترة محددة	عقد ارتباط تدقيق شرعي خارجي يقوم من خلالها المدقق الشرعي الخارجي بإعداد تقرير يتعلق بـ "إقرار الالتزام بمبادئ الشريعة وأحكامها" الصادر عن إدارة المؤسسة؛
الهدف	الحصول على تأكيد معقول، وفقاً لأسس ملائمة (منصوص عليها في الفقرة 15)، فيما إذا كانت المؤسسة المالية قد التزمت، في جميع الجوانب الأساسية، 'بمبادئ الشريعة وأحكامها' فيما يتعلق بالإجراءات والعقود والمعاملات المالية في الفترة المخصصة لإجراء عملية إعداد التقارير حول المسائل المذكورة في (أ) أعلاه وفق نتائج التدقيق الشرعي الخارجي. التدقيق.	الحصول على تأكيد معقول، بناء على أسس ملائمة (متوافقة مع الفقرة 15)، حول ما إن كانت المعلومات محل الارتباط تعرض بصورة عادلة حالة التزام المؤسسة بمبادئ الشريعة وأحكامها في جميع الجوانب الأساسية على سبيل المثال بيان الالتزام المعد والصادر عن إدارة المؤسسة ب. إعداد التقارير حول المسائل المذكورة في (أ) أعلاه بما يتوافق مع نتائج التدقيق الشرعي الخارجي.
الموضوع محل الارتباط وأسس التقييم	تقييم مدى التزام الإجراءات والعقود والمعاملات المالية لدى المؤسسة بمبادئ الشريعة وأحكامها، خلال مدة زمنية محددة.	بيان أو إقرار التزام المؤسسة في إجراءاتها وعقودها المالية ومعاملاتها بمبادئ الشريعة وأحكامها، خلال مدة زمنية محددة.

معيار التدقيق الشرعي الخارجي، ومعيار التأكيد رقم 3000:

نص معيار التدقيق الشرعي الخارجي الصادر عن أيوفي على أنه "يجب أن يقرأ هذا المعيار مقترناً مع المعيار الدولي لارتباطات التأكيد ISAE 3000"، وفي البند الذي يليه ورد أنه "يجب تطبيق متطلبات المعيار ISAE 3000 على عقود الارتباط ذات الصلة التي يمكن تنفيذها بموجب هذا المعيار، شريطة ألا تتعارض أو تكون غير متناسقة مع هذا المعيار نظراً لطبيعتها الخاصة أو لا تتعارض مع المتطلبات الشرعية المتعلقة بالتدقيق الشرعي الخارجي.

نبذة عن معيار التأكيد رقم 3000:

تهدف المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى إلى توفير إطار مرجعي لأداء وتعزيز مجال واسع من خدمات التدقيق ذات القيمة المضافة، وإرساء الأسس لتقييم أداء التدقيق، وتعزيز تحسين عمليات وأعمال المؤسسات.

هو معيار المراجعة رقم 3000:

مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية، ويكون تاريخ النفاذ فيما يخص عمليات التأكيد التي يؤرخ فيها تقرير التأكيد في 15 ديسمبر 2015.

ومن أهم العناوين التي اشتملها المعيار¹²:

- المتطلبات الأخلاقية
- مراقبة الجودة
- قبول المهمة والاستمرار فيها
- الاتفاق على شروط المهمة
- التخطيط للمهمة وأدائها
- الاستعانة بالخبير
- الحصول على الأدلة
- دراسة الأحداث اللاحقة
- التوثيق
- إعداد تقرير التأكيد
- المسؤوليات الأخرى لإعداد التأكيد

يشمل المعيار المتطلبات الأخلاقية (بموجب متطلبات وقواعد أخلاقيات المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المهنة للمحاسبين، أو المتطلبات المهنية الأخرى)، وإجراءات مراقبة الجودة (بموجب متطلبات المعيار الدولي لرقابة الجودة (1)، وإجراءات التخطيط والتدقيق، ومتطلبات إعداد التقارير، والتوثيق.

12. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ط النسخة المترجمة الجزء 2، 2014

فرّق المعيارين نوعين من ارتباطات التأكيد: الأول هو التأكيد المحدود والآخر هو التأكيد المعقول ومن الأمثلة عليه التدقيق على القوائم المالية.

التأكيد المعقول: تهدف ارتباطات التأكيد المعقول إلى تقليل مخاطر ارتباطات التأكيد إلى أقل مستوى مقبول وفقاً لظروف الارتباط كأساس للتعبير عن رأي الممارس على نحو إيجابي .

وفي ارتباطات التأكيد المعقول، يقدم الممارس رأياً إيجابياً وهو ما يُعد بياناً تأكيدياً، ويعتمد ذلك على تنفيذ الممارس لمستوى عالٍ من العمل جمع من خلاله الأدلة الكافية والمناسبة لاستنتاج تطابق الموضوع من جميع جوانبه الجوهرية مع المعايير المحددة.

التأكيد المحدود: تهدف ارتباطات التأكيد المحدود إلى تقليل مخاطر ارتباطات التأكيد إلى مستوى مقبول في إطار ظروف الارتباط، ولكن بمستوى مخاطر أكبر من ارتباط التأكيد المعقول ، وذلك كأساس لاستنتاج الممارس الذي يعبر عنه على نحو سلبى.

وفي ارتباطات التأكيد المحدود، يقدم الممارس شكلاً سلبياً من أشكال التعبير، وهذا يعني أن الممارس قد جمع أدلة كافية ومناسبة لاستنتاج مدى قبول الموضوع في إطار الظروف المحيطة به (أي، نتيجة للقيام بإجراءات معينة لم يصل إلى علم الممارس ما يثير شكوكه حول عدم وفاء الموضوع قيد البحث بمعايير محددة)

بين معيار التدقيق الشرعي الخارجي ومعيار التأكيد 3000:

الدارس لمعيار التدقيق الشرعي الخارجي يلحظ أن المعيار أجرى إجمالاً محاكاة لمعيار التأكيد، من حيث المنهجية والمحاو والعناوين، فمن العناوين المشتركة مثلاً: المتطلبات الأخلاقية، ومراقبة الجودة والتوثيق.. وغيرها، وإن كان هناك تفصيل وبيان أكبر في معيار التأكيد، لذلك أحال معيار التدقيق الشرعي الخارجي على معيار التأكيد في المحاور التي لم يذكرها أو لم يفصل فيها، ومن المحاور تلك المحاور مثلاً: الاستعانة بخبير..

المبحث الرابع: علاقة التدقيق الشرعي الخارجي بمكونات الحوكمة الشرعية الأخرى كما ورد في معايير الحوكمة الأخرى:

أولاً: معيار التدقيق رقم 4: فحص المدقق الخارجي الالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها:

اعتمد هذا المعيار عام 2000، وبدأ سريانه على المؤسسات المالية الإسلامية عام 2002، أي قبل صدور معيار التدقيق الشرعي الخارجي بفترة طويلة، ولم يكن هناك ذكر أو تداول للتدقيق الشرعي الخارجي في المجال التداولي للعاملين في الصناعة المالية الإسلامية، بالرغم من ذلك فإن البنود التي جاء بها معيار التدقيق 4 هذا كان يعد في حينه إضافة نوعية.

طلب المعيار من المدقق الخارجي (وليس المدقق الشرعي الخارجي) إجراء فحوصات للوصول إلى تأكيد معقول حول التزام المؤسسة بالفتاوى الصادرة عن الهيئة الشرعية الخاصة بتلك المؤسسة (وليس أي مرجعية شرعية أخرى).

ومن المهام الأساسية للمدقق الخارجي حسب المعيار التأكد من أن القوائم المالية أعدت وفق أحكام الشريعة الإسلامية اعتماداً على فتاوى الهيئة الشرعية الخاصة بالمؤسسة. وحدد المعيار نطاق عمل المراجع الخارجي في تكوين رأي حول ما إذا كانت عمليات المؤسسة تتفق مع فتاوى وإرشادات الهيئة، ويقوم في سبيل ذلك بفحص المنتجات الجديدة للتأكد من اعتمادها الشرعي، وأخذ عينات من المعلومات المنفذة، وراجع أيضاً كافة الفحوصات التي أجرتها الهيئة الشرعية أو التدقيق الشرعي الداخلي أو إدارة المؤسسة أو التدقيق الداخلي.

لم يتطرق معيار التدقيق الشرعي الخارجي إلى هذا المعيار بالنسخ أو التقييد... مع أن الفكرة الأساسية وكثير من المحاور محل التدقيق الشرعي مشتركة بين الطرفين: المدقق الخارجي، والمدقق الشرعي الخارجي.

ثانياً: معيار الحوكمة رقم 11: التدقيق الشرعي الداخلي:

اعتمد مجلس الحوكمة والأخلاقيات التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات معيار التدقيق الشرعي الداخلي في تموز عام 2019 ليحل محل معيار الرقابة الشرعية الداخلية، وقد ورد ضمن بند الاستقلالية والموضوعية في معيار التدقيق الشرعي الداخلي ما نصه:

يجب أن تكفل الإدارة لوظيفة التدقيق الداخلي الشرعي الوصول غير المقيد إلى جميع الوثائق والتقارير والأنظمة الخ، ويجب أن تقدم الإدارة ولجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية الدعم الكامل والمستمر لوظيفة التدقيق الداخلي الشرعي، وتكون وظيفة التدقيق الداخلي الشرعي على اتصال مباشر ومنتظم مع جميع مستويات الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية والمدققين الشرعيين الخارجيين¹³.

والناظر في هذا النص يجد أنه لم يخرج عن العموميات المفوضية إلى عدم الوضوح، لكن معيار التدقيق الشرعي الخارجي كان أكثر تفصيلاً وتحديداً لطبيعة هذا الاتصال والتواصل المنتظم؛ حيث ورد في المعيار تحت بند "الاستفادة من عمل التدقيق الشرعي الداخلي وتقرير المدقق الشرعيين (المراقبين الشرعيين): يجب على المدقق الشرعي الخارجي أن يقيم دور الوظائف الداخلية المتعلقة بالالتزام الشرعي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المراجع الشرعي الداخلي أو التدقيق الشرعي الداخلي وتقرير المراقبين الشرعيين، إلى جانب تقييم درجة الاستقلالية والموثوقية.

13. معيار التدقيق الشرعي الداخلي

وتتمثل الاسس الاساسيه لتقييم مدى الاستفادة من هذا العمل في استقلاله النسبي عن الإدارة للسبب نفسه وتحقيقا لهذا الغرض فيجب استبعاد وظائف الاداره المتعلقة بالالتزام الشرعي اي قطاع الالتزام الشرعي، وبناء عليه فإن اطار عمل هذه الوظائف يمكن أن يضعها في الاعتبار كجزء من الاجراءات الرقابيه الداخليه ذات الفعاليه ولا تستخدم بديلا لعمل المدقق الشرعي الخارجي.

يجب على المدقق الشرعي الخارجي فور اعتبار عمله مستقلا عن الاداره وله موثوقيته أن يقيم مدى الاستفادة من هذا العمل وبالتالي عليه أن يستلم ويراجع التقارير الصادره خلال فتره عقد الارتباط أو ما يتعلق بها من جميع الوظائف ذات العلاقة التي تتمتع بالاستقلاليه والموثوقية، وعند الضروره يجب على المدقق الشرعي أن يقوم بمراجعته أوراق عملها بالاضافه إلى التقارير بما يدعم الاستنتاجات التي توصل اليها.

ويمكن التوصية باقتراح حد أدنى واجب من الاجتماعات المشتركة بين الطرفين سنويا، لتبادل الخبرات والمعلومات والوثائق ذات الاهتمام المشترك، وتقديم المشورة المتبادلة.

ثالثا: معيار الحوكمة رقم 8: الهيئة الشرعية المركزية:

عند دراسة المعيار لا نجد أية إشارة فيما يخص علاقة الهيئة المركزية بالمدقق الشرعي الخارجي، بل لا يوجد ذكر أصلا للتدقيق الشرعي الخارجي في هذا المعيار... ولعل السبب في ذلك أن المعيار- كما ورد فيه- يشجع قيام الهيئة الشرعية المركزية بشكل أساسي بالوظيفة الاستشارية، مع مستوى محدود من الصلاحيات الإشرافية. لكن الوظيفة الإشرافية الرقابية المحدودة تتطلب- كما جاء في المعيار- تقديم الإرشاد والإشراف فيما يتعلق بوظيفة فحص ومراقبة الالتزام الشرعي التي تقوم بها السلطة الرقابية... وهو يقتضي بالحد الأدنى الاطلاع على تقارير مستقلة من التدقيق الشرعي الخارجي على أقل تقدير من أجل الإشراف على فحص ومراقبة الالتزام الشرعي للمؤسسات.

بينما لدى مراجعة معيار التدقيق الشرعي الخارجي نجد إشارات مهمة للهيئة المركزية تمثلت في جعل الهيئة المركزية المرجعية الشرعية الثانية للمدقق الشرعي الخارجي بعد معايير هيئة المحاسبة والمراجعة..

رابعا: معيار الحوكمة رقم 1: تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقديرها، ومعيار رقم 2/ الرقابة الشرعية الداخلية:

من معيار الحوكمة الخاص بهيئة الرقابة الشرعية لا نجد ذكرا للتدقيق الشرعي الخارجي، لكن معيار التدقيق الشرعي الخارجي يضع فتاوى الهيئة الشرعية المرجعية الثالثة للمدقق الشرعي الخارجي بعد معايير هيئة المحاسبة والمراجعة والهيئة المركزية على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك فقد طلب معيار التدقيق الشرعي الخارجي من المدققين التأكد من أن الإدارة قدمت معلومات واضحة وشفافة وأتاحت الوصول إلى سجلات للمدققين الشرعيين الخارجيين، والمدققين الشرعيين الداخليين، ومسؤولي الالتزام الشرعي وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية لكل الأمور التي لها أثر شرعي.

خامساً: معيار رقم 9: وظيفة الامتثال الشرعي:

ونقصد بالامتثال الشرعي هنا القسم أو الإدارة وليس حالة امتثال المؤسسة للمرجعيات الشرعية، وقد طلب معيار التدقيق الشرعي الخارجي من المدققين التأكد من أن الإدارة قدمت معلومات واضحة وشفافة وأتاحت الوصول إلى سجلات للمدققين الشرعيين الخارجيين، والمدققين الشرعيين الداخليين، ومسؤولي الالتزام الشرعي وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية لكل الأمور التي لها أثر شرعي.

نظرة استشرافية:

إن المتتبع لحركة تطور المنظومة الرقابية الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وما شهدته وتشهده من تطور بنيوي في مسيرتها ليكاد يجزم بأن المستقبل المنظور يحمل في طياته اهتماماً بالغاً وإلزاماً قانونياً قادمًا بالتدقيق الشرعي الخارجي؛ فقد بدأت الأجهزة الرقابية الشرعية كلياً أو جزئياً محاكية للأجهزة الرقابية التقليدية، وما زالت تسير وفق هذا النهج، والتدقيق الشرعي الخارجي من ضمن المنظومة السائرة على هذا النهج.

من جانب آخر فإن المتوقع أن يزداد الطلب بشكل متسارع على التدقيق الشرعي الخارجي، الذي تشكلت معالمة بفضل المعايير التفصيلية الصادرة عن الجهات الدولية (مثل أيوفي) بالإضافة إلى نضوج المهنة في بعض التطبيقات، حيث لم يعد الأمور محصوراً في شكل استشارات شرعية لحالات تطبيقية أو نماذج عقود أو هياكل منتجات، بل أصبح يتعدى ذلك إلى آليات عمل منهجية وفق معايير أخلاقية ومهنية احترافية، وبشروط نموذجية تعطي للمبادئ والمعايير الشرعية حقها في التأكد المعقول من تطبيقها في نسيج المؤسسة المالية الإسلامية.

أهم النتائج:

1. التدقيق الشرعي الخارجي أحد أهم مكونات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.
2. هناك متطلبات أخلاقية ومهنية صارمة يتوجب توافرها في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي والمدققين الشرعيين العاملين فيه.
3. هناك فرق بين التدقيق الشرعي المباشر (وهو ما فضله ونصح به المعيار) والتدقيق الشرعي القائم على المصادقة.
4. غالب التجارب الإسلامية لا يوجد فيها إلزام بالتدقيق الشرعي الخارجي، وبعض التجارب وضعت الجهات الإشرافية فيها معايير تفصيلية خاصة به بدون إلزام كالإمارات، لكن هناك تجارب تلزم بذلك مثل البحرين والكويت.

5. من أسباب الحاجة للتدقيق الشرعي الخارجي هو عدم تفرغ هيئات الرقابة الشرعية لمهام الرقابة والتأكد بالصورة المطلوبة، وغلبة جانب الفتوى والاستشارات على أعمالهم.

أهم التوصيات:

1. التدقيق الشرعي الخارجي داعم مهم لأداء هيئات الرقابة الشرعية ومساعد لها في أداء مهامها.
2. تبني البنوك المركزية والجهات الرقابية والإشرافية لإلزامية التدقيق الشرعي الخارجي ضرورة مهنية تقتضيها النظم الأساسية للمؤسسات المالية الإسلامية وطبيعة الترخيص لها.
3. تأهيل كوادر المدققين الشرعيين لمهام التدقيق الشرعي الخارجي ضرورة ملحة.
4. تبني الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي مساقات وتطبيقات عملية للتدقيق الشرعي الخارجي.
5. زيادة عناية الأجهزة الرقابية عموماً والأجهزة الرقابية الشرعية بالرقابة على مكونات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.
6. تفعيل الاستفادة من المعايير المهنية النازمة لأعمال الأجهزة الرقابية الشرعية في أعمال التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي والامتثال الشرعي الصادرة عن الجهات الدولية مثل أيوفي ومجلس الخدمات الإسلامية وغيرهما.
7. الخروج من التواصل الشكلي غير الفعال بين الأجهزة الرقابية الشرعية والمدقق الخارجي إلى تنسيق وتبادل تقارير واستصحاب نتائج التقارير في أعمال الأطراف المعنية جميعها إلى حين الوصول إلى إلزامية التدقيق الشرعي الخارجي.

-تم بحمد الله-





مؤتمر شوره – أيوفيه التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتياح آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليدي ان السالمية

الجلسة الثالثة

مجالات تطوير التدقيق الشرعي في
تعليمات الجهات الرقابية علم قطاع
التأمين التكافلي

المحاور

- تحليل مقارن لمتطلبات الجهات التنظيمية المختلفة.
- حوكمة الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي.
- آليات تعزيز نظام الرقابة الشرعية لشركات التأمين التكافلي في تعليمات الجهات الرقابية.
- محددات المرجعية الشرعية في تعليمات الجهات الرقابية.
- العناصر الرئيسية لمحتويات التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية في تعليمات الجهات الرقابية.
- التدقيق الشرعي الداخلي في تعليمات الجهات الرقابية وأثره في تعزيز الرقابة الشرعية الداخلية.
- أهمية التدقيق الشرعي الخارجي على شركات قطاع التأمين التكافلي.
- التدقيق الشرعي الخارجي وأثره في تأكيد سلامة العلاقة بين إدارة الشركة والمشاركين في ضوء تعليمات الجهات الرقابية.



مؤتمر شوري – أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليدي ان السالمية

الجلسة الثالثة

مجالات تطوير التدقيق الشرعي في تعليمات الجهات الرقابية على قطاع التأمين التكافلي

الدكتور/ شرف خالد الشرف
استاذ القانون المشارك في كلية الحقوق
بجامعة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

النظام القانوني للجنة الاستشارية للرقابة الشرعية في وحدة تنظيم التأمين

صدر القانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٩ في شأن تنظيم التأمين حديثاً، والذي أسهم في خلق تطور قانوني في تنظيم قطاع التأمين في الكويت بما يتواءم مع التحولات العالمية والإقليمية، كما نظم القانون آلية عمل شركات التأمين التكافلي الكبرى التي ولجت في هذا المجال وأسهمت في تطوير القطاع التأميني بتقديم الخدمات التأمينية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

كما شهد قطاع التأمين في الكويت تميزاً واضحاً لشركات التأمين التكافلي، حيث بلغ عدد شركات التأمين التقليدي المرخص لها لدى وحدة تنظيم التأمين عدد ٨ شركات فقط مقابل عدد ١٦ شركة تأمين تكافلي، بما يعادل الضعف ويتفوق ملحوظ. وقد نظم القانون شركات التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي وأحكام المشترك وغيرها من الخصائص والمصطلحات التي تميز التأمين التكافلي، وألزم القانون في المادة ٢٢ منه على إنشاء اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية، التي لها دور أساسي في بلورة العمليات التأمينية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك باعتبار أن عدم الالتزام بقرارات اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية في المجال الشرعي والفقي المحض يتعارض مع فكرة نظام التأمين التكافلي الإسلامي، مما يجعل عدم الأخذ بتلك القرارات الشرعية مصادرة لفكرة وخصوصية تلك المنظومة التكافلية الإسلامية، وهذا لحقيقته المتميزة عن النظام التجاري في التأمين.

وعليه نظم القانون تشكيل اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية والتي تميزت بتشكيل فريد سمح للمختصين في مجالات التأمين والقانون والاقتصاد بالانضمام لها على أن تكون أغلبيةها من المتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية، فنصت المادة أنه "ينشأ بقرار من اللجنة العليا لجنة استشارية للرقابة الشرعية، تكون المرجع في كل ما يتعلق بقرارات الوحدة في مجال الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتكون اللجنة من خمسة أعضاء على الأقل - غير متفرغين - من الخبراء المتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية والتأمين والقانون والاقتصاد على أن تكون الأغلبية في تشكيل هذه اللجنة من المختصين في الشريعة الإسلامية، وتصدر اللجنة العليا قراراً بتسميتهم لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة. وتحدد اللائحة التنفيذية اختصاصاتها ونظام عملها ومكافأة أعضائها."

ولم ينظم القانون دور تلك اللجنة ونطاق أعمالها إلا في هذه المادة، وترك باقي التنظيمات وتحديد دورها ونطاق أعمالها لللائحة التنفيذية للقانون الذي منح اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين الحق في وضعها وتعديلها، فنصت المادة ١٠ من القانون أنه

من اختصاصات اللجنة العليا "إعداد اللائحة التنفيذية للقانون وأي تعديلات عليها"، مما يخلق تساؤلاً حول استقلال اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية ونطاق عملها الذي يتطلب تعاون اللجنة العليا الدائم طالما أن قرار التشكيل ونطاق عمل اللجنة خاضع لسلطتها.

وعليه فإننا سنتناول في هذه الورقة النظام القانوني للجنة وآلية تشكيلها، وكيفية حل تداخل الاختصاص مع هيئات الرقابة الشرعية لشركات التأمين التكافلي، وضرورة تعاون اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين لإنجاح دور الرقابة الشرعية في قطاع التأمين.

أولاً: حوكمة اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية:

نظمت اللائحة التنفيذية لقانون وحدة تنظيم التأمين في الفصل الرابع منها اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية في ٥ مواد فقط، فنصت المادة ٦٣ أنه "ينشأ بقرار من اللجنة العليا لجنة استشارية للرقابة الشرعية تتبع اللجنة العليا، وتكون هذه اللجنة المرجع في كل ما يتعلق بقرارات الوحدة في مجال التأمين التكافلي والأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية." كما نصت المادة ٦٤ أنه "تتكون اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية من خمسة أعضاء على الأقل - غير متفرغين - من الخبراء المختصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية والتأمين والقانون والاقتصاد، على أن تكون الأغلبية في تشكيل هذه اللجنة من المختصين في الشريعة. وتصدر اللجنة العليا قراراً بتسميتهم لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة." ونصت كذلك المادة ٦٦ من اللائحة أنه "تضع اللجنة العليا نظام عمل اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية، وتحدد مكافآتها".

وبالفعل صدر قرار اللجنة العليا رقم ٩ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٧ على تشكيل اللجنة بأغلبية من المختصين في الشريعة الإسلامية والمعاملات الإسلامية وعضوية قانوني وأخر اقتصادي، وبأشرت اللجنة أعمالها وقدمت مقترحاتها - إلا أننا نبين في هذه الورقة بعض ملاحظاتنا حول آلية تشكيل اللجنة وتبعية اللجنة العليا وذلك وفقاً لما يلي:

1. جعل القانون قرار تشكيل اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية تحت سلطان اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين، وهو ما يخالف أبسط قواعد الحوكمة التي تفترض استقلالية اللجنة وعدم تبعية اللجنة العليا، حيث إنه من المفترض أن يكون تشكيل اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية كما هو حال لجنة التظلمات التي تنشأ بقرار من الوزير المختص وتلحق به، حيث نصت المادة ٥٨ من اللائحة أنه "تنشأ لجنة للتظلمات من قرارات الوحدة، تلحق بالوزير المختص، تتكون من خمسة أعضاء من خبراء متخصصين في المجال التأميني والقانوني والمالي يصدر بتسميتهم قرار من الوزير المختص لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد. ويحدد قرار الوزير المختص مكافآت أعضاء اللجنة وقواعد عمل اللجنة وإجراءات تقديم التظلمات ودراستها والبت فيها وكيفية إخطار المتظلم والوحدة بقراراتها".

2. تضع اللجنة العليا آلية عمل اللجنة بقرار تصدره، وإنه من الأفضل بلا شك أن تضع اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية قواعد وآلية عملها بنفسها أو أن يضعها الوزير كما يضع قواعد عمل لجنة التظلمات – وبما لا يتعارض مع الحدود التي تضعها اللائحة ودون أن تجاوز اختصاصاتها – بل إن المادة الخامسة من قرار تشكيل اللجنة قد نصت صراحة أنه “للجنة أن تستعين بعد موافقة الوحدة بمن تراه مناسباً من ذوي الخبرة والاختصاص”، وهذا يجعل اللجنة مقيدة في ممارسة العمل وخاضعة بلا شك لتدخل اللجنة العليا – ولو كان ذلك من الناحية النظرية – في أعمالها.
 3. تختص اللجنة وفقاً لقرار تشكيلها وكما جاء في المادة ٦٧ من اللائحة التنفيذية “بإبداء الرأي الشرعي في المسائل المتعلقة بعمل الوحدة في مجالات الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية”، وبالتالي فإن اختصاصها بإبداء الرأي بأعمال الوحدة ذاتها – وليس فقط الشركات الخاضعة لرقابة الوحدة – يوجب تمتعها باستقلالية تضمن قيامها بواجبها على أكمل وجه دون سلطان أو تدخل من اللجنة العليا.
 4. تختص اللجنة وفقاً لللائحة التنفيذية - بالإضافة لما ورد أعلاه - بإبداء الرأي الشرعي عند استحداث وثائق تأمينية تكافلية جديدة تُطرح لأول مرة في مجال التأمين التكافلي، وهو ما يوجب على اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين عرض تلك الوثائق على اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية لإبداء الرأي، ولو كان رأيها استشارياً يحق للجنة العليا عدم الأخذ به ولكن ذلك بعد أن تقوم اللجنة بإبداء رأيها الشرعي فيما يعرض عليها، إذ أن القانون قد هدف عند تشكيل اللجنة أن تسمع آراؤها الشرعية بما يعكس ما يناسب طبيعة عمل شركات التأمين التكافلي، وبالتالي فإن عدم قيام اللجنة العليا بأخذ رأي اللجنة الاستشارية يمثل مخالفة لأحكام اللائحة لم يتم تنظيمه.
- إن هذه الملاحظات تمثل بلا شك أساس قواعد حوكمة اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية، بما يخدم الهدف من إنشائها ويضمن فعالية أداءها للمهام والاختصاصات الموكلة لها.

ثانياً: تداخل الاختصاص مع هيئات الرقابة الشرعية لشركات التأمين التكافلي

ألزمت المادة ١٥ من قانون الشركات الكويتي جميع الشركات التي تزاوّل أغراضها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أن تشكل هيئة للرقابة الشرعية، ومن ضمنها شركات التأمين التكافلي، فنصت على أنه “يجب على الشركات التي تزاوّل أغراضها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التقيد فيما تجريه من تصرفات بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن تشكل لديها هيئة مستقلة للرقابة الشرعية على أعمال الشركة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة يعينهم اجتماع الشركاء، ويجب النص في عقد الشركة على وجود هذه الهيئة وكيفية تشكيلها واختصاصاتها وأسلوب ممارستها لعملها، وفي حالة وجود خلاف بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية حول الحكم الشرعي يجوز للشركة إحالة الخلاف إلى هيئة الفتوى والتشريع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي تعتبر المرجع النهائي في هذا الشأن.”

وعليه فإنه عند اختلاف هيئة الرقابة الشرعية في تلك الشركات حول الحكم الشرعي فيجوز لها إحالة الخلاف إلى هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية باعتبارها المرجع النهائي، فعلى الرغم من جوازية الإحالة إلا أن النص قد قرّر أن الرأي النهائي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فماذا لو كانت تلك الشركة من شركات التأمين التكافلي، فهل تختص اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية في حل الخلاف أم أن الاختصاص في ذلك يبقى لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؟

لم تنظم اللائحة التنفيذية صراحة كون اختصاص اللجنة الاستشارية يعلو على هيئات الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي في بيان الحكم الشرعي للمعاملة التأمينية والمالية، وهو ما جعل اللجنة تعقد اجتماعاً عاماً مع هيئات الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي لتوضح تداخل الاختصاص وتبين أن الاختصاص الأصيل لبيان الحكم الشرعي يكون لكل هيئة شرعية داخل الشركة دون تدخل من اللجنة الاستشارية، وإن كان ذلك التوجه هو المحبذ لتعزيز استقلالية هيئات الرقابة الشرعية، إلا أن اللائحة التنفيذية لم تفصل في تلك المسألة بوضوح، وهو ما يدعونا إلى تنفيذها والدعوة إلى تعديل اللائحة.

حيث نصت المادة ٦٧ من اللائحة التنفيذية على عدة اختصاصات للجنة الاستشارية التي تثير اللبس حول اختصاصها في فرض الحكم الشرعي على شركات التأمين التكافلي ومنها ما يلي:

4. إبداء الرأي الشرعي في الشكاوى المرفوعة من المتعاملين ضد الأشخاص الخاضعين لرقابة الوحدة فيما يتعلق بعدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية .

5. إبداء الرأي بشأن تطبيق المعايير والقرارات والنظم الشرعية المقررة لتنظيم عمل الأشخاص الخاضعين لرقابة الوحدة والذين يعملون وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

9. إبداء الرأي المرجعي في أنشطة الأشخاص الخاضعين لرقابة الوحدة والذين يعملون وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

13. البت في الخلافات التي قد تحدث بين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية لدى الأشخاص المرخص لهم، أو في حال عدم توصل تلك الهيئات لرأي شرعي محدد في مسألة معروضة عليها.

ومن تلك المسائل الخلافية التي تجد صداها في الواقع العملي، اختلاف شركات التأمين التكافلي في الحكم الشرعي حول التأمين على الفنادق التي تحتوي على محل لبيع الخمر، أو التأمين على دور السينما، وكذلك التأمين التقليدي على الأصول الموجودة في الدول الغربية، فمن هي الجهة التي تحسم هذا الخلاف الشرعي؟

وعليه فإننا نورد بعض الملاحظات في تحديد الاختصاص للمرجعية النهائية لبيان الحكم الشرعي في شركات التأمين التكافلي وفقاً لما يلي:

1. نعتقد أن النص في قانون الشركات هو نص عام لجميع الشركات، أما قانون وحدة تنظيم التأمين فهو نص خاص لشركات التأمين التكافلي، وبالتالي فإنه وفقاً للقاعدة القانونية (النص الخاص يقيد النص العام) فإن قانون التأمين هو الذي يطبق على شركات التأمين التكافلي عموماً، إلا أنه يثور الخلاف في كون قانون الشركات قد أجاز إحالة الخلاف إلى هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية باعتبارها المرجع النهائي دون إلزام عليها بذلك، بخلاف ما ورد في البند ١٣ أعلاه في اختصاصات اللجنة الاستشارية.
 2. نعتقد أنه يجوز لهيئة الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي إحالة الخلاف إلى هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – للاستئناس برأيها فقط - دون أن تكون هي المرجع النهائي في ذلك، لانتقال الاختصاص إلى اللجنة الاستشارية في وحدة تنظيم التأمين.
 3. لم تحدد اللائحة التنفيذية كيفية قيام اللجنة الاستشارية بالبت في الخلافات التي قد تحدث بين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية للشركات المرخص لها، فهل يتم ذلك عن طريق قيام الهيئة الشرعية في الشركة باستطلاع رأي اللجنة الاستشارية – باعتبارها مسألة جوازية – كما في قانون الشركات، أم أنه يحق للجنة الاستشارية من تلقاء نفسها التدخل وحسم الخلاف، ونحن نقترح أن تنظم اللائحة التنفيذية ذلك بشكل واضح.
 4. نعتقد أن اللجنة الاستشارية تملك – عموماً – الاختصاص في إبداء الرأي المرجعي في أنشطة الأشخاص الخاضعين لرقابة الوحدة – دون وجود خلاف بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في الشركة – وذلك لصراحة البند ٩ من اللائحة أعلاه، إلا أن تطبيق ذلك الرأي المرجعي خاضع لقرار اللجنة العليا في الوحدة والأخذ به من عدمه.
 5. يحق للجنة الاستشارية كذلك إبداء الرأي الشرعي فيما يتعلق بعدم التزام شركات التأمين التكافلي بأحكام الشريعة الإسلامية ولكن في حال وجود شكوى مرفوعة من المتعاملين ضد الشركة، ولا يكون لهذا الرأي إلزام على شركات التأمين التكافلي الخاضعة لرقابة الوحدة مالم تلزمهم اللجنة العليا بذلك.
 6. نقترح أن تكون آراء اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية في الوحدة ملزمة لشركات التأمين التكافلي فيما يتعلق بالشكوى المرفوعة من أحد المتعاملين مع الشركة، وكذلك في البت في الخلافات التي تحدث بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وألا يكون رأيها خاضعاً لسلطة اللجنة العليا، خصوصاً وأنه رأي شرعي صادر من متخصصين يجب على الشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية الالتزام به، وإلا فما فائدة حسم اللجنة الاستشارية للخلاف وإبداء الرأي في الشكاوى إذا كانت اللجنة العليا في وحدة تنظيم التأمين لا تلزم به شركات التأمين التكافلي.
 7. أما فيما يتعلق بباقي اختصاصات اللجنة – وخصوصاً ما يتعلق في المسائل التي تحال إليها من اللجنة العليا – فيبقى دور اللجنة استشارياً دون إلزام على اللجنة العليا بالأخذ به.
- إن هذه الملاحظات والاقتراحات تمثل حلولاً عملية لتحديد اختصاص اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية في حسم الخلافات، بما يخدم الهدف من إنشائها ويضمن فعالية أدائها للمهام والاختصاصات الموكلة لها.

ثالثاً: دور اللجنة الاستشارية في تعديل اللائحة التنفيذية للقانون والنظام الأساسي لشركات التأمين التكافلي:

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه قطاع التأمين التكافلي في الكويت تكمن في صدور أغلب القرارات والتعاميم لمخاطبة شركات التأمين كافة دون مراعاة طبيعة شركات التأمين التكافلي والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، بما يجعل تلك القرارات – الصادرة عن وحدة تنظيم التأمين – تصطدم أحياناً مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك ما كان يخشاه المشرع الكويتي عندما ألزم الوحدة بإنشاء اللجنة الاستشارية لتكون المرجع في المسائل المتعلقة بعمل الوحدة في مجالات الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبالفعل قد صدرت عدة قرارات تخاطب الشركات التأمينية كافة – دونما اعتبار لطبيعة شركات التأمين التكافلي – مما جعل بعض الأحكام الواردة في تلك القرارات – تخالف أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لآراء المختصين في المجال، ومن هذه القرارات القرار الصادر بقواعد حوكمة الشركات الصادر عن الوحدة في ٦ نوفمبر ٢٠٢٣، وكذلك قرار توحيد وثيقة تأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور (التأمين الإجباري للمركبات) الصادر في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٣، بل إن هناك بعض أحكام اللائحة التنفيذية التي جاءت مخاطبة لجميع الشركات وتخالف أحكام الشريعة الإسلامية كالمادة ١٨ الخاصة بالغرامة التأخيرية أو قد تتعارض مع أحكام الشريعة كالمادة ٩٣ الخاصة بتحويل الوثائق بين شركات التأمين التقليدي والتأمين التكافلي.

ولهذا قامت اللجنة الاستشارية بدورهم في اقتراح تعديل اللائحة التنفيذية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية استناداً إلى البند ٨ من المادة ٦٧ من اللائحة التنفيذية الذي ينص على أنه من اختصاصات اللجنة الاستشارية “اقتراح القواعد والضوابط الرقابية المنظمة لنشاط التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في كل ما يصدر عن الوحدة من تعليمات وقرارات بخصوص تنظيم ورقابة عمل الأشخاص الذين يعملون وفق أحكام الشريعة الإسلامية” وكذلك طالبت بتعديل الأنظمة الأساسية لشركات التأمين التكافلي التي جاء بعضها دون النص على الالتزام بأحكام الشريعة وكذلك خلو بعضها من نص يخص حساب المشتركين وآلية إدارته وذلك استناداً إلى البند ٩ من ذات المادة الذي ينص على اختصاص اللجنة في “إبداء الرأي المرجعي في أنشطة الأشخاص الخاضعين لرقابة الوحدة والذين يعملون وفق أحكام الشريعة الإسلامية”.

وعليه فإنه يتعين على اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين – للوصول إلى التطبيق الأمثل – لضمان التزام شركات التأمين التكافلي بأحكام الشريعة الإسلامية، وبما يتوافق مع الهدف من إنشاء اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية القيام بما يلي:

1. أن تطلب من اللجنة الاستشارية مراجعة كافة اللوائح والقرارات والتعاميم التي سبق صدورها عن وحدة تنظيم التأمين، وأخذ رأيها الشرعي فيها بتعديلها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وإلزام شركات التأمين التكافلي بهذه التعديلات.
2. عرض أي قرار أو لائحة أو تعميم يخص شركات التأمين التكافلي على اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية قبل إصداره وأخذ رأيها الشرعي بخصوصه، بما يحقق الغاية من وجود اللجنة.

هاتين الملاحظتين هما أساس وجود اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية، وبدونهما لن يكون للجنة فائدة عملية للقيام بمهامها واختصاصاتها التي وردت في اللائحة التنفيذية.

رابعاً: تعاون اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين ضرورة لإنجاح قطاع التأمين التكافلي

إن الملاحظات والاقتراحات التي تم ذكرها لن تؤدي ثمرتها دون تعاون اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين، إذ على اللجنة العليا أن تؤمن بأهمية وجود اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية، وأهمية دورها في المساهمة في تطوير قطاع التأمين التكافلي، فقد تفاعل المتعاملون في سوق التأمين التكافلي عند صدور قرار تشكيل اللجنة – وإن جاء متأخراً بعد أكثر من ٣ سنوات من صدور القانون – إلا أن أعمال اللجنة -التي جاءت بمبادرة منها - لا تزال حبيسة الأدراج. كما أنه من الواجب على اللجنة العليا أن تسارع في إعادة تشكيل اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية التي انتهت مدتها – سنتين ميلادية – دون أن تترك مكانها شاغراً لفترة طويلة بما يخالف نص المادة ٢٢ من القانون الذي أوجب إنشاءها لما فيه مصلحة قطاع التأمين التكافلي.

خامساً: النتائج والتوصيات

بختام هذه الورقة التي تناولت النظام القانوني للجنة الاستشارية للرقابة الشرعية في وحدة تنظيم التأمين فإننا ننتهي إلى عدة نتائج وتوصيات تتمثل بما يلي:

1. تعديل اللائحة التنفيذية بأن تضع اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية قواعد وآلية عملها بنفسها أو من خلال الوزير المختص – وبما لا يتعارض مع الحدود التي تضعها اللائحة ودون أن تجاوز اختصاصاتها – بما يعزز استقلالها عن اللجنة العليا.
2. التأكيد على وجوب عرض المسائل المتعلقة بأعمال شركات التأمين التكافلي على اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية ولو كان رأيها استشارياً امتثالاً لأحكام القانون واللائحة.
3. اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية هي المرجع النهائي للخلاف في آراء هيئات الرقابة الشرعية، مع التأكيد على ضرورة تعديل اللائحة بتنظيم كيفية قيام اللجنة الاستشارية بالبت في تلك الخلافات.
4. نقترح أن تكون آراء اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية في الوحدة ملزمة لشركات التأمين التكافلي فيما يتعلق بالشكوى المرفوعة من أحد المتعاملين مع الشركة، وكذلك في البت في الخلافات التي تحدث بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وألا يكون رأيها خاضع لسلطة اللجنة العليا، خصوصاً وأنه رأي شرعي صادر من متخصصين يجب على الشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية الالتزام به وتطبيقه.

5. يتوجب على اللجنة العليا – لتحقيق الهدف المرجو من اللجنة الاستشارية - أن تطلب منها مراجعة كافة اللوائح والقرارات والتعاميم التي سبق صدورها عن وحدة تنظيم التأمين، وأخذ رأيها الشرعي فيها بتعديلها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وإلزام شركات التأمين التكافلي بهذه التعديلات، وأن تعرض كذلك أي قرار أو لائحة أو تعميم يخص شركات التأمين التكافلي على اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية قبل إصداره وأخذ رأيها الشرعي بخصوصه، بما يحقق الغاية من وجود اللجنة.
6. يتعين على اللجنة العليا أن تؤمن بأهمية وجودة اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية، وأهمية دورها في المساهمة في تطوير قطاع التأمين التكافلي، وأن تسارع في إعادة تشكيل اللجنة التي انتهت مدة عملها.

والحمد لله أولاً وآخراً





مؤتمر شورة – أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليدي ان السالمية

الجلسة الثالثة

مجالات تطوير التدقيق الشرعي في تعليمات الجهات الرقابية على قطاع التأمين التكافلي

الدكتور/ أمين فاتح
المدير العام لشركة منهاج للاستشارات
بدولة الإمارات العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى خير خلق الله أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد، فقد أحسنت شركة شورى للاستشارات الشرعية، وهي دائماً في مقام الإحسان والمبادرة، والتميز والريادة، في دعوة الباحثين لتسليط الضوء على هذا الموضوع الهام الذي أصبح واقعاً في حياة العمل المصرفي الإسلامي وجزءاً لا ينفك عنه. وذلك هو موضوع حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية عموماً وفي شركات التأمين التكافلي تحديداً. فقد غدا هذا الموضوع ضرورة لا يستغنى عنها في العمل المصرفي الإسلامي، يلعب دوراً حيوياً ورئيسياً في ضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وإدارتها، إدارة رشيدة.

1. حوكمة الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي

شهدت المؤسسات المالية الإسلامية منذ نشأتها، التزامها بالرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي على غرار التزامها بأنواع الرقابات الأخرى، وأنواع التدقيق الأخرى المختلفة المساندة للصناعة المصرفية. بل وأصبحتنا (الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي) سمة تميز المؤسسات الإسلامية عن المؤسسات الأخرى. فلا توصف مؤسسة من المؤسسات بأنها إسلامية، أو أنها تقدم منتجات وخدمات إسلامية، إلا إذا كانت تبني الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي. وتطورت مفاهيمهما حتى غدتا جزءاً لا يتجزأ من مكونات المؤسسات المالية التي تحمل هوية إسلامية.

وترسخ في التطبيق رقابة شرعية داخلية وخارجية، وتدقيق شرعي داخلي وخارجي. داخلية في داخل المؤسسة تختص بكل واحد منهما إدارة / قسم / وحدة يطلق عليه إدارة أو قسم أو وحدة الرقابة الشرعية الداخلية، تديره إدارة الرقابة الشرعية الداخلية. وإدارة أو قسم أو وحدة التدقيق الشرعي الداخلي، تديره إدارة التدقيق الشرعي الداخلي. وبرز في التطبيق كذلك تدقيق شرعي خارجي من خارج المؤسسة، يقوم به أفراد متخصصون في تنفيذ التدقيق الشرعي الخارجي، أو شركات مراجعة وتدقيق شرعي على أعمال المؤسسة الإسلامية، تماماً مثل شركات التدقيق والمحاسبة القانونية التي تقوم بالتدقيق المالي الخارجي على تلك المؤسسات. ثم تبع ذلك تفتيش مركزي من البنوك والمصارف المركزية على المؤسسات المالية الإسلامية التي تنضوي تحتها، وهذا النوع من التدقيق هو في حقيقته تدقيق شرعي وإن أطلق عليه تفتيش مركزي لتمييزه عن غيره من أنواع التدقيق الشرعي. كما عرفت الرقابة المركزية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية ممثلة في الهيئة العليا الشرعية، في تمييزها عن أنواع الرقابات الشرعية الأخرى.

ثم تطور إلى جانب ذلك كله - في الحوكمة الشرعية - مفهوم الالتزام أو الامتثال الشرعي فشهدت المؤسسات المالية الإسلامية إنشاء إدارات أو أقسام أو وحدات تمثل إدارة الالتزام/ الامتثال الشرعي، في محاولة جادة ومتطورة لمزيد ضبط التزام المؤسسات بالأحكام الشرعية. بل شهدت بعض تلك المؤسسات المالية الإسلامية نشوء إدارات معززة لأنشطة وأعمال المؤسسة المالية الإسلامية تشرف على إدارة المخاطر الشرعية في تلك المؤسسات.

وعزز ذلك كله صدور معايير حوكمة شرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، فصدرت معايير حوكمة خاصة بالمصارف الإسلامية على أنواع تلك المصارف، ثم تبعها معايير حوكمة شرعية أخرى تشبهها ولكنها تتميز عنها بأنها خاصة بشركات التأمين التكافلي. وتهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء، على معايير الحوكمة الشرعية الخاصة بشركات التأمين التكافلي، وتحديد ما يتعلق بجانب التدقيق الشرعي في تعليمات الجهات الرقابية الصادرة حديثاً.

وقد قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي - على سبيل المثال - الذي يشرف على قطاع التأمين التكافلي، بإصدار عدد من المعايير ذات الصلة بالحوكمة الشرعية في قطاع التأمين التكافلي:

أ. فأصدر ابتداء نظام التأمين التكافلي.

ب. ثم أتبع ذلك بإصدار معيار الحوكمة الشرعية، لشركات التأمين التكافلي.

ج. ثم أصدر معياراً آخر، بخصوص التقرير الشرعي السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركة التأمين التكافلي.

د. ثم أصدر معياراً ثالثاً بشأن التدقيق الشرعي الخارجي، لشركات التأمين التكافلي.

والحوكمة بمفهوم مختصر هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة، والتحكم في أعمالها، وبشكل موسع، هي: النظام الذي يتم من خلاله توجيه إدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الخطة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح.

كما يحدد قواعد وإجراءات، اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة والهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وسائل تحقيقها، ووسائل الرقابة على الأداء.

ونلاحظ هنا أن الحوكمة ذكرت من مكوناتها تحديد وسائل الرقابة على الأداء، ويدخل من ضمن ذلك الرقابة الشرعية الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية. ومن هنا، تطور مفهوم الحوكمة الشرعية، ليدل على المكونات الشرعية الرئيسية التي يجب على المؤسسات الإسلامية إنشاؤها لتحقيق الحوكمة الشرعية في تلك المؤسسات.

2) تحليل مقارن لمتطلبات الجهات التنظيمية المختلفة.

ويجدر بنا أن نطلع بشكل تمثيلي مختصر على مقارنة لمتطلبات الجهات التنظيمية فيما يتعلق بالحوكمة الشرعية في هذا الجدول التمثيلي:

الإمارات	الكويت	موضع المقارنة
جهاز معين من قبل الشركة يتكون من فقهاء متخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية، يقوم بالرقابة المستقلة على معاملات وأنشطة ومنتجات الشركة والتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أهدافها وأنشطتها وعملياتها وموائيق عملها.	يجب أن تشكل شركة التأمين التكافلي هيئة رقابة شرعية مشكلة على الأقل من ثلاثة مختصين شرعيين وخبراء في فقه المعاملات المالية الإسلامية، وعلى دراية بأعمال التأمين من منظور إسلامي، وتتولى هيئة الرقابة الشرعية القيام بالاختصاصات والمهام المنصوص عليها في القانون واللائحة وقانون الشركات ولائحة أعمالها المعتمدة من مجلس إدارة الشركة.	هيئة الرقابة الشرعية / لجنة الرقابة الشرعية الداخلية
يجب أن يكون لكل شركة إدارة للرقابة الشرعية الداخلية في إطار الحوكمة الشرعية، وتقوم هذه الإدارة بالتحقق من الامتثال الشرعي ومساندة اللجنة الشرعية للقيام بأعمالها وتتكون من موظفين يناسب عددهم حجم وطبيعة أعمال الشركة. وتتولى اللجنة الشرعية الإشراف على الإدارة، من الناحية الفنية.		إدارة الرقابة الشرعية الداخلية
يجب إنشاء إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للقيام بالتدقيق الشرعي، ومراقبة امتثال الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية	يجب أن يشمل نظام الرقابة الداخلية للشركة، وحدة تدقيق شرعي داخلي. (يجوز، ولكن ليس إلزامياً أن تكون هذه جزءاً من وحدة التدقيق الداخلي).	إدارة التدقيق الشرعي الداخلي
مكتب التدقيق الشرعي وأعضاء فريق عمل التدقيق الذين يقومون بالتدقيق الشرعي الخارجي.	مؤسسة مستقلة تختص بالرقابة على جميع المعاملات للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى وهيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، يتم تعيينها من قبل الجمعية العامة للمؤسسة بناءً على ترشيح مجلس الإدارة ويرفع مكتب التدقيق تقاريره بهذا الشأن إلى الجمعية العامة للمؤسسة مع تقديم نسخة من التقرير، لهيئة الرقابة الشرعية	المدقق الشرعي الخارجي
مسلماً، جامعياً في الشريعة الإسلامية، شهادة مهنية في مجال الرقابة الشرعية أو التأمين التكافلي، خبرة لا تقل عن 5 سنوات، متفرغاً، حسن السيرة والسلوك، متقناً للغة الإنجليزية.	خبرة سنتين، لا حكم عليه، الحصول على شهادة أكاديمية، وشهادة المدقق الشرعي المعتمد.	شروط تعيين المدقق الشرعي الداخلي
مؤهل جامعي، خبرة في مجال التأمين التكافلي، شهادة مهنية في التدقيق الشرعي خبرة لا تقل عن 7 سنوات في التدقيق الشرعي. إجادة اللغتين، لا حكم عليه.	خبرة سنتين، لا حكم عليه، الحصول على شهادة أكاديمية، وشهادة المدقق الشرعي المعتمد.	شروط تعيين المدقق الشرعي الخارجي

(3) آليات تعزيز نظام الرقابة الشرعية لشركات التأمين التكافلي في تعليمات الجهات الرقابية.

ذكر معيار الحوكمة الشرعية في المادة الخامسة منه، متطلبات الحوكمة الشرعية العامة على النحو التالي:

أولاً: يجب على الشركة في كل الأوقات أن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أهدافها وأنشطتها وعملياتها وموائيق عملها. وهذا المتطلب يعني بيان هوية الشركة، فهي شركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في كل ما يتعلق بها من أعمال.

ثانياً: يجب على الشركة وضع آليات وضوابط حوكمية تراعي حجمها ودرجة تعقيد أعمالها، للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أهدافها وأنشطتها وعملياتها ويوثق عملها. وهذا المتطلب يقتضي من الشركة الانتقال من النظرية إلى التطبيق، فلا يكتفى بأن تكون الشركة بأن تكون هوية الشركة هوية ملتزمة بأحكام الشريعة، وإنما يجب أن تضع آليات وضوابط حوكمية تؤكد هذه الهوية، والالتزام بها في كل ما يتعلق بهذه الشركة من أعمال وأهداف وأنشطة. ثالثاً: يجب على الفروع الأجنبية المرخصة من قبل المصرف المركزي التي تمارس أعمالها وأنشطتها التأمينية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التقيد لأحكام هذا المعيار.

رابعاً: يجب أن تشمل الحوكمة الشرعية للشركة الحد الأدنى من الأمور الآتية:

أ) النص على مسؤولية مجلس الإدارة اتجاه التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية والإشراف الشامل عليها، وإنشاء إطار مناسب للحوكمة الشرعية.

ب) تحديد مسؤولية الإدارة العليا في التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية وتوفير موارد كافية لتنفيذ متطلبات الحوكمة الشرعية، للتأكد من أن تنفيذ أعمال الشركة يتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ج) تعيين لجنة رقابة شرعية داخلية مؤهلة وفقاً لمعايير الأهلية والكفاءة المنصوص عليه فيها هذا المعيار.

د) إنشاء إدارة الرقابة الشرعية الداخلية.

هـ) إنشاء إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

و) نشر قرارات اللجنة المتعلقة بالمنتجات والخدمات والرسوم، والآليات الأخرى الأساسية التي تحكم عمليات الشركة.

خامساً: يجب أن يتم تطبيق هذا المعيار من خلال مجموعة من اللوائح والإجراءات التي توضح الهيكلية والمهام والمسؤوليات والمسائلة، ونطاق ومهام الوظائف المختلفة وخطوط الإبلاغ والتواصل بين الوظائف المختلفة فيما يتعلق بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في الشركة.

سادساً: يجب على الشركة أن تنشر الوعي في ما يخص التأمين التكافلي، وتعزيز ثقافة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية داخل الشركة، بما في ذلك عقد ورش عمل لصالح أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا بخصوص التأمين التكافلي، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

4) محددات المرجعية الشرعية، فيه تعليمات الجهات الرقابية.

يقصد بمحددات المرجعية الشرعية: الإطار المرجعي الذي يُحدد المصادر المعتمدة، والمرجعيات الرسمية التي يجب رجوع شركة التأمين التكافلي إليها عند إصدار الفتاوى والقرارات والآراء الشرعية في ما يخص أعمالها، بما يضمن وضوح المنهج العلمي والالتزام وعدم التشتت في الاجتهاد.

وتمثل هذه المحددات القواعد التي وضعتها الجهات الرقابية، لبيان المصادر الموثوقة التي تستمد الشركة أحكام أعمالها وأنشطتها.

وقد ذكر معيار التدقيق الشرعي الخارجي لشركات التأمين التكافلي تلك المحددات على النحو التالي:
فقد جاء في بند التعريفات:

الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية يعني الالتزام بالآتي:

(أ) الأحكام الواردة في الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المعاملات التجارية.

(ب) الأحكام الواردة في اللوائح الصادرة تنفيذاً للباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المعاملات التجارية.

(ج) القرارات والفتاوى والأنظمة والمعايير التي تصدرها أو تعتمد عليها الهيئة العليا الشرعية فيما يتعلق بالأعمال والأنشطة للشركة (قرارات الهيئة). ويدخل في هذا ضرورة المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أيوفى، على رأس تلك المعايير، وذلك لاعتماد الهيئة العليا الشرعية لها، وإلزام المؤسسات المالية الإسلامية العمل بها.

(د) القرارات والفتاوى التي تصدرها أو تعتمد عليها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركة التأمين التكافلي فيما يتعلق بأعمالها وأنشطتها (قرارات اللجنة)، شريطة عدم مخالفتها لقرارات الهيئة.

كما تمت، الإشارة إلى ذلك أيضاً في تعريف الفتاوى في معيار الحوكمة الشرعية. وهي الآراء الفقهية في أي مسألة من المسائل الشرعية في التأمين التكافلي، التي تصدرها الهيئة العليا أو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

5) العناصر الرئيسية لمحتويات التقرير السنوي لتقرير هيئة الرقابة الشرعية فيه تعليمات الجهات الرقابية.

صدر معيار بخصوص التقرير الشرعي السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لشركة التأمين التكافلي وقد تضمن المعيار ملحفاً، أرفق فيه نموذج التقرير الشرعي السنوي، وكانت عناصره الرئيسية على النحو التالي:

العنصر الأول: تاريخ إصدار التقرير.

العنصر الثاني: الجهة التي يتم توجيه التقرير لها وخاطبتها في هذا التقرير.

العنصر الثالث: بيان الجهة التي يصفرعنها التقرير.

العنصر الرابع: بيان السنة المالية التي يصدر التقرير عنها.

العنصر الخامس: بيان مسؤولية اللجنة.

العنصر السادس: بيان مسؤولية الإدارة العليا للشركة.

العنصر السابع، بيان المعايير الشرعية التي استندت إليها اللجنة الشرعية.

العنصر الثامن: الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية المعنية.

(6) التدقيق الشرعي الداخلي في تعليمات الجهات الرقابية. وأثره. وفي تعزيز الرقابة الشرعية الداخلية.

عرف معيار الحوكمة الشرعية التدقيق الشرعي الداخلي: بأنه عملية دورية تتمثل في فحص وتقييم مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية، ومدى كفاية وفعالية نظم الحوكمة الشرعية للشركة.

وجعل المعيار من مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي التدقيق الشرعي ومراقبة امتثال الشركة بأحكام الشريعة من خلال خطة سنوية تتمثل في جمع وتقييم الأدلة الخاصة بأنشطة ومعاملات الشركة للتأكد بالتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية ومدى كفاية الإجراءات الداخلية وأطر الحوكمة الشرعية.

وبين معيار الحوكمة الشرعية أن أحد الأمور التي يجب تحقيقها ركناً في الحوكمة الشرعية لشركات التأمين التكافلي إنشاء إدارة تدقيق شرعي داخلي ولو من شخص واحد. وعد إنشاء هذه الإدارة إحدى خطوط الدفاع الثلاثة، إلى جانب خط الأعمال، ووظيفة الرقابة الشرعية الداخلية.

كما أوجب المعيار أن يكون لدى الشركة إجراءات عمل محددة تتعلق بإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، ضمن إطار الحوكمة الشرعية.

ونبه المعيار أنه يجب في ذلك أن تتميز مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتنفصل عن مهام إدارة الرقابة الشرعية الداخلية وتستقل عنها من حيث التبعية والموارد البشرية.

وجعل المعيار من مسؤولية لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة تقييم فعالية وكفاية التدقيق الشرعي الداخلي ومدى إسهامه في ضمان التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال:

(أ) تقييم استقلالية وفعالية وكفاية نطاق وبرامج التدقيق الشرعي الداخلي.

(ب) مراجعة التقارير المعدة من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

(ج) تسهيل مهمة إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وتوفير الموارد المالية، والبشرية الكافية الموائمة لحجم وطبيعة أعمال الشركة، من أجل القيام بمهامها بشكل كفء وفعال.

(د) عقد اجتماعات دورية مع رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، بمعدل مرتين، على الأقل خلال السنة المالية.

ولتسهيل عمل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، فقد أوجبت الحوكمة الشرعية على الإدارة العليا في الشركة:

(أ) تسهيل عمل التدقيق الشرعي الداخلي.

(ب) عدم التضيق على المدققين الشرعيين في نطاق عملهم.

(ج) منح المدققين الشرعيين إمكانية الوصول إلى المعلومات أو الاتصال بالموظفين في المستويات المختلفة.

كما أكد معيار الحوكمة الشرعية على أنه يجب على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أن تراقب من خلال إدارتي الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي أعمال الشركة وأنشطتها بصفة مستمرة ومدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية. وهذا، يعني قيام التدقيق الشرعي الداخلي بإصدار تقارير مستمرة عن مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية.

ولأجل نجاح عمل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، فقد أوجب المعيار على إدارة الشركة، أن تعين رئيساً لإدارة التدقيق الشرعي من ذوي الأهلية والكفاءة قد يكون متصفاً بالشروط التالية:

أ. أن يكون مسلماً.

ب. أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي في الشريعة الإسلامية، أو في التخصصات ذات الصلة.

ج. أن يكون حاصلًا على شهادة من جهة مهنية في مجال الرقابة الشرعية و/ أو التأمين التكافلي من إحدى الجهات المعتمدة.

د. أن يكون لديه خبرة، لا تقل عن 10 سنوات في مجال الرقابة الشرعية، منها 5 سنوات في مجال الرقابة الشرعية في التأمين التكافلي.

هـ. أن يتولى مسؤولية العمل على أساس التفرض.

و. أن يكون حسن السيرة والسلوك.

ز. أن يكون متقناً للغة الإنجليزية ولديه معرفة باللغة العربية.

أما غير رئيس الإدارة فيستثنى من شرط الخبرة، فيجب أن يكون له خبرة عملية لا تقل عن 5 سنوات في مجال التدقيق الشرعي.

كما أسند المعيار إلى إدارة التدقيق الشرعي الداخلي الوظائف التالية:

(أ) إعداد دليل التدقيق الشرعي الداخلي وتحديثه ومراجعته دورياً.

(ب) إعداد خطة التدقيق الشرعي السنوية.

(ج) تقييم أعمال وأنشطة الشركة للتأكد من مدى التزامها بالمتطلبات الشرعية.

(د) تقييم فعالية الرقابة الشرعية الداخلية، والتأكد من التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية.

ها) التأكد من أن المنتجات والخدمات والنماذج والعقود والاتفاقيات وإجراءات تنفيذ الأنشطة والعمليات وغيرها من الأمور ذات العلاقة مجازة من اللجنة الشرعية الداخلية.

و) القيام بتدقيق ميداني بصفة دورية لإدارات الشركة بفروعها داخليا وخارجيا،

ز) التنسيق وتبادل النتائج والتقارير مع إدارة التدقيق الداخلي.

ح) إعداد استمارات وبرامج التدقيق الشرعي اللازمة لإجراء عملية الفحص والتحقق مستندية من صحة تنفيذ العمليات في ضوء قرارات الهيئة العليا وقرارات اللجنة الشرعية الداخلية.

ط) عقد اجتماعات دورية مع إدارات الشركة لمناقشة الملاحظات الشرعية، وطلب وضع الإجراءات الملزمة لتلافيها، بالتعاون مع الجهات ذات الصلة داخل الشركة

ي) إعداد تقرير بمخرجات التدقيق الشرعي الداخلي.

وأكد المعيار على أنه يجب ألا يكون لموظفي إدارة التدقيق الشرعي الداخلي أي صلاحيات أو مسؤوليات تنفيذية اتجاه الأعمال والأنشطة والعقود التي يقومون بالتدقيق عليها، كما أكد أنه لا يجوز أن يعهد التدقيق الشرعي الداخلي إلى جهة خارجية ولكن يمكن للتدقيق الشرعي الاستعانة بجهات خارجية إضافية، بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي.

وبين المعيار أن المدقق الشرعي الداخلي يقوم برفع تقاريره إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبت في القضايا التي تتضمنها تقاريره، ثم ترفع هذه التقارير إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بشكل نصف سنوي.

7) أهمية التدقيق الشرعي الخارجي على شركات قطاع التأمين التكافلي.

عرف معيار المدقق الشرعي الخارجي الصادر عن مصرف الإمارات المركزي، عملية التدقيق الشرعي الخارجي بأنها عملية فحص وتقييم مستقل عن مدى التزام شركة التأمين التكافلي بأحكام الشريعة الإسلامية، ومدى كفاية وفعالية نظم الحوكمة الشرعية في شركة التأمين التكافلي فيما يخص السنة المالية المعنية تقوم بها جهة خارجية.

وتكمن أهمية التدقيق الشرعي الخارجي على شركات قطاع التأمين التكافلي في عدة جوانب محورية، من أبرزها:

1. ضمان التزام الشركة بالضوابط والقرارات الشرعية: حيث يساعد التدقيق الشرعي الخارجي في التأكد من التزام الشركة بكافة التعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والمتطلبات الشرعية المعتمدة، بما يضمن أن جميع المنتجات والمعاملات والأنشطة تتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
2. إبداء رأي محايد ومستقل، حول مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات والعقود المبرمة.
3. فحص نظام الرقابة الشرعية الداخلية.

4. تعزيز ثقة جميع الأطراف ذات الصلة بالشركة: يساهم التدقيق الشرعي الخارجي في تعزيز ثقة جميع الأطراف ذات العلاقة - من مشتركين، ومساهمين، وجهات رقابية - في أن الشركة تلتزم بمعايير الشفافية والنزاهة والضوابط الشرعية، فلا تكتفي بمطلب التدقيق الشرعي الداخلي، وإنما تتخذ خطوة زائدة في تكليفها جهة خارجية تنفذ تدقيقاً شرعياً آخر خارجي.
5. دعم الحوكمة الشرعية: يشكل التدقيق الخارجي جزءاً من منظومة الحوكمة الشرعية، من خلال تقديم تقارير موضوعية ومستقلة ومحايدة تعزز من كفاءة قرارات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في الشركة.
6. اكتشاف وتصحيح الأخطاء: يعمل التدقيق الشرعي الخارجي كما هو الحال في التدقيق الشرعي الداخلي على اكتشاف أي مخالفات أو أخطاء أو ثغرات في العمل بالقرارات الشرعية مبكراً، وتقديم التوصيات اللازمة لتصحيحها.
7. تعزيز حماية حقوق المشتركين: يساعد التدقيق الشرعي الخارجي على التأكد من أن حقوق المشتركين تتم إدارتها بكفاءة وأمانة وفق أحكام الشريعة، وبما يضمن عدالة العلاقة بين الشركة والمشاركين.
8. الارتقاء بالقطاع: يساهم التدقيق الشرعي الخارجي في تطوير مستوى الأداء الشرعي والرقابي في قطاع التأمين التكافلي ككل، من خلال نشر أفضل الممارسات في مجال التدقيق الشرعي وتعزيز الالتزام بمعايير العمل الشرعي.

(8) التدقيق الشرعي الخارجي، وأثره في تأكيد سلامة العلاقة بين إدارة الشركة والمشاركين في ضوء تعليمات الجهات الرقابية.

يلعب التدقيق الشرعي الخارجي دوراً رئيسياً في تعزيز الثقة بين إدارة الشركة والمشاركين في قطاع التأمين التكافلي، وذلك من خلال ضمان التزام الشركة بتعليمات الجهات الرقابية ومعايير الحوكمة الشرعية.

وفيما يلي أبرز الآثار الإيجابية للتدقيق الشرعي الخارجي:

1. تعزيز الثقة والشفافية بين إدارة الشركة والمشاركين:

حيث يعمل التدقيق الشرعي الخارجي على طمأننة المشتركين بأن الشركة تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز ثقتهم في الشركة.

ويساعد التدقيق الشرعي الخارجي إدارة الشركة في إظهار مدى التزامها بالضوابط الشرعية، مما يعزز سمعتها وشرعيتها.

2. الالتزام بالتعليمات الرقابية:

يضمن التدقيق الشرعي الخارجي مدى التزام الشركة بتعليمات الجهات الرقابية، مثل المصرف المركزي والهيئة العليا الشرعية وقرارات لجنة الرقابة الشرعية. وهذا من شأنه أن يساعد الشركة في تجنب الوقوع في المخالفات الشرعية والقانونية التي قد تؤدي إلى عقوبات أو إجراءات تأديبية على الشركة.

3. تحسين الحوكمة الشرعية ورفع مستواها في قطاع التأمين التكافلي:

حيث يعزز التدقيق الشرعي الخارجي تطبيق معايير الحوكمة الشرعية، مما يساهم في تحسين إدارة الشركة وتقليل المخاطر الشرعية فيها. ويساعد ذلك في تحديد أوجه القصور في تطبيق الأحكام الشرعية و اقتراح تحسينات لتعزيز الامتثال الشرعي.

4. حماية حقوق المشتركين:

يضمن التدقيق الشرعي الخارجي أن الأموال المستثمرة تُدار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يحمي حقوق المشتركين. ويساعد في ضمان أن توزيع الأرباح والخسائر يتم بشكل عادل وفقاً لمبادئ التكافل.

5. تعزيز مبادئ المساءلة والرقابة:

يوفر التدقيق الشرعي الخارجي آلية مستقلة لمراجعة أعمال الشركة، مما يعزز مبادئ المساءلة والرقابة. ويساعد في كشف أي مخالفات أو تجاوزات شرعية والتعامل معها بشكل فوري.

6. تحسين سمعة الشركة:

يعد التزام الشركة بالتدقيق الشرعي الخارجي مؤشراً على جديتها في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يعزز سمعتها في السوق. ويجذب المزيد من المشتركين الذين يبحثون عن منتجات تأمين تلزم بالشريعة.

7. توفير تقارير موثوقة:

يقدم التدقيق الشرعي الخارجي تقارير دقيقة وموثوقة عن مدى التزام الشركة بالأحكام الشرعية، مما يساعد الجهات الرقابية والمشاركين في اتخاذ قرارات لصالح الشركة.

التوصيات:

1. الحرص على الالتزام بما يصدر عن هيئة الرقابة الشرعية العليا في الدولة أو المصرف المركزي من تعليمات، إن وجدت.
2. حرص شركات التأمين التكافلي على وضع إطار مكتوب للحوكمة الشرعية للشركة. يوضح آليات اتخاذ القرار، وآليات الرقابة الشرعية الداخلية، ونشر ذلك على الموقع الإلكتروني للشركة.
3. اعتماد سياسة دورية لمراجعة وتحديث هذا الإطار بما يتوافق مع التغيرات الشرعية والقانونية.
4. تشجيع برامج التدريب المستمر للعاملين في القطاع الشرعي وفي سائر القطاعات لرفع الكفاءة ومواكبة تطورات الصناعة المالية الإسلامية.
5. تعزيز ومساندة التدقيق الشرعي الداخلي بتعيين مدقق شرعي خارجي مرخص من المصرف المركزي اختياراً ولو كانت تعليمات الجهات الرقابية لا تلزم بذلك.
6. نشر ملخص تقرير المدقق الشرعي الخارجي في التقرير السنوي، لتعزيز ثقة المشتركين.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين





مؤتمر شوره – أيوفيه التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتياح آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليداي ان السالمية

الجلسة الرابعة

التدقيق الشرعي الخارجي وأثره في تطوير حوكمة
مؤسسات العمل الخيري والإنساني وزيادة كفاءة
نموذج عملها وتدعيم الثقة بها

المحاور

- أثر الأعمال الخيرية والإنسانية على تنمية المجتمع والاقتصاد.
- مفهوم منظومة الرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخيري والإنساني وأثره في تطوير أعمالها.
- المخاطر الشرعية المحتملة في أعمال القطاع الخيري والإنساني.
- المرجعية الشرعية في مؤسسات العمل الخيري والإنساني، ومدى تأثير التدقيق الشرعي الخارجي بها في مجال تحديد الأهداف والأغراض وآليات العمل.
- محددات نطاق التدقيق الشرعي الخارجي في مؤسسات العمل الخيري والإنساني.
- ما هي التطبيقات العملية للتدقيق الشرعي الخارجي على مؤسسات العمل الخيري والإنساني.
- موقع التدقيق الشرعي الخارجي في الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل الخيري والإنساني، وأثره في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة الشرعية فيها.



مؤتمر شورة – أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليدي ان السالمية

الجلسة الرابعة

**التدقيق الشرعي الخارجي وأثره في تطوير حوكمة
مؤسسات العمل الخيري والإنساني وزيادة كفاءة
نموذج عملها وتدعيم الثقة بها**

الدكتور/ فؤاد العمر
نائب رئيس مجلس إدارة جمعية العون المباشر
بدولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً: أثر الأعمال الخيرية والإنسانية علم تنمية الاقتصاد والمجتمع:

حَتَّ الإسلام على عمل الخير مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آذْكُوعُوا وَآسْجُدُوا وَآعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَآفَعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: 77]، كما جعل عمل الخيرات سباقاً كما قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيًا فَآسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعاً إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 148].

كما حَتَّت الأديان الأخرى والمذاهب الإنسانية على القيام بالعمل الخيري والإنساني؛ إذ يلاحظ انتشار الأعمال الخيرية في معظم المجتمعات مع تباين بينهما. فمثلاً بلغت مساهمة القطاع الخيري والإنساني من الناتج المحلي الاجمالي في كندا ما نسبته 8.1% من الدَّخل القومي الإجمالي، بينما بلغت النسبة في تايلند 0.8%¹.

بالإضافة إلى تأثيره على زيادة الناتج المحلي الاجمالي، فإن العمل الخيري يُسهم في توظيف العديد من الموظفين في الدول المتقدمة، بل إنه يوفر وظائف للذين قد لا يقبلهم سوق العمل، مما يُسهم في اندماجهم اقتصادياً حيث تم تطبيقه في الأوقاف في الماضي، فمثلاً قَدِرَ الأوقاف التركية في عام 1931م، قد وظَّفت 13% من مجموع القوى العاملة في تركيا². كما أن العمل الخيري يوفر لهم التدريب والتأهيل لتطوير مهاراتهم العملية. أما أثرهم الاقتصادي، فينبع من دور مؤسسات العمل الخيري والإنساني في شراء السلع والخدمات أثناء أداء نشاطاتهم الخيرية والإنسانية.

وعلى الرُّغم من أن الأعمال الخيرية الفردية كانت منتشرة في الكويت منذ تأسيسها في عام 1750م، طلباً للأجر والثواب كما تبرزه الأوقاف المتعددة، فإن بداية العمل الخيري المؤسسي بدأ بتأسيس الجمعية الخيرية العربية في عام 1913م بمبادرة من «فرحان الخالد» رحمه الله لترميم المساجد ومساعدة الأسر الفقيرة. كما أنشئت الجمعية مستوصفاً خيرياً. ومنذ الاستقلال، عُدَّت دولة الكويت، من بين أكثر البلدان سخاءً في العالم؛ إذ شكَّلت المساعدات الإنمائية الرسمية في المتوسط 1.5 في المائة من إجمالي الدخل القومي لها خلال الفترة ما بين 1973 – 2008. وهذا المعدل أكثر من ضعف المستوى الذي تستهدفه الأمم المتحدة والبالغ 0.7 في المائة من إجمالي الدخل القومي، وخمسة أضعاف متوسط المساعدات التي تقدمها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدات الإنمائية. وعند الأخذ بعين الاعتبار، الإنفاق الأهلي الخيري وكذلك معونات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية فقد تصل النسبة إلى 4.4%.

1. Casey, John, "Comparing Nonprofit Sectors Around the World: What Do We Know and How Do We Know It?", Journal of Nonprofit Education and Leadership, 2016, Vol. 6, No. 10, pp. 196-197

2. izacka, Murat, "Awaqaf in History and Implications for Modern Islamic Economics", Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 1, November, 1998

وللتعرّف على أعداد المؤسسات الخيرية في الكويت والتي قد تحتاج إلى تأسيس الرقابة الشرعية أو تفعيلها أو زيادة كفاءتها، فإن الجدول رقم (1) يوضّح أن عددها كبير ويبرر الحاجة إلى تطوير الرقابة الشرعية وتأسيس لائحة خاصة بها بما يحقق أهدافها الأساسية والالتزام بالأحكام الشرعية، ويؤدّي إلى طمأنينة المتعاملين معها.

جدول رقم (1): أعداد المؤسسات الخيرية وغير الهادفة للربح العاملة في الكويت:

وصف الجمعية	العدد	ملحوظات
جمعيات النفع العام	138	
مبرة خيرية	87	
فرق تطوعية	82	
جمعية خيرية	43	
نادي عام أو رياضي	48	منها 26 لجميع التخصصات و 22 نادي متخصص
جمعية تعاونية	56	
المجموع	454	

وسعيًا نحو توضيح التطبيق العملي للتدقيق الشرعي الخارجي على مؤسسة خيرية، فسندستفيد من تجربة جمعية العون المباشر (سليشار إليها بعد ذلك بالجمعية)، وبيان أساليبها في هذا المجال، وذلك في محاور الموضوع. وقد يكون من المناسب التعريف بالجمعية في أسطر بسيطة قبيل ذلك، حيث بدأت أعمالها في عام 1981م بوصفها مؤسسة تطوعية غير حكومية مهتمة بالتنمية في الأماكن الأكثر احتياجًا في إفريقيا، وتركّز على نشاطات التعليم بكل أنواعه والتنمية مع الإغاثة.

ثانيًا: مفهوم منظومة الرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخيري والإنساني وأثره في تطوير أعمالها:

إن مفهوم منظومة الرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخيري والإنساني، لا يختلف مفهومه عن غيره من المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة الشرعية مثل البنوك الإسلامية، وإن تباينت مجالات تدقيقها وحجم أعمالها، وبالتالي فقد يكون مصطلح منظومة الرقابة الشرعية أكبر من واقع مؤسسات العمل الخيري والإنساني ونشاطها الشرعي الذي نودّ التدقيق عليه، بل هي إدارات أو مكاتب شرعية في داخل المؤسسة أو مستشاريهم التعاقد معه أو هيئة شرعية مستقلة، بحسب حجم المؤسسة وطبيعة نشاطاتها. وبالتالي فإن الرقابة الشرعية لمؤسسات العمل الخيري والإنساني، هي عملية شاملة تهدف إلى متابعة أنشطة المؤسسة -بالتنسيق مع نشاطات التدقيق المالي- للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء في الجوانب المالية أو الاستثمارية أو الإدارية أو العمليات والنشاطات.

وفي التطبيق العملي، تطبق الجمعية الرقابة الشرعية من خلال تشكيل هيئة رقابة شرعية مستقلة، تراجع المشاريع والأنشطة الخيرية والبرامج، للتأكد من امتثالها للأحكام الشرعية. كما تُعدُّ تقارير دوريةً حول مدى الالتزام، مما يعكس التزام الجمعية بتطبيق الحوكمة الشرعية التزامًا فعالاً، ويُبرز دورها في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الثقة مع المتبرعين والمستفيدين. ومن بين الخيارات المتاحة للتدقيق الشرعي، اختارت الجمعية خيار استخدام أسلوب الاستعانة بهيئة رقابة شرعية مستقلة تتألف من فقهاء متخصصين للإشراف على أنشطة الجمعية، وضمان توافقها مع الأحكام الشرعية. كما عززت التزامها بالرقابة الشرعية من خلال تعيين مكتب للرقابة الشرعية الخارجية؛ لمراجعة وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلي، بما يضمن أعلى معايير الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

بالإضافة إلى أثر الإفصاح والشفافية في مؤسسات العمل الخيري والإنساني على تعزيز الثقة فيها، فإن الالتزام بالأحكام الشرعية يعدُّ عاملاً أساسياً في كسب ثقة المتبرعين وأصحاب المصلحة واستمرارهم في الدعم والتأييد. وقد تنامي الوعي بأهمية التزام مؤسسات العمل الخيري والإنساني بالأحكام الشرعية، مما أدَّى إلى التركيز على الرقابة الشرعية وتطويرها في أعمال ونشاطات هذه المؤسسات. والإفصاح عن التدقيق الشرعي له دورٌ في زيادة الثقة في أعمال المؤسسة كما هو الحال في البيانات المالية، وخاصة إذا عرفنا أن الإفصاح عن البيانات المالية في المؤسسات الخيرية يؤدي إلى استمرار المتبرعين - كما تظهره الدراسات - نظراً لوضوح المعلومات المالية التي تؤكد كفاءة المؤسسات الخيرية³.

كما سيُصَدِّق قريباً لائحة للحوكمة الشرعية للجمعية، والتي تركز على تعزيز الإطار التنظيمي للرقابة الشرعية، وتطوير آليات التدقيق الشرعي، وإدارة المخاطر الشرعية؛ إذ وفرت إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر الشرعية، حيث تُحدِّد المخاطر المحتملة وتحللها على نحو دوري. كما تركز اللائحة على وضع خطط سنوية للتدقيق الشرعي الداخلي تشمل جميع الأنشطة والبرامج، مما أدَّى إلى تقليل المخاطر الشرعية. ومن الآثار المتوقعة عند تطبيقها، أن مجلس الإدارة سيصبح دوره أكثر فعالية في الإشراف على الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، إذ تُقدِّم تقارير دورية من هيئة الرقابة الشرعية إلى المجلس، كما حُدِّدت أدوار كلٍّ من مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وهيئة الرقابة الشرعية تحديداً واضحاً.

3. رهام عوض حمد القثامي وراوية رضا عبيد، «أثر الإفصاح المحاسبي على تقييم أداء الجمعيات الخيرية السعودية: دراسة ميدانية»، المجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث، مج 5، ع 19، يوليو 2021م، ص 350.

أما في التطبيق العملي لجمعية العون المباشر، فقد لوحظت بعضُ آثار تفعيل الرقابة الشرعية في مجالات عديدة ومنها تطوير الأعمال، وهي كالتالي:

- تعزيز الثقة بين المؤسسة والمجتمع والمتبرعين والجهات الرقابية من خلال ضمان الشفافية والنزاهة في جميع المعاملات. ولتحقيق ذلك، تنشر الجمعية تقارير هيئة الرقابة الشرعية عبر موقعها الإلكتروني، بالإضافة إلى إدراجها ضمن التقارير الإدارية التي تُعرض على أعضاء الجمعية العمومية. هذه الخطوة تتيح للمتبرعين والمستفيدين الاطلاع على مدى التزام الجمعية بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز مصداقيتها ويثبت التزامها بالحوكمة الرشيدة في جميع مجالاتها.
- تحسين أداء المؤسسة من خلال ضمان أن جميع الأنشطة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يوفّر ذلك الثقة لجميع أصحاب المصلحة والمتعاملين والعاملين في الجمعية. فمثلاً الجمعية تلتزم بعرض جميع الأنشطة والبرامج والسياسات الخاصة بالأقسام والإدارات على الهيئة الشرعية لأخذ الموافقات الشرعية على جميع البنود، ويشمل الأمر كذلك عقود تنفيذ المشاريع، وكذلك التعاقدات مع الجهات الخارجية بما يضمن أن تكون وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تعزيز المساءلة والالتزام بالمبادئ الشرعية، مما يسهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والإنسانية للمؤسسة؛ حيث لدى الجمعية إجراءً ملزماً بعدم اعتماد أي تعاقد أو سياسة أو لائحة داخلية ما لم توافق الهيئة الشرعية؛ لذا تحرص جميع الإدارات على الموافقات الشرعية أولاً قبل كل شيء.

ثالثاً: المخاطر الشرعية المحتملة في أعمال القطاع الخيري والإنساني:

إن المخاطر هي جمع خطر والذي قد يعني المجازفة والغرر في التعريف الفقهي، يختلف قليلاً عن مرادنا في هذه الدراسة، من كون المخاطر هي عدم اليقين حيث تتعاظم المخاطر عندما لا يمكن التعرف على هذه المخاطر وتصنيفها، ثم محاولة التقليل منها أو إلغاؤها. والمخاطر الشرعية قد تكون رقابية أو مرتبطة بالعمليات والاستثمارات. والمخاطر الشرعية في مؤسسات العمل الخيري والإنساني هي جزء مستمر من عملها؛ إذ إن الوصول إلى مرحلة عدم وجود مخاطر شرعية بعيد الاحتمال، ما دام هناك وجودٌ لنشاطات جديدة وأعمال متنامية.

ولذلك تنشأ مخاطر عدم الامتثال للأحكام الشرعية في مؤسسات العمل الخيري والإنساني، عندما يحدث الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة في المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات. إن المخاطر الشرعية مثل غيرها من المخاطر يمكن تصنيفها بحسب العوامل التي تكوّنها، أو بحسب مستوى هذه المخاطر، ومدى تأثيرها من الناحية الإستراتيجية أو النشاطات؛ ولذلك فإن التعرف على المخاطر الشرعية المحتملة في أعمال مؤسسات العمل الخيري والإنساني، هو أحد الركائز لوضع إطار متكامل لإدارة هذه المخاطر.

المخاطر الشرعية المحتملة:

- 1) عدم توجيه أموال المتبرعين (الزكاة والصدقات بأنواعها والأوقاف وغيرها من الأموال) في مصارفها المناسبة.
 - 2) عدم اتفاق العقود والإجراءات التي تتبع مع الأحكام الشرعية.
 - 3) مخالفة الاستثمارات وعقودها وهياكل عملياتها وشروطها للأحكام الشرعية.
 - 4) مخالفة تنفيذ الأنشطة وعمليات الجمعية للأحكام الشرعية.
 - 5) مخالفة فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية أثناء تنفيذ الأنشطة والأعمال.
 - 6) مخالفة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات جمع التبرعات والنشر الإلكتروني للأحكام الشرعية.
- ولا بدّ من الإشارة إلى أنه كما هو الحال في التدقيق المالي⁴، فإن من المجالات المستحدثة للتدقيق الشرعي الخارجي هو التدقيق على تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مؤسسات العمل الخيري والإنساني، وهي كثيرة ومتنامية، للتأكد من موافقتها للأحكام الشرعية. وبما أن هذا المجال يعدّ مجالاً مستحدثاً، ونظراً لقلّة الأدوات التي يمكن استخدامها في ممارسة التدقيق الشرعي بالإضافة إلى قلة المتخصصين وخاصة في التكنولوجيا المالية (FinTech)، فإن هناك حاجة ماسّة لتطوير التدقيق الشرعي في هذا المجال.

المخاطر الشرعية الواقعية التي تعرّضت لها الجمعية:

- مخاطر تتعلق بعدم توافق الأنشطة المالية والاستثمارية مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- مخاطر تتعلق بالمعاملات اليومية التي قد تحتوي على شبهات أو مخالفات شرعية.
- مخاطر تتعلق بعدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية أو الفتاوى الصادرة عنها.

إدارة المخاطر الشرعية:

تعتمد الجمعية على هيئة الرقابة الشرعية لتحديد المخاطر الشرعية ووضع الحلول والبدائل الشرعية المناسبة، حيث تقدم هيئة الرقابة الشرعية حلولاً بديلة في تصحيح الاستثمارات والتخلص من الإيرادات المحرّمة. كما يتدرّب الموظفون على كيفية تطبيق المبادئ الشرعية في المعاملات اليومية لتجنب المخاطر، وذلك حسب خطة التدريب المعتمدة لسنة 2025؛ حيث ستُنظّم ورشة عمل للموظفين حول آلية الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، وتنفيذ دورات تدريبية شرعية مما يساعد في تعزيز وعيهم بأهمية الامتثال لأحكام الشريعة. كما تُراجع العقود والمنتجات والخدمات قبل إبرامها للتأكد من توافقها مع الشريعة الإسلامية.

4. الحجامي، ستار جابر خلاوي، «مخاطر التدقيق في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات»، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج 15، عدد 30، يونيو/حزيران 2015م، ص ص 209-210.

وتقوم هيئة الرقابة الشرعية أثناء مراجعة أي منتج خيري أو استثمار أو عقد بتحديد البنود التي تحتاج لتعديل أو توضيح من قبل الإدارة المعنية لإرسال ملاحظاتها سواء باعتماد العقد أو طلب تعديل البند بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وهي بذلك تمارس الرقابة المسبقة بالإضافة إلى الرقابة اللاحقة.

وعندما نحاول فهم المخاطر الشرعية والعوامل المرتبطة والمؤثرة بها ومحاولة التقليل منها، من خلال معايير ولوائح محددة، فإننا بذلك نكون قد أدينا واجبنا في هذا المجال كما قال تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: 91].

رابعاً: المرجعية الشرعية في مؤسسات العمل الخيري والإنساني، ومدى تأثير التدقيق الشرعي الخارجي بها في مجال تحديد الأهداف والأغراض وآليات العمل:

إن المرجعية الشرعية في مؤسسات العمل الخيري والإنساني، وإن لم تعرف حتى الآن -بحسب علم الباحث- ولكن يمكن الاستفادة من تعريف المرجعية الشرعية لعمل المؤسسة المالية الإسلامية⁵، بحيث يمكن القول إنها: مجموعة المعايير الشرعية الحاكمة لعمل مؤسسات العمل الخيري والإنساني، وتمثل هذه المعايير في قرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسة، وكذا قرارات المجامع الفقهية والمعايير الشرعية الصادرة عن المجمعيات الفقهية أو لجان الفتوى، وكذلك المعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، والتي ترى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الأخذ بها.

المرجعية الشرعية في الجمعية:

تعتمد الجمعية على هيئة رقابة شرعية مستقلة تتألف من فقهاء متخصصين لتحديد المرجعية الشرعية لأنشطة الجمعية، إذ تشكلت منذ عام 2016م، وتقوم الهيئة بمراجعة جميع الأنشطة والمشاريع الخيرية للجمعية؛ لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتصدر هيئة الرقابة الشرعية الفتاوى والقرارات الشرعية التي تكون ملزمة للجمعية؛ إذ أصدرت هيئة الرقابة الشرعية فتاوى عن كل ما يخص أعمال الجمعية منذ التعاقد مع الهيئة في عام 2016م، كما رُوجعت جميع الأعمال وفقاً لأحكام الشريعة بعدد 295 فتوى وقراراً شرعياً، وكذلك تختص الهيئة بإصدار الفتاوى الخاصة بالبرامج التي تنفذها الجمعية.

5. محمد عود الفزيع، توحيد المرجعية الشرعية في مهنة التدقيق لشرعي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، مايو 2011م، الكويت، ص 5.

تأثير التدقيق الشرعي الخارجي:

كان للتدقيق الشرعي الخارجي آثار واضحة والتي من أهمها قيام الجمعية بمواءمة الشجرة المحاسبية، ونظام جمع التبرعات بما يتوافق مع الفتاوى الشرعية للتعامل مع جميع المصروفات والإيرادات وتخصيصها وفق الفتاوى الشرعية، الأمر الذي يسهم إسهامًا مباشرًا في تنمية الكفاءة والفعالية وزيادة أداء الجمعية. كما يسهم التدقيق الشرعي الخارجي في التحقق من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية، حيث عيّنت جمعية العون المباشر مكتب تدقيق شرعي لمراجعة مدى كفاءة نظام الرقابة الشرعية، وقد أظهر التدقيق أن النظام يعمل بكفاءة عالية، وقُدِّمت توصيات لتحسين بعض الإجراءات، وتم بحمد الله العمل بجميع التوصيات.

كما يعزز التدقيق الخارجي من مصداقية المؤسسة وشفافيتها أمام الجهات الرقابية والمجتمع، حيث تنشر الجمعية التقارير الشرعية الدورية على الموقع الإلكتروني؛ لتكون متاحة للاطلاع لتطبيق مبدأ الشفافية، بالإضافة إلى تحديد الأهداف والأغراض الشرعية للجمعية من خلال مراجعة الأنشطة والعمليات.

خامسًا: محددات نطاق التدقيق الشرعي الخارجي في مؤسسات العمل الخيري والإنساني:

إن الهدف من استعراض محددات نظام التدقيق الشرعي الخارجي، هو الحد من المخاطر الشرعية والوقاية منها وتقويم الرقابة الشرعية الداخلية. ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

- (1) مراجعة العقود والإجراءات وخاصة في المجال الاستثماري، إذا كان هناك استثمارات أو تعاملات مالية.
- (2) فحص البيانات المالية ومراجعة موثوقيتها، وكذلك الأساليب المستخدمة في توجيه أموال المتبرعين وموارد المؤسسة نحو مجالات صرفها ومدى توافقها مع الأحكام الشرعية.
- (3) مراجعة الضوابط الشرعية وأنظمة التدقيق الشرعي الداخلي واقتراح مجالات التطوير فيها.
- (4) مراجعة إجراءات تنفيذ النشاطات الخيرية والعقود المرتبطة بها، وتحليل مدى التزامها بالأحكام الشرعية.
- (5) تحديد مصادر المخالفات الشرعية وأسبابها، واقتراح الحلول المناسبة لها بما فيها التوعية والتدريب.

أما في الجمعية فتؤطر محددات نطاق التدقيق الشرعي الخارجي، بناءً على حجم وطبيعة أنشطة الجمعية؛ فالجمعية؛ نظرًا لحجمها الكبير وتنوع أنشطتها بين الإغاثة والتنمية وحسن استخدام مواردها المالية، حُدِّد نطاق التدقيق الشرعي الخارجي؛ ليشمل جميع الأنشطة والبرامج الرئيسية، بما في ذلك مراجعة المعاملات المالية والاستثمارات والمشاريع الإنسانية والخيرية والبرامج الموسمية. كما يشمل التدقيق الشرعي الخارجي مراجعة جميع الأعمال والأنشطة للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية على نحو دوري مرتين في كل عام، ويُقدَّم تقرير نصف سنوي وتقرير سنوي عن الأعمال.

وقد يكون من المناسب في هذه المرحلة، توضيح التزامات المدقق الشرعي الخارجي، والتي من أهمها يجب أن يكون المدقق الخارجي مُسجلاً ومعتمداً لدى الجهات الرقابية المختصة. وفي حالة الجمعية، فإن المدقق الشرعي المعين لفحص أنشطة الجمعية، مسجل ومعتمد لدى هيئة أسواق المال - الكويت، مما يضمن مصداقيته واستقلاله في تقديم التقارير. كما أن من التزاماته أن يقوم المدقق الشرعي الخارجي بإعداد تقارير دورية (نصف سنوية) توضح نتائج التدقيق ومدى التزام الجمعية بالمعايير الشرعية. كما يلتزم المدقق الشرعي للجمعية بتقديم تقرير دوري نصف سنوي ضمن شروط التعاقد معه، وتتضمن التقارير المقدمة من طرفه، التأكيد بالالتزام بالجمعية بأحكام الشريعة الإسلامية في الأنشطة والعقود والبرامج التي تم الاطلاع عليها من قبله، مع إرسال كتاب رسمي إلى مجلس الإدارة ببعض التوصيات والتحسينات المقترحة وبعض الملاحظات المرصودة، وتوجه الجمعية للإدارات المعنية بضرورة الالتزام وتصحيح الأخطاء وفق الملاحظات الشرعية.

سادساً: التطبيقات العملية للتدقيق الشرعي الخارجي على مؤسسات العمل الخيري والإنساني:

- إن من أهم التطبيقات العملية للتدقيق الشرعي الخارجي من خلال الواقع العملي:
- مراجعة العقود والاتفاقيات للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يراجع المدقق الشرعي للجمعية جميع العقود والاتفاقيات المبرمة خلال فترة التدقيق، والتأكد من وجود موافقات من هيئة الرقابة الشرعية على هذه العقود والاتفاقيات، والتأكد من قيام الجمعية بتعديل هذه العقود بناء على ملاحظات الهيئة.
- مراجعة المنتجات والخدمات التي تقدمها الجمعية للتأكد من عدم وجود شبهات شرعية، حيث يقدم المدقق الشرعي بالجمعية وبعد مراجعة الأعمال والعقود والسياسات، تقريره نصف السنوي أو السنوي، والذي يؤكد أن جميع العمليات تتم وفق الفتاوى الشرعية المعتمدة، مما يضمن خلوها من أي شبهات شرعية.
- مراجعة الاستثمارات التي تقوم بها الجمعية وبيان توافقها مع الشريعة الإسلامية، وذلك بتأكد المدقق الشرعي من موافقات الشرعية على الاستثمارات، ويسجل ملاحظة على أي استثمار شرع فيه قبل أخذ الموافقات الشرعية اللازمة.
- إعداد تقارير دورية توضح نتائج التدقيق ومدى التزام الجمعية بالمعايير الشرعية، حيث يصدر المدقق الشرعي بالجمعية تقارير سنوية ونصف سنوية يذكر فيها الإدارات والمعاملات التي دققها خلال الفترة مع إبداء أي ملاحظات شرعية – إن وجدت-.

المخاطر الشرعية الواقعية التي تعرضت لها الجمعية:

1. مخاطر تتعلق بعدم توافق الأنشطة المالية والاستثمارية مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- مثال عملي: عُرضت فرصة استثمارية على جمعية العون المباشر لشراء مجمع تجاري يحتوي على محلات تباع منتجات غير شرعية أو بعض المستأجرين من مؤسسات تخالف أنشطتها الأحكام الشرعية (مثل البنوك الربوية أو شركات

تأمين تقليدية). بعد مراجعة هيئة الرقابة الشرعية، تبيّن أن نسبة الإيرادات المحرّمة تتجاوز الحد المسموح به، وبناءً عليه رُفِض الاستثمار.

2. مخاطرتتعلّق بالمعاملات اليومية التي قد تحتوي على شبهات أو مخالفات شرعية.
 - مثال عملي: عند مراجعة أحد العقود الخاصة بمشروع إغاثي، تبين وجود شرط دفع غرامة في حال التأخير. وبعد اطلاع هيئة الرقابة الشرعية على العقد، رُفِض لوجود شبهة الربا.
3. مخاطرتتعلّق بعدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية أو الفتاوى الصادرة عنها.
 - مثال عملي: وقّعت إحدى الإدارات عقدًا مع جهة خارجية دون عرضه على هيئة الرقابة الشرعية، وبعد التدقيق الشرعي، أُرسلت ملاحظة من الهيئة للإدارة ليُصحّح العقد بما يتوافق مع الأحكام الشرعية.

سابعاً: موقع التدقيق الشرعي الخارجي في الهيكل التنظيمي في مؤسسات العمل الخيري والإنساني وأثره في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة الشرعية فيها:

1. **موقع التدقيق الشرعي الخارجي في الهيكل التنظيمي:**
 - يتمتّع المدقق الشرعي الخارجي باستقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية للجمعية، حيث تضمن استقلالية المدقق الشرعي الخارجي بالقدر الذي يتيح له تقديم تقارير موضوعية شفافة دون تأثير من أي جهة داخلية.
 - يرتبط المدقق الخارجي بأعلى مستوى تنظيمي في الجمعية، وهو مجلس الإدارة، حيث تُقدّم تقارير المدقق الشرعي مباشرة إلى مجلس إدارة جمعية العون المباشر ممثلاً في لجنة التدقيق والمخاطر (إحدى لجان مجلس الإدارة)، مما يعزّز من دور المجلس في الإشراف على الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

2. أثر التدقيق الخارجي في رفع كفاءة الرقابة الشرعية:

- يعزّز التدقيق الخارجي وفقاً لرؤية الجمعية من استقلالية وموضوعية نظام الرقابة الشرعية، مما يتيح القدر الأكبر من الرقابة الشرعية على جميع أعمال الجمعية.
- أسهم التدقيق الشرعي الخارجي إسهامًا كبيرًا في تحسين أداء الجمعية من خلال تحديد أوجه القصور واقتراح الحلول الشرعية المناسبة.
- عزّز التدقيق الشرعي الخارجي من ثقة الجهات الرقابية والمجتمع في أنشطة الجمعية، وذلك من خلال نشر التقارير الشرعية على موقع الجمعية ليتمكن للجميع الاطلاع عليها مباشرة.

ثامناً: الخلاصة والتوصيات:

تُبرز الورقة أهمية التدقيق الشرعي الخارجي، وأثره في تطوير حوكمة مؤسسات العمل الخيري والإنساني، وزيادة كفاءة نموذج عملها وتدعيم الثقة بها، والتطبيق العملي لها في الجمعية والدروس المستفادة من ذلك. ومن التجربة الشخصية، فإن من الإجراءات التي تُسهم في تقليل المخاطرة الشرعية، أن يكون رد الهيئة على أسئلة ومواضيع التدقيق الشرعي، مفصلاً ويتناسب مع الصياغة الجيدة للاستفسار أو الملاحظة مع الابتعاد عن العموميات، وأن يكون مستنداً إلى الدليل والقواعد الفقهية، أو المعايير واللوائح المعتمدة، مع توضيح الحلول الشرعية البديلة.

وقد يكون من المناسب، أن تتضافر جهود مؤسسات العمل الخيري والإنساني، على توحيد المرجعية الشرعية للتدقيق الشرعي من خلال تشكيل مجلس استشاري للرقابة الشرعية على غرار ما قام به مثلاً مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، وأن تصدر أدلة وإجراءات لتنظيم أعمال الرقابة الشرعية فيها، وأن يتم تبادل الاجتهادات الفقهية وأفضل الممارسات في الرقابة الشرعية. كما لا بد من الاهتمام بالتدقيق الشرعي في مجال تكنولوجيا المعلومات وفي التكنولوجيا المالية (FinTech)، وتطوير أدواته والتدريب عليه.

”والحمد لله رب العالمين“



قائمة المراجع

- الحجامي، ستار جابر خلاوي، «مخاطر التدقيق في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات»، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد 32(10)، 2015م، ص ص 182-207.
- القثامي وعبيد، رهام عوض حمد وراوية رضا، «أثر الإفصاح المحاسبي على تقييم أداء الجمعيات الخيرية السعودية: دراسة ميدانية»، المجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والأدب، مج 5، ع 19، يوليو 2021م، ص ص 345-364.
- الفزيع، محمد عود، توحيد المرجعية الشرعية في مهنة التدقيق لشرعي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المدققين الشرعيين الثالث، مايو 2011م، الكويت، ص ص 1-28.
- Casey, John, "Comparing Nonprofit Sectors Around the World: What Do We Know and How Do We Know It?", Journal of Nonprofit Education and Leadership, 2016, Vol. 6, No. 10, pp.187-223, 18666/JNEL-2016-V6-I3-7583.
- Cizackca, Murat, "Awaqaf in History and Implications for Modern Islamic Economics", Islamic Economics Studies, Vol.6, No.1, November, 1998.



مؤتمر شوري – أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي
التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتداد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليدي ان السالمية

الجلسة الرابعة

**التدقيق الشرعي الخارجي وأثره في تطوير حوكمة
مؤسسات العمل الخيري والإنساني وزيادة كفاءة
نموذج عملها وتدعيم الثقة بها**

(مسودة غير نهائية من بحث)

الدكتور/ حسن بن عبد الله فالح الحمامي
أمين مجلس نظارة أوقاف علي بن إبراهيم المجدوعي
المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا، أَمَّا بَعْدُ:

فبدعوة كريمة من إدارة مؤتمر شورى - أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي، المتوقع انعقاده في الكويت، في الفترة من 15-17 شوال 1445هـ، الموافق 13-15 أبريل 2025م، كُلفت بإعداد ورقة علمية في موضوع: "التدقيق الشرعي الخارجي وأثره في تطوير حوكمة مؤسسات العمل الخيري والإنساني وزيادة كفاءة نموذج عملها وتدعيم الثقة بها".

ومع القناعة بأن ما بُدِل في هذه الورقة من جهد لا يستحق النشر، إلا أن المقصود إطلاع الخبراء والمختصين، لنقد الورقة وتقويمها، إنضاجاً للموضوع، وهذا هو الجهد، ومن الله يُستمد العون والتوفيق، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن ينفع به، وأن يجعله علماً نافعاً، ويسهل لي به طريقاً إلى الجنة، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

مدخل

العمل الخيري في الوطن العربي عمل عريق، وموغل في القدم، وسمة أصيلة في قياداته ومجتمعه فهو مرتبط بتاريخ هذه الأرض منذ نزول الوحي، وإشراق نور الرسالة، ومستمر حتى عصرنا هذا، يتنوع ويتشكّل ويتكيف مع الأوضاع المجتمعية، ومستجدات الاحتياجات الإنسانية، وهو – أي العمل الخيري- يحقق نجاحات كبرى، وخدمات واسعة للمحتاجين، وأكثر من يعرفه ويشعر به: الفقير والمريض والمدين والراغب في التعلّم، كما يدركه المنفقون الذين يبذلون أموالهم، أو أوقاتهم في هذه المشروعات المباركة، وأعداد المستفيدين من تلك المشاريع الخيرية كبير جداً، لا يمكن حصره بيسر وسهولة مهما حاولت الجهات معرفة حجم تأثيرها، وعدد مستفيديها.

والعمل الخيري يشهد نمواً هائلاً وسريعاً خلال الأعوام الماضية، فنجد العمل الخيري في المملكة العربية السعودية منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 حظي في مستهدفات الرؤية باهتمام كبير ليكون أحد الأعمدة الأساسية للتنمية، ومكوّنًا أساسيًا لتطوير الخدمات وتوفير البرامج الداعمة للمجتمع، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5% بحلول عام 2030 م، والعناية بتمكين العاملين فيه من مواصلة جهودهم وبذلهم لتعظيم الأثر التنموي للقطاع واستدامته وتعزيز دوره بالتكامل مع مكونات التنمية الأخرى، فلقد تجاوز عدد المنظمات غير الربحية أكثر من 5992 منظمة، وارتفع عدد المنظمات المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية، وانعكست هذه الأرقام على زيادة نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة.

وقد شهدت المملكة تحولاً كبيراً في القطاع الخيري من مجرد جهود فردية إلى جهود جماعية تعمل تحت مظلة رسمية تتضمن العديد من الآليات والسياسات والاستراتيجيات والإجراءات التي ساعدت على تحسينه وتنظيمه، ففي عام 1437هـ صدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحتها التنفيذية؛ حيث شهدت المرحلة التي بعدها تحولات نوعية في القطاع الخيري؛ فتغيرت مهامها من النمط التقليدي المقتصر على تقديم الخدمات الإنسانية، والمبني على مفاهيم «البر والإحسان» الأولى إلى النمط الإنتاجي والمعنى العميق للتمكين، الذي يقوم على تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي عام 1440هـ تم تأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ذاك المركز المتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، والذي يهدف إلى تنظيم منظمات القطاع الخيري وتفعيله وتوسيعه في المجالات التنموية، والإشراف المالي والإداري والفني على القطاع الخيري وزيادة التنسيق والدعم والعمل على حوكمتها وفق أفضل المعايير العالمية¹.

1. انظر: المقدمات في القطاع غير الربحي (ص13).

أثر الأعمال الخيرية والإنسانية على تنمية المجتمع والاقتصاد

للأعمال الخيرية على مستوى العالم مجالات وأنواع متعددة تحقق أهدافها التنموية والاجتماعية والاقتصادية، ويختلف نشاطها حسب طبيعة كل دولة واهتمامها بما ينمي مجتمعيها ويحقق القيمة المستهدفة فيه، ففي المملكة العربية السعودية تنشط الأعمال الخيرية في (10) مجالات تنموية من أهمها التعليم والأبحاث والتنمية والإسكان والخدمة الاجتماعية والصحة والبيئة والدعوة والإرشاد وخدمة ضيوف الرحمن ومنظمات دعم العمل الخيري، وهي المعتمدة في المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ويندرج تحت هذه المجالات أكثر من (100) مجال فرعي²، وهذه المجالات لها آثار واضحة وجليّة تكمن في الآتي:

1. أنها تُسهم في التنمية المُستدامة للمشاريع الإنسانية، والمساهمة في نمو حياة الأفراد والمجتمعات.
2. أنها تُسهم في غرس ثقافة التطوُّع، وتأسيس مبدأ تحمل المسؤولية في حياتنا وأعمالنا ومجتمعاتنا، وتعظيم الأثر الاجتماعي للقطاع الخيري.
3. أنها تُسهم في تخفيف حجم الأعباء المادية والخدمية الواقعة على كاهل الدول، لا سيما أنَّ العمل التطوعي قادرٌ على توفير الكثير من الموارد والخدمات لشريحة واسعة من أبناء المجتمع.
4. أنها تُساعد المتطوِّع على اكتساب عدد كبير جداً من المهارات التي تنعكس بشكل إيجابي على كافة جوانب حياته ولا سيما المهنية والاجتماعية.
5. أنها تعمل على تعزيز روابط وأواصر المحبة بين أفراد المجتمع نتيجة لانتشار ثقافة العمل التطوعي ومبدأ التكافل الاجتماعي.
6. أنها تحقق بُعداً نفسياً مهماً جداً: فهي تُشعر المتطوِّع بالسعادة ولذة العطاء عند تقديم المساعدة للآخرين.

مفهوم منظومة الرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخيري والإنساني وأثره في تطوير أعمالها

أولاً: مفهوم الرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخيري:

عُرِّفت الرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخيري بأنها: "نظام يهدف إلى الضبط الشرعي والتأثير في جميع (الموارد) وصرفها، لتحقيق أهداف مؤسسات العمل الخيري بالطرق التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية"³. والرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخيري تهدف في الحقيقة إلى التأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، ويتم تطبيق الرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخيري بطريقتين رئيسيتين هما:

الطريقة الأولى: الرقابة الشرعية الخارجية من قبل جهات مستقلة تقوم بعملية الفحص الدوري لأعمال مؤسسات العمل الخيري للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة⁴.

2. انظر: آفاق القطاع غير الربحي، الصادر عن مؤسسة الملك خالد، سنة 2023م، (ص:4-5).

3. انظر: أصول محاسبة مؤسسات الزكاة المعاصرة (ص:4) لدكتور حسين شحاته، بحث (نظام الرقابة الشرعية في مؤسسات العمل الخيري)، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت، (ص: ٢٢٠-٢٢١)، لدكتور محمد عودة الفزيع.

4. وهو ما أخذ به معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (2) (الرقابة الشرعية)، (ص:1061).

الطريقة الثانية: الرقابة الشرعية الداخلية والتي تتم داخل المؤسسة من خلال جعل الرقابة الشرعية نظاماً في المؤسسة فتوضع الأسس التي تحقق التزام المؤسسة بأحكام الشريعة في جميع أنشطتها، ويكون الفحص على أعمال المؤسسة جزء من أجزائه⁵، وقد ذهب الدكتور محمد عودة الفزيع إلى أن هذه الطريقة هي الأفضل لأن ضمان التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية لا يقتصر على فحص أعمالها فقط، وإنما يقوم على وضع جميع السياسات والإجراءات التي يتطلبها عمل المؤسسة، ويأتي الفحص لاحقاً، لتصحيح أي انحراف⁶.

وما عليه العمل في المملكة العربية السعودية هو الفحص الدوري لأعمال مؤسسات العمل الخيري والتي يكون من ضمنها الرقابة الشرعية، ويكون ذلك من خلال مجموعة من الأنظمة والأدوات والإجراءات والسياسات والنماذج، من أجل ضمان التزام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية ونظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونظام جمع التبرعات، كما تساعد هذه المعايير على تقييم الجمعيات والمؤسسات الأهلية في ثلاثة معايير رئيسية:

1. معيار الامتثال والالتزام: تقيس مدى امتثال والتزام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالأنظمة واللوائح والضوابط السارية والمنظمة لأعمالها.
 2. معيار الشفافية والإفصاح: تقيس مدى استعداد الجمعيات والمؤسسات الأهلية لنشر المعلومات عن أسباب وجودها وعن أنشطتها المنفذة وبياناتها المالية واستعدادها لشرح عملياتها لأصحاب العلاقة والجمهور.
 3. معيار السلامة المالية: تقيس أداء الجمعيات والمؤسسات الأهلية من خلال تقييم الكفاءة والقدرة والاستدامة المالية وكذلك كفاءة التنظيم المالي، وتنقسم إلى: (مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات التنظيم المال).
- وقد احتوت هذه المعايير على:
1. مؤشرات: وهي عبارة عن مجموعة من الأدلة القابلة للقياس والتي تحدد مدى تلبية المنظمات الأهلية للمعايير المعتمدة.
 2. بطاقات ممارسات: وهي الأنشطة والمهام العملية التي توضح مدى تطبيق المؤشر وتساعد على تحديد الإجابة على أسئلة التدقيق ووضع الدرجة المناسبة.
 3. بطاقات تقييم: وهي الأسئلة التي تقيس مدى تحقيق المنظمة الأهلية للممارسات التطبيقية.
- وقد صممت هذه المعايير بمراجعة أفضل الممارسات العالمية، ووفقاً لأبحاث معهد البحوث والدراسات بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن المتمثل بمركز التميز لتطوير المؤسسات غير الربحية.
- ويتم ذلك من خلال المركز الوطني للقطاع غير الربحي على الجمعيات والمؤسسات الأهلية بعمل زيارات دورية لتقييم حوكمة المنظمة على معايير الحوكمة الثلاثة ليتم تقييم درجة الحوكمة للمنظمة من 100 % وفق الأوزان التالية:

5. وهو ما سارت عليه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في برنامج المدقق والمراقب الشرعي.
6. انظر: بحث (نظام الرقابة الشرعية في مؤسسات العمل الخيري)، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت، (ص: 220-221)، لدكتور محمد عودة الفزيع.

المعيار	الامتثال والالتزام	الشفافية والإفصاح	السلامة المالية
الوزن	40%	20%	40%

مثال ذلك:



دليل حوكمة المؤسسات الأهلية - الجزء الأول: معيار الامتثال والالتزام

بطاقة الممارسة رقم 22		المجال	الإيرادات والمصروفات والتملك.	موضوعات الممارسة	1-التعامل مع أموال الزكاة. 2-صرف أموال المؤسسة لتحقيق أغراضها
المؤشر			التزام المؤسسة بالأنظمة والضوابط المنظمة للإيرادات والمصروفات وامتلاك العقارات.		
تلتزم المؤسسة عند التعامل مع المصروفات وأموال الزكاة بما يلي:					
1- عدم صرف أموال المؤسسة في مصارف لا تتوافق مع غاياتها ولا تحقق أغراضها.					
2- تتعامل المؤسسة مع أموال الزكاة في حساب مستقل وتنشئ لها سجلاً خاصاً.					
3- التصرف في أموال الزكاة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.					
آليات مقترحة لتحقيق الممارسة وشواهد					
الأنشطة		1. مراجعة مصروفات المؤسسة والتأكد من أنها تتوافق مع غاياتها وأغراضها. 2. التأكد من وجود حساب مستقل للزكاة في حال كانت هناك مصارف مخصصة بالزكاة. 3. إنشاء سجل خاص بالزكاة يوضح المصارف التي تم صرفها فيه.			
الأدوات والأدلة والنماذج		-			
مصدر الممارسة		نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية اللائحة الأساسية اللائحة الأساسية			
الشواهد المتوقعة		1. التقرير المالي السنوي. 2. سجل حساب الزكاة.			

بطاقة تقييم الممارسة رقم 22						
م	السؤال	الدرجة	آلية التقييم	آلية التحقق	الحالة	النسبة
1	هل تتعامل المؤسسة مع أموال الزكاة؟	3	مكتبي+ ميداني	1- محتوى التقرير المالي السنوي.	لا	100%
					نعم	يتم الانتقال إلى السؤال التالي
2	هل يوجد حساب مستقل وسجل خاص بمصارف الزكاة؟	3	ميداني	1- محتوى التقرير المالي السنوي. 2- وجود سجل حساب الزكاة.	لا	صفر
					نعم	يوجد حساب مستقل أو سجل لمصارف الزكاة. يوجد حساب مستقل و سجل لمصارف الزكاة.
						50% 100%

ثانياً: أثر الرقابة الشرعية في تطوير أعمال مؤسسات العمل الخيري:

الرقابة الشرعية ليست مجرد أداة لضبط التزام مؤسسات العمل الخيري بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، بل هي عنصر أساسي في تطوير أداؤها، وضمان استدامتها، وتعزيز تأثيرها الإيجابي في المجتمع، من خلال تطبيق رقابة شرعية فعالة، يُمكن لمؤسسات العمل الخيري تحقيق أهدافها بطرق أكثر كفاءة ونزاهة، مما ينعكس إيجاباً على العمل الخيري ككل، فهي تلعب دوراً حيوياً في تحسين وتطوير أعمال المؤسسات الخيرية من عدة جوانب أهمها الآتي⁷:

1. تسهم في تعزيز الثقة والمصداقية: فمن خلال الرقابة الشرعية يطمئن المتبرعون بأن أموالهم تُدار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مما يزيد من حجم التبرعات والدعم المقدم لمؤسسات العمل الخيري، وجذب المزيد من الجهات المانحة والأفراد الراغبين في المساهمة.
2. تسهم في تحقيق النزاهة والاستقامة: فمن خلال الرقابة الشرعية تضمن التزام المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جمع التبرعات وأموال الزكاة وإنفاقها، وتساهم في إصدار تقارير مالية واضحة ومدققة تعكس الاستخدام الصحيح للأموال وفق الضوابط الشرعية.
3. تسهم في تعزيز الأثر الاجتماعي للعمل الخيري: فمن خلال الرقابة الشرعية تضمن أن أموال التبرعات تُستخدم في مشاريع تحقق أثراً ملموساً في المجتمع مثل التعليم، الصحة، وتمكين الفئات المحتاجة، وتعزز من قدرة مؤسسات العمل الخيري على التوسع في خدماتها وزيادة عدد المستفيدين من برامجها.
4. تسهم في تحقيق الاستدامة المالية والمؤسسية: فمن خلال الرقابة الشرعية يتم تشجيع مؤسسات العمل الخيري على استثمار الأصول الوقفية في مشاريع تحقق عائداً مستداماً يمكن استخدامه في تمويل الأنشطة الخيرية، وتقليل المخاطر المالية من خلال التأكد من أن المعاملات والاستثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المخاطر الشرعية المحتملة في أعمال مؤسسات العمل الخيري

قد تواجه مؤسسات العمل الخيري بعض المخاطر الشرعية التي قد تؤثر على نزاهة أعمالها وفعاليتها في تحقيق أهدافها، فعدم امتثالها بأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطتها يؤدي إلى فقدان الثقة فيها، وإلى تعطل أنشطتها الخيرية. ولعلي هنا أتكلم عن أبرز المخاطر الشرعية التي قد تواجه مؤسسات العمل الخيري:

أولاً: المخاطر المتعلقة بالتبرعات والأوقاف:

1. استقبال تبرعات من مصادر غير مشروعة: مثل استقبال الأموال المكتسبة بطرق غير شرعية أو تلك المرتبطة بجهات مشبوهة لها علاقة بغسل الأموال أو جرائم الإرهاب وتمويله.
2. تخصيص التبرعات في غير مواضعها الشرعية: مثل توجيه الأموال المخصصة للفقراء إلى غيرهم أو إلى مشاريع لا تسد احتياجاتهم أو لا تتوافق مع نية المتبرع.

7. انظر: بحث (استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل)، بحث مقدم في المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عام 2004م، (ص: 25)، لدكتور عبد الباري بن محمد مشعل.

3. الخلط بين الأموال الموقوفة وأموال التبرعات: مثل دمج أموال الوقف مع أموال الصدقات، مما قد يؤدي إلى مخالفة شروط الواقفين والمتبرعين.
4. عدم الامتثال لشروط الوقف: مثل تغيير مصارف الأوقاف دون مراعاة شرط الواقف.
- ثانياً: المخاطر المتعلقة بالتمويل والاستثمار:
1. الحصول على القروض الربوية: سواء لتمويل مشاريع المؤسسة أو لتغطية العجز المالي.
2. استثمار أموال مؤسسات العمل الخيري في أنشطة غير شرعية: مثل استثمارها في مشاريع أو أدوات مالية غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (كالفوائد البنكية التقليدية)، وغيرها.
3. الدخول في شراكات مع جهات لا تلتزم بالضوابط الشرعية: مثل التعامل مع البنوك الربوية أو المؤسسات التي تقدم خدمات مالية مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
4. عدم الامتثال للضوابط الشرعية في العقود والاتفاقيات: مثل الدخول في عقود تحتوي على شروط مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
5. عدم توافق سياسات مؤسسات العمل الخيري مع القوانين المحلية والدولية: خاصة في الدول التي تفرض قوانين قد تتعارض مع الأحكام الشرعية المتعلقة بالزكاة، الوقف، أو توزيع التبرعات.

ثالثاً: المخاطر المتعلقة بالمستفيدين وآليات التوزيع:

1. عدم التحقق من استحقاق المستفيدين: مما قد يؤدي إلى وصول المساعدات لمن لا يستحقها وحرمان المستحقين الحقيقيين، ومثل ذلك عدم التحقق من المصرف الذي نص عليها الواقف في صك الوقفية.
2. عدم الإنصاف في توزيع المساعدات: مثل التحيز لجماعات أو أفراد معينين دون معايير واضحة، أو تقديم مستحقي غلة الوقف الذري من الذكور على الإناث دون وجود ما ينص على ذلك صك الوقف.

ويمكن تجنب هذه المخاطر بالعمل على الآتي:

1. تشكيل إدارة رقابة شرعية مستقلة تشرف على جميع عمليات مؤسسات العمل الخيري.
2. وضع سياسات واضحة لمؤسسات العمل الخيري تتعلق بجمع التبرعات وإنفاقها تتماشى مع الأحكام الشرعية.
3. إجراء تدقيق شرعي دوري لضمان التزام مؤسسات العمل الخيري بالأحكام الشرعية.
4. تدريب الموظفين والعاملين في مؤسسات العمل الخيري على الأحكام الشرعية المتعلقة بالعمل الخيري.

المرجعية الشرعية في مؤسسات العمل الخيري، ومدى تأثير التدقيق الشرعي الخارجي بها في مجال تحديد الأهداف والأغراض وآليات العمل

أولاً: مفهوم المرجعية الشرعية في مؤسسات العمل الخيري:

المرجعية الشرعية هي الأساس الذي تبني عليه مؤسسات العمل الخيري سياساتها وأهدافها، ويتأثر التدقيق الشرعي الخارجي بهذه المرجعية بشكل مباشر من خلال مراجعة مدى توافق الأنشطة والإجراءات مع الأحكام الشرعية. والمرجعية الشرعية في مؤسسات العمل الخيري هي مجموعة القواعد والمبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية التي توجه أعمال هذه المؤسسات وتضمن توافقها مع القيم الإسلامية، وتشمل هذه المرجعية:

- القرآن الكريم والسنة النبوية: كمصدرين أساسيين للتشريعات المتعلقة بالوقف، والزكاة، والصدقات.
- الاجتهادات الفقهية وآراء العلماء: خاصة فيما يتعلق بالمستجدات الحديثة في العمل الخيري مثل التمويل الإسلامي والاستثمار الوقفي.
- المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية: مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المتعلقة بالأوقاف والزكاة.
- الفتاوى والقرارات التي تصدرها اللجان الشرعية: سواء اللجان الشرعية الخاصة بالمؤسسات الخيرية أو اللجان الشرعية الخاصة بالجهات الإشرافية على مؤسسات العمل الخيري⁸.

ثانياً: تأثير المرجعية الشرعية على التدقيق الشرعي الخارجي:

يتأثر التدقيق الشرعي الخارجي بالمرجعية الشرعية لمؤسسات العمل الخيري في عدة جوانب رئيسية، أبرزها:

1. تحديد الأهداف والأغراض الشرعية للمؤسسة:

- يحرص التدقيق الشرعي على التحقق من أن أهداف المؤسسة تتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية مثل تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل والإحسان.
- يراجع الأغراض المعلنة للمؤسسة للتأكد من أنها تتوافق مع الأحكام الشرعية ولا تتعارض مع مقاصد الزكاة أو الصدقات أو الأوقاف.

2. آليات جمع التبرعات والتمويل:

- يضمن التدقيق الشرعي توافق طرق جمع التبرعات مع الشريعة، مثل الامتناع عن التعاملات الربوية أو التمويلات المشروطة التي تخالف القيم الإسلامية.
 - يراجع العقود والاتفاقيات الخاصة بالتمويل، خاصة إذا كانت المؤسسة تستثمر أموال التبرعات في مشاريع تنموية.
3. آليات إنفاق التبرعات والأوقاف:

8. انظر: بحث (استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل)، بحث مقدم في المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عام 2004م، (ص: 6)، لدكتور رياض منصور الخليفي.

• يتأكد من أن أموال الزكاة تُصرف في مصارفها الشرعية المحددة (كالفقراء والمساكين والغارمين).

• يراجع آليات توزيع التبرعات للتأكد من العدالة في إيصالها للمستحقين.

• يحرص على التزام المؤسسات بشروط الواقفين والمتبرعين، لا سيما في الأوقاف الخيرية.

4. الاستثمار والأنشطة المالية:

• يقوم التدقيق الشرعي بمراجعة الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة، مثل التأكد من أنها لا تشمل أسهمًا أو مشاريع غير

متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

• يضمن أن أي عوائد ناتجة عن الاستثمارات يتم استخدامها في الأغراض الخيرية وفق الأحكام الشرعية.

5. الحوكمة والشفافية:

• يتحقق التدقيق الشرعي من مدى التزام المؤسسة بمبادئ الحوكمة الرشيدة وفق القيم الإسلامية، مثل الأمانة والشفافية والمساءلة.

• يراجع التقارير المالية والشرعية للتأكد من دقة البيانات المالية ومدى تطابقها مع القوانين الإسلامية الخاصة بالعمل الخيري.

6. السياسات الداخلية والإدارية:

• يراجع اللوائح التنظيمية الداخلية لمؤسسات العمل الخيري لضمان أنها تتماشى مع القيم الإسلامية في إدارة الموارد البشرية والمالية.

• يضمن التزام مؤسسات العمل الخيري بأخلاقيات العمل الخيري، مثل العدل في التعامل مع الموظفين والمستفيدين.

محددات نطاق التدقيق الشرعي الخارجي في مؤسسات العمل الخيري

تُعدّ مؤسسات العمل الخيري من أبرز الجهات التي تتعامل بشكل مباشر مع الأموال المخصصة لمصارف شرعية محددة، مما يستوجب وجود رقابة شرعية فعالة لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. ويُعدّ التدقيق الشرعي الخارجي إحدى وسائل التحقق من مدى هذا الالتزام، ويتطلب تحديد نطاق واضح لها لضمان كفاءة عملها وتحقيق أهدافها.

أولاً: مفهوم التدقيق الشرعي الخارجي في مؤسسات العمل الخيري:

التدقيق الشرعي الخارجي هو عبارة عن عملية فحص وتقييم مستقلة يقوم بها طرف خارجي مختص للتأكد من توافق أعمال مؤسسات العمل الخيري مع الأحكام والضوابط الشرعية الإسلامية، ويشمل ذلك المعاملات المالية والإدارية، والسياسات والإجراءات، ومصادر الإيرادات والمصروفات⁹.

وقد عُرِفَ التدقيق الشرعي الخارجي بأنه: "تتبع وفحص لأعمال المؤسسات بهدف التحقق من سلامة التزامها بمقتضى مرجعيتها الشرعية والفنية المعتمدة"¹⁰.

9. انظر: معيار التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية، مصرف الإمارات العربية المتحدة (ص:5).

10. انظر: بحث (استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل)، بحث مقدم في المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عام ٢٠٠٤م، (ص:٦)، لدكتور رياض منصور الخليفي.

ثانيًا: محددات نطاق التدقيق الشرعي الخارجي في مؤسسات العمل الخيري:

يُعدّ تحديد نطاق عمل المدقق الشرعي الخارجي عاملاً حاسماً في نجاح عملية التدقيق الشرعي في مؤسسات العمل الخيري، ويكون ذلك من خلال تحديد العمليات محل التدقيق، والإطار الزمني للتدقيق، والمعايير الشرعية المرجعية، ودرجة الاستقلالية، وحدود المسؤولية، لكي يمكن ضمان تقديم تقرير شرعي مهني يتضمن الرأي الشرعي في مدى التزام مؤسسات العمل الخيري من عدمه، مما يعزز من مصداقية مؤسسات العمل الخيري وثقة المتبرعين بها، ولعل أبرز المحددات هي الآتي:

1. نطاق العمليات محل التدقيق:

- مراجعة مصادر الأموال (التبرعات، الوقف، الاستثمار) للتحقق من شرعيتها.
- فحص المصروفات والتأكد من صرفها في الأوجه المشروعة.
- التحقق من صحة العقود والمعاملات وفق الضوابط الشرعية.
- تقييم السياسات الداخلية المرتبطة بالامتثال الشرعي.

2. الإطار الزمني للتدقيق:

- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التدقيق (سنة مالية، مشروع محدد، إلخ).
- إمكانية التدقيق الدوري أو حسب الطلب.

3. المعايير الشرعية المرجعية:

- الاعتماد على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أو غيرها من قرارات اللجان الشرعية المعترف بها.
- الرجوع إلى فتاوى اللجان الشرعية الداخلية لمؤسسات العمل الخيري في حال وجودها، أو اللجان الشرعية الخاصة بالجهات المشرعة في حال وجودها.

4. درجة الاستقلالية:

- التأكيد من استقلالية المدقق الشرعي الخارجي عن إدارة مؤسسات العمل الخيري.
- ضمان الوصول إلى البيانات والوثائق الخاصة بمؤسسات العمل الخيري.

5. حدود المسؤولية:

- يقتصر دور المدقق الشرعي الخارجي على التقييم والإبلاغ لا التنفيذ.
- يتحمل مسؤولية ما يظهره من مخالفات شرعية خلال عملية التدقيق دون ضمان خلو المؤسسة من جميع المخالفات.

6. التقرير الشرعي:

- إعداد تقرير نهائي يتضمن الرأي الشرعي في مدى التزام مؤسسات العمل الخيري.
- تقديم توصيات لتحسين نظام الرقابة والامتثال الشرعي داخل مؤسسات العمل الخيري.

التطبيقات العملية للتدقيق الشرعي الخارجي على مؤسسات العمل الخيري

التطبيقات العملية للتدقيق الشرعي الخارجي على مؤسسات العمل الخيري تشمل مجموعة من الممارسات التي تهدف إلى ضمان التزام هذه المؤسسات بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة أنشطتها، وتساهم في تعزيز المصداقية والشفافية في العمل الخيري، وتضمن التزام المؤسسة بمبادئ الشريعة الإسلامية، مما يزيد من ثقة المتبرعين والمستفيدين به ومن أبرز هذه التطبيقات الآتي:

1. التدقيق على أوجه الصرف والمصارف الشرعية:

- بالتأكد من أن صرف التبرعات والزكوات والصدقات يتم وفق المصارف الشرعية المحددة.
- بمراجعة آليات توزيع المساعدات والتأكد من وصولها إلى الفئات المستحقة شرعاً.

2. مراجعة مصادر التمويل والتبرعات:

- بالتأكد من أن جميع التبرعات والتمويلات تأتي من مصادر مشروعة وخالية من الشبهات.
- بالتحقق من عدم وجود اشتراطات أو التزامات قد تخالف الأحكام الشرعية في عقود التمويل أو المنح.

3. فحص العقود والاتفاقيات:

- بالتدقيق على عقود التوظيف، والتوريد، والشراكات مع الجهات الأخرى لضمان خلوها من المخالفات الشرعية (مثل الفوائد الربوية).

- بمراجعة صياغة العقود لضمان تحقيق العدالة وعدم وجود أي استغلال أو غبن.

4. مراجعة الاستثمارات والأنشطة المالية:

- بالتأكد من أن الاستثمارات التي تقوم بها مؤسسات العمل الخيري تتوافق مع الأحكام الشرعية، مثل تجنب التعامل في القطاعات المحرمة (كالكربا، والتأمين التقليدي).

- بالتدقيق على صناديق الوقف والزكاة والتأكد من إدارتها وفق الأحكام الشرعية.

5. متابعة التزام المؤسسة بالفتاوى والقرارات الشرعية:

- بالتحقق من تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الشرعية للمؤسسة.
- بمراجعة سياسات العمل والتأكد من توافقها مع المستجدات الفقهية والشرعية.

6. التأكد من التزام الموظفين بالضوابط الشرعية:

- بمتابعة الالتزام بالأحكام الشرعية في بيئة العمل.
- بتدريب العاملين على الأحكام الشرعية المتعلقة بأعمالهم، خاصة في جمع التبرعات وتوزيعها.

7. التدقيق على المنتجات والبرامج الخيرية:

- بمراجعة المشاريع والبرامج التي تقدمها المؤسسة، مثل القروض الحسنة أو برامج التمويل، لضمان خلوها من أي شبهات شرعية.

• بالتأكد من أن المساعدات العينية (مثل الطعام والملابس) تتوافق مع الأحكام الشرعية، خاصة فيما يتعلق بالحلال والحرام.

8. تقييم الحوكمة الشرعية والشفافية:

- بمراجعة آليات اتخاذ القرار داخل المؤسسة ومدى التزامها بالأحكام الشرعية في الإدارة.
- بتدقيق التقارير المالية والشرعية لضمان الشفافية والإفصاح عن مصادر الأموال وأوجه صرفها.
- 9. إجراء زيارات ميدانية وتقييم الأداء الشرعي:
- بتنفيذ عمليات فحص ميدانية لمراكز توزيع المساعدات والتأكد من التزامها بالأحكام الشرعية.
- بتقييم أداء الموظفين والمتطوعين في تطبيق المعايير الشرعية داخل المؤسسة.
- 10. إعداد تقارير التدقيق الشرعي:

- بتقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمناء/ مجلس النظارة والجهات المعنية حول مدى التزام المؤسسة بالأحكام الشرعية.
- بتقديم التوصيات والإرشادات لتصحيح أي مخالفات شرعية وتحسين الأداء الشرعي للمؤسسة.

موقع التدقيق الشرعي الخارجي في الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل الخيري، وأثره في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة الشرعية فيها

أولاً: موقع التدقيق الشرعي الخارجي في الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل الخيري:

التدقيق الشرعي الخارجي على مؤسسات العمل الخيري يُعتبر وظيفة رقابية مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ويرتبط غالباً بمجلس الأمناء أو مجلس النظارة لضمان الاستقلالية، وعليه فموقع التدقيق الشرعي الخارجي لمؤسسات العمل الخيري في الهيكل التنظيمي يكون كالآتي:

• مجلس الأمناء/مجلس النظارة:

وهو من يتلقى تقارير التدقيق الشرعي الخارجي ويشرف على تنفيذ التوصيات.

• اللجنة الشرعية:

وهي من تصدر الفتاوى والتوجيهات العامة، بينما يقوم المدقق الشرعي الخارجي بالتحقق من الالتزام بها.

• الإدارة التنفيذية:

وهي من تلتزم بتنفيذ الملاحظات والتوصيات التي يقدمها التدقيق الشرعي الخارجي.

• إدارة التدقيق الشرعي الداخلي (إن وجدت):

وهي من تعمل بالتوازي مع التدقيق الخارجي لضمان الامتثال المستمر، فهما مكملان لبعضهما.

ثانيًا: أثر التدقيق الشرعي الخارجي في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة الشرعية:

يُعدّ التدقيق الشرعي الخارجي أداة فعّالة في رفع كفاءة مؤسسات العمل الخيري على جميع المستويات، لما له من دور في تعزيز وتطوير وتحسين الأمور الآتية¹¹:

1. تعزيز الاستقلالية والموضوعية: حيث أن التدقيق الشرعي الخارجي مستقل عن الإدارة التنفيذية، وعليه فإن ذلك فإنه يوفر مراجعة غير متحيزة للالتزام بالأحكام الشرعية، ويسهم في الحد من تضارب المصالح داخل المؤسسة.
2. تطوير الحوكمة والشفافية: فالتدقيق الشرعي الخارجي يساعد على ضمان التزام المؤسسة بمبادئ الحوكمة الشرعية، كالإفصاح والمساءلة، ويساعد الإدارة في اتخاذ قرارات جيدة، ويعزز الثقة بين المتبرعين وأصحاب المصلحة من خلال ضمان الالتزام الشرعي في كافة الأنشطة.
3. تحسين كفاءة الرقابة الشرعية الداخلية: فالتدقيق الشرعي الخارجي يحدد الثغرات في عمليات التدقيق الشرعي الداخلي ويوفر حلولاً لتحسينها، وكذلك يساهم في تطوير الأنظمة واللوائح الداخلية لضمان الامتثال المستمر.
4. ضمان الالتزام بالضوابط الشرعية في العمليات المالية والإدارية: فالتدقيق الشرعي الخارجي يتحقق من شرعية مصادر التمويل وأوجه الصرف، مما يقلل من المخاطر الشرعية، ويدقق في العقود والشراكات لضمان توافقها مع الأحكام الشرعية.

”تم بحمد الله“



11. انظر: بحث (استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل)، بحث مقدم في المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عام 2004 م، (ص: 35)، لدكتور عبد الباري بن محمد مشعل.

المراجع والمصادر

1. القرآن الكريم.
2. البحوث والدراسات
3. المقدمات في القطاع غير الربحي، عدة مؤلفين، 1445هـ.
4. آفاق القطاع غير الربحي، الصادر عن مؤسسة الملك خالد، سنة 2023م.
5. بحث (نظام الرقابة الشرعية في مؤسسات العمل الخيري)، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت، لدكتور محمد عودة الفزيع.
6. بحث (استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل)، بحث مقدم في المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عام 2004م ، لدكتور عبد الباري بن محمد مشعل.
7. بحث (استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل)، بحث مقدم في المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عام 2004م ، لدكتور رياض منصور الخليفة.
8. معيار التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية، مصرف الإمارات العربية المتحدة.

تم بحمد الله

شكراً لكم

راعي رئيسي



راعي ذهبي



راعي إعلامي



تنظيم

راعي فضي



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy